مواطن
مجلة إلكترونية محلية مستقلة
Online Local Independent
www.mowatinoman.net

عُمان

تحديات الحاضر ومآلات المستقبل

الكتاب السنوي الأول
لمجلة مواطن الإلكترونية ٢٠١٦

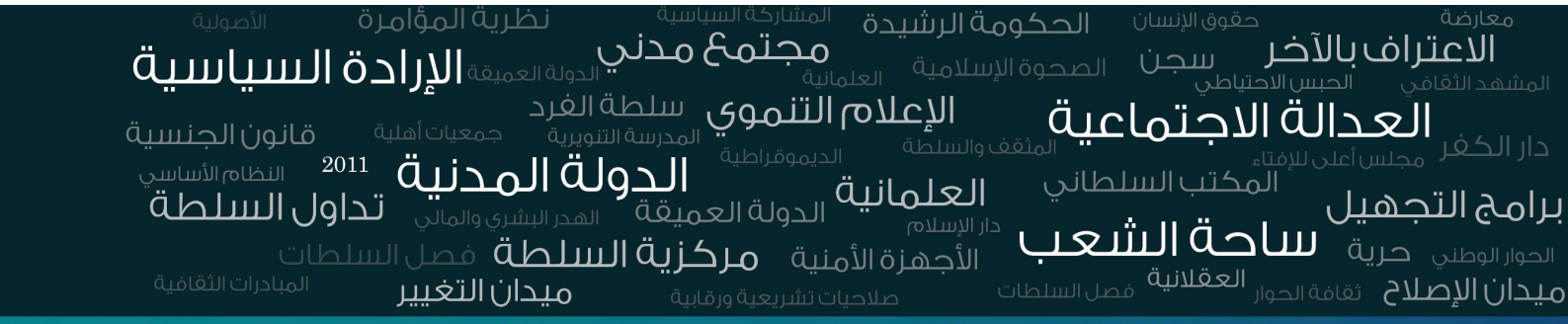

نحن، إذا كان يحق لنا أن نفتخر ونفاخر بأهم إنجازات المجلة، نزعم أن مواطن استطاعت أن تناقش الكثير من القضايا المسكوت عنها على مستوى الإعلام العماني، ورفعت مستوى سقف حرية التعبير لمستوى عال جدا مقارنة بالإعلام الحالي، مع الحرص على عدم مخالفة القوانين والأنظمة التي سنتها السلطة، والعمل بموضوعية، وإتاحة الفرصة لجميع الأطياف المختلفة المكونة للمجتمع العماني في التعبير عن رأيها بصراحة. بيد أن هذه المزاعم تبقى غير علمية إذا لم تقدم عبر دراسة موضوعية من باحثين مختصين في مجال الصحافة والإعلام. بيد أيضا، أن تلك الإنجازات لم تأت من فراغ؛ حيث آمن فريق عمل المجلة أن الحقوق دائما تنتزع ولا تمنح ولهذا عمل على انتزاع حق حرية التعبير ومناقشة القضايا المسكوت عنها منذ انطلاقة المشروع مع تقديم الكثير من التضحيات، والمتابع للإعلام العماني بشكل عام ومجلة مواطن بشكل خاص، يعرف بعضها ويجهل جلها. ومن أهم تلك التضحيات مضايقات السلطة الأمنية المستمرة بأشكال وطرق عدة وغياب الدعم المالي حتى على مستوى الإعلان بشكل مطلق.

ولأن هذا المشروع آخذ في التطور والتعمق في تفاصيل هذا المجتمع، ورغبة من فريق العمل في استخدام كافة إمكانات الوصول للأفراد وإيمانا منه بأهمية أن يصل المهم والفريد من هذا المحتوى في أيدي القراء ليبقى متاحا للنقد والتحليل والفائدة كان لابد من إطلاق مشروع النشرة السنوية المطبوعة للمجلة المرادفة للموقع الإلكتروني. وهو مشروع نشرة ورقية على هيئة كتاب، كما هو واضح بين يديك عزيزي القارئ، نأمل أنه سيسهل للجمهور التعمق في أهم ما اختاره فريق العمل من موضوعات منشورة مسبقا في موقع المجلة الإلكتروني، حتى تتاح دراستها وتحليلها وإضافتها للإنتاج العلمي والمعرفي العماني.

عُمان
تحديات الحاضر ومآلات المستقبل

حوارات ومقالات

الكتاب السنوي الأول لمجلة مواطن الإلكترونية 2016

عُمان
تحديات الحاضر ومآلات المستقبل

حوارات ومقالات
الكتاب السنوي الأول لمجلة مواطن الإلكترونية
2016

مسارات للنشر والتوزيع
MASARAT PUBLISHING & DISTRIBUTION

2016

عُمان، تحديات الحاضر ومآلات المستقبل/ حوارات ومقالات
الكتاب السنوي الأول لمجلة مواطن الإلكترونية 2016

فكرة الغلاف: محمد الفزاري
التصميم: عمرو إسماعيل
الصورة: محمد العوائد.
الإخراج: ستوديو سيماء

الطبعة الأولى- فبراير 2016
ISBN : 978 - 99966 - 90 - 33 - 4
رقم الإيداع بالمكتبة الوطنية- دولة الكويت
2015/997

البطاقة الإلكترونية للكتاب

جميع الحقوق محفوظة

مسارات للنشر والتوزيع
MASARAT PUBLISHING & DISTRIBUTION

هاتف/ واتس آب: 0096566560700
البريد الإلكتروني: dar.masarat@hotmail.com
تويتر: @darmasarat1
انستغرام: dar_massarat

© Masarat Publishing & Distribution
يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

تمهيد

تتسع دائرة الاهتمام يوما بعد يوم بالأدوار الكبيرة التي تؤديها المشاريع الافتراضية في صناعة توجه حقيقي نحو مختلف الأحداث والقضايا المحلية والإقليمية والدولية.

وتبرز المجموعات المدنية كأهم القوى البشرية الموجهة للعمل الميداني العام والمتخصص في كافة المجالات الحياتية.

ويساهم الشباب في عدد من الدول العربية في بناء جسور الاتصال والحوار بين مختلف قطاعات المجتمع رغبة في تشكيل منظومة من القيم والأهداف والممارسات الفعالة لبناء واقع أفضل للمجتمعات العربية يخرجها من مأزق الحرب والسلطوية والفساد والعنف والتطرف وكافة الإشكالات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تقف حاجزا أمام بناء الإنسان وتنمية إرادته نحو التطوير والبناء الذاتي والجماعي.

إن هذه المشاريع الافتراضية والمناخات التفاعلية التي خلقها جيل الشباب الواعي من أبناء المنطقة لتشكل بوابة الأمل وبصيص النور نحو تحديد سياقات إنسانية ومجتمعية مختلفة عن تلك التي شكلتها الأنظمة السلطوية في العالم العربي خلال أعوام مضت؛ فعلى الرغم من وجود الأنظمة شبه المدنية والمجموعات الممولة حكوميا والتي شكلتها ودعمتها الأنظمة العربية خلال عقود مضت، وعلى الرغم من قيام هذه المنظومات بأدوار اجتماعية وثقافية مهمة، إلا أن الثمار التي أتت بها المشاريع المستقلة والمنفصلة انفصالا تاما عن الدعم الحكومي تثمر بإيجابية نحو تحقيق جهود مدنية وبدرجات أسمى من الحرية في العمل

والموضوعية في التعاطي مع أحداث المجتمع وتطلعات الأفراد.

ولعل من أبرز ما ينبغي الإشارة إليه في هذا السياق، أن عددا من المشاريع الافتراضية المدنية في العالم العربي والتي اتخذت من الفضاء الإلكتروني مجالا رحبا للعمل ومنطلقا جديدا نحو العطاء والوصول للجماهير، ما كانت لتجد طريقا للوصول والتغلغل في المجتمعات وتحقيق الأهداف المرجوة لها دون وجود أحداث فرضت نفسها على الواقع المعاش، أحداث فرضت سياقاتها على هذه المجتمعات وولدت الرغبة المستمرة لبناء اتصال خارج المنظومة الرسمية وبعيدا عن التأثيرات التي تحدثها أنظمة السلطة على المجتمعات؛ ففي سلطنة عمان برزت أحداث الربيع العماني خلال 2011 و2012 متأثرة بموجة الحراك المدني التي سادت العالم العربي في ما عرف حينها بالربيع العربي.

وكان الشباب على موعد مع فرص جديرة بالاستغلال يطالبون من خلالها بدحض الخيارات المحدودة للأفراد نحو المشاركة المجتمعية وتوسيع مساهمة الفرد في القرارات السياسية والاقتصادية المؤثرة على واقعه عبر رفع مستويات الحرية والمشاركة السياسية وحماية مصالح المواطن كعمل أساسي لأي منظومة تدير شؤون البلاد.

وفي هذا الصدد، برزت عدد من المشاريع الافتراضية الإلكترونية في كافة المجالات الحياتية، تهتم هذه المشاريع بإيصال صوتها عبر ضمان وصول صوت الفرد واتجاهاته ومواقفه لتؤدي الصور والكلمات وكافة الإمكانيات الإلكترونية المتاحة عبر المنصات التفاعلية وغيرها من المنصات، دورها المهم في صناعة الرأي العام الذي يقود محركات

التغيير في المجتمع.

وتعد مجلة مواطن الإلكترونية إحدى المشاريع الافتراضية والتي انطلقت في يوليو 2013م عبر مجموعة من الشباب العمانيين الذين آمنوا بأهمية المساهمة المجتمعية في صناعة وعي متدفق ومستمر تجاه القضايا العامة مجسدين عبر هذه المساحة الافتراضية الشاسعة آمال وآراء وتوجهات ومواقف العديد من فئات المجتمع ومعبرين عن كافة الأصوات المتعددة التي تصل دونما قيد أو ضغوطات.

إن هذا الإيمان العميق بأهمية مشاركة الأفراد في إيصال صوتهم وأفكارهم عبر منصات تفاعلية مختلفة، ساهم في سعي فريق عمل المجلة -منذ تدشينها وحتى الآن- في تطوير منظومة العمل وآلية الوصول للجمهور حتى باتت المجلة زاخـرة بعدد من الميزات والبوابات التفاعلية التي تمكن من وصول الأفراد لها وتعزز من قدرتهم على متابعة ما يتم نشره وتداوله مجتمعيا عبر المنصات المختلفة التي تستغلها المجلة والتي لم تنحصر على خدمات الموقع الالكتروني للمجلة فحسب (http://www.mowatinoman.net) بل شملت منصات الشبكات الاجتماعية المتعددة التفاعل والتي تجتذب اليوم مئات الآلاف من المستخدمين في السلطنة، إضافة لتلك المنصات غير متعددة التفاعل مثل تطبيق الواتساب الاتصالي والتطبيقات على الهواتف المحمولة.

إن تعدد آليات الوصول للجمهور يعزز من أهمية تجسيد مجلة مواطن كمشروع يتصل بالفرد في كافة المواقف والأحداث التي تمر به، ولا يمكن أن يؤتي ذلك ثماره المرجوة إلا من خلال تطويع خيارات المجلة

وفروعها المختلفة مع متطلبات الأحداث والمواقف. فاليوم يمكن لمتصفح المحتوى الصحفي المتجدد الذي توفره المجلة متابعة جديد التحليلات والتقارير الصحفية حول مختلف الأحداث العمانية المؤثرة، إضافة لرأي أشهر الكتاب والباحثين حول مختلف القضايا المهمة والفاعلة، كما تتوفر مساحات حرة لمساهمات الأفراد وعرض القصص الحياتية المرتبطة بمختلف القضايا الاجتماعية والثقافية والإنسانية والحقوقية، إضافة لقراءات متعمقة لكنها ملخصة لمحتوى ما يتم إثارته وتداوله عبر منصات الشبكات الاجتماعية، وكل هذا الجهد المتواصل ليتم عبر مجموعة مهنية ومحترفة من الشباب المتخصصين في علوم الإعلام والاتصال والذين يبذلون جهدهم المستمر لتقديم محتوى محترف ومضمون وقيم يصل بأهداف هذا المشروع ورؤيته المهمة.

قدم فريق عمل المجلة منذ انطلاقتها على أنها مجلة إلكترونية محلية مستقلة، ورسالتها "صناعة فكر إعلامي حر ومتجدد يعبر عن أحداث المجتمع وقضاياه"، وكانت الرؤية المستقبلة للمشروع ومصباح الإنارة لفريق المجلة لتلمس معالم الطريق الأولى "أن تكون المجلة صوتا إعلاميا رائدا محليا من حيث قوة الطرح في توفير فضاءات حرة ومؤثرة على الرأي العام" ، أما أهم أهداف المجلة التي انطلق خلفها الفريق فيمكن تلخيصها في ثلاث نقاط: متابعة أهم الأحداث والقضايا المحلية ونقلها بكل موضوعية للقارئ، توجيه المجتمع نحو القضايا والجوانب المهمة والأحداث الجارية، بناء أفكار حرة منبثقة من أقلام جديدة.

ونحن، إذا كان يحق لنا أن نفتخر ونفاخر بأهم إنجازات المجلة، نزعم أن مواطن استطاعت أن تناقش الكثير من القضايا المسكوت عنها على

مستوى الإعلام العماني، ورفعت مستوى سقف حرية التعبير لمستوى عال جدا مقارنة بالإعلام الحالي، مع الحرص على عدم مخالفة القوانين والأنظمة التي سنتها السلطة، والعمل بموضوعية، وإتاحة الفرصة لجميع الأطياف المختلفة المكونة للمجتمع العماني في التعبير عن رأيها بصراحة.

بيد أن هذه المزاعم تبقى غير علمية إذا لم تقدم عبر دراسة موضوعية من باحثين مختصين في مجال الصحافة والإعلام ، بيد أيضا، أن تلك الإنجازات لم تأت من فراغ؛ حيث آمن فريق عمل المجلة أن الحقوق دائما تنتزع ولا تمنح ولهذا عمل على انتزاع حق حرية التعبير ومناقشة القضايا المسكوت عنها منذ انطلاقة المشروع مع تقديم الكثير من التضحيات، والمتابع للإعلام العماني بشكل عام ومجلة مواطن بشكل خاص، يعرف بعضها ويجهل جلها. ومن أهم تلك التضحيات مضايقات السلطة الأمنية المستمرة بأشكال وطرق عدة وغياب الدعم المالي حتى على مستوى الإعلان بشكل مطلق.

ولأن هذا المشروع آخذ في التطور والتعمق في تفاصيل هذا المجتمع، ورغبة من فريق العمل في استخدام كافة إمكانات الوصول للأفراد وإيمانا منه بأهمية أن يصل المهم والفريد من هذا المحتوى في أيدي القراء ليبقى متاحا للنقد والتحليل والفائدة كان لابد من إطلاق مشروع النشرة السنوية المطبوعة للمجلة المرادفة للموقع الإلكتروني، وهو مشروع نشرة ورقية على هيئة كتاب، كما هو واضح بين يديك عزيزي القارئ، نأمل أنه سيسهل للجمهور التعمق في أهم ما اختاره فريق العمل من موضوعات منشورة مسبقا في موقع المجلة الإلكتروني، حتى تتاح

دراستها وتحليلها وإضافتها للإنتاج العلمي والمعرفي العماني.

هذه النشرة السنوية، التي نرجو أن يتواصل العمل بها عبر السنوات القادمة، تقدم للقراء عددا من مقالات الرأي والمواد التحليلية المختلفة حول مختلف القضايا المجتمعية العمانية والمواضيع التي اتصلت بالأحداث المثارة خلال العام، إضافة لمجموعة من الحوارات الفكرية أو تلك التي تمس القضايا العامة والتي سررنا بتقديمها للقارئ مع نخبة من المثقفين والكتاب والمفكرين في السلطنة ، آملين أن يسهم هذا الإنتاج المهم، كما نراه، في تعزيز دفة القراءة والبحث والتقصي في القضايا المثارة بين جنبات الموضوعات المنشورة في المجلة.

مستغلين الفرصة لنقدم شكرنا وعرفاننا لجميع الجهود المستمرة والمتواصلة التي بذلت، وما زالت تبذل، في تقديم كافة أشكال الدعم المعنوي والدعائي لمشروعات المجلة وموادها المنشورة. والشكر موصول لجميع الأصدقاء من الصحافيين والمحامين والكتاب والناشطين الذين آمنوا بالمشروع منذ بدايته. كما أخص بالشكر العزيزين محمد الشحي وخديجة اليعقوبية لجهدهما الكبير في تدقيق مواد هذا الكتاب.

محمد الفزاري

رئيس تحرير مجلة مواطن

الفصل الأول
الحوارات

سماحة مفتي عام السلطنة: يجب الارتقاء بالشورى ومنحه صلاحيات محاربة الفساد[1]

- الفتاوى السطحية التي تنتشر في رمضان دلالة على ضعف رقي المجتمع فقهيا!
- الداعية ضالع بالإصلاح ولكن لا ينبغي أن ينجرف نحو ضجيج العامة
- التسامح المذهبي مرهون بالعدالة بين أفراد المجتمع
- يجب الارتقاء بالشورى ومنحه صلاحيات محاربة الفساد
- الإنسان عليه أن يحمل هموم المواطنة والمواطنين وأن يصلح بقدر ما يستطيع
- أؤيد مطالب 2011 وكل مطلب معقول ومقبول شرعا لا بد من أن يؤخذ به وإلا فلا

(1) نُشر في العدد 11، تاريخ 18يوليو/تموز 2014

حاوره: محمد الفزاري

في مكتبه بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، التقى فريق مجلة مواطن بسماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام للسلطنة، والذي أبدى رغبته في حديث سريع للمجلة حول بعض إشكاليات الخطاب الديني ومشكلات التغيير والإصلاح في المجتمع العماني. آراء سريعة وأخرى مبنية من فكر سماحته ونظرته الشرعية والفقهية لقضايا ترتبط بدور الداعية وأشكال الخطاب الديني على وسائل الإعلام وفي منابر الجمعة، وقضايا أخرى تتصل بحال الإصلاح والتغيير في المجتمع ودور الفقيه والداعية في ذلك.

1. **هنالك امتعاض من بعض فئات المجتمع حول الخطاب الديني لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يرون أن هناك فجوة كبيرة حاصلة بين الخطاب الديني وبين قضايا المجتمع الحقيقية، وأن الخطاب الحالي يساهم في تسطيح أدوار الدعاة في المجتمع وتركيزهم على قضايا متكررة ومعروفة مما يفقد مصداقيتهم أمام المجتمع، مثال: حضور خطب الجمعة حيث يراها العديد من الشباب أنها ما هي إلا تكرار سنوي للمواضيع ذاتها. رأيكم حول الموضوع؟**

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله رب العالمين، الرحمن الرحيم، صل الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ، فإن الخطاب الديني يجب أن يكون بحسب مقتضيات الوقت

وظروفه ومتطلبات الحياة؛ فلا بد من أن يكون الخطاب الديني متكيفا مع أوضاع الناس يحل مشكلاتهم ويصلح فسادهم ويبصرهم بما لا يعلمونه من الحق ويرشدهم إلى ما يجهلونه من المعروف ، هذا هو الذي يجب أن يكون عليه الخطاب الديني، سواء كان خطبة جمعة أو تذكيرا في مسجد أو كان مقالا ينشر بين الناس، لابد أن يكون ذلك له صلة بواقع الناس. والخطاب قد يتبدل باختلاف الأزمان؛ لأن لكل زمان ظرفه الخاص.

2. **في الحقيقة نلاحظ الكثير من الدعاة يتجنبون مناقشة القضايا الوطنية التي لها علاقة بحياة المواطن لكي لا يقعوا في أي صدام مع السلطة وتجدهم في نفس الوقت ينشطون أحيانا في قضايا هامشية بسيطة، ماهي مقومات الداعية المؤثر في عصر تنوع وسائل الاتصال وتنوع الأفكار، وما هو دورهم الحقيقي، وهل توجد أولويات وما هي؟**

لابد من أن تكون هناك أولويات، ومن المعلوم أن الداعية عليه أن يكون كالطبيب ينظر إلى ما يتعلق بمصالح الناس؛ فيضع الأولويات بحسب ما يرى من تركيبها، يقدم ما كان أولى على غيره ويقدم الأهم على المهم وهكذا. وهو أيضا يكون واسطة ما بين القاعدة والقمة، بحيث يمسك العصا من الوسط ويبصر الناس بما لهم وما عليهم.

3. **بعد أيام قليلة نستقبل شهر رمضان المبارك. توجد ظاهرة غريبة تظهر بشكل كبير في شهر رمضان في برامج الفتوى، حيث نجد تكرار الكثير من الأسئلة والاستفسارات طلبا للفتوى على الرغم من بساطتها وكونها من بديهيات الصيام. ما السبب في ذلك وهل**

برامج الفتوى ساعدت في ذلك، وما هي رسالتكم؟

هذا إنما يعود إلى الناس؛ فالقاعدة لا بد أن تفقه في الدين وتبصر، وبقدر ما تكون القاعدة عليه من الفهم والإدراك والرقي في الفكر يرتقى السؤال، وبقدر أيضا ما يكون بعكس ذلك، يكون السؤال بحسب فكر ومستوى السائل. فهذه الناحية إنما ترجع إلى أن السواد الأعظم من الناس لم يصلوا إلى المستوى الراقي من الوعي والفهم والإدراك.

4. **لا أحد ينكر انتشار مظاهر التسامح المذهبي في عمان وهنالك إشادات كثيرة من دعاة وعلماء ومواطنين من خارج عمان تشهد على ذلك في الوقت الذي كثرت فيه الحروب المذهبية في دول مثل سوريا والعراق واليمن. في رأيكم هل نستطيع أن نسمي الحالة العمانية بأنها حالة تسامح وتوافق مذهبي، وما مظاهرها الحقيقية كما ترونها؟**

هذا إنما يرجع إلى العدل والإنصاف؛ فبطبيعة الحال المجتمع العماني منذ قديم الزمان يميل إلى العدل والإنصاف، ولذلك أنصف الأقليات وأعطى كل ذي حق حقه من خلال ذلك تم هذا الانسجام ما بين هذه المذاهب المتعددة وما بين أطياف المجتمع.

5. **هل توجد خطوات يمكن أن تتخذها الحكومة تساهم في تعزيز هذا التوافق لتضمن استمراريته؟**

نعم الخطوات متعددة من بين هذه الخطوات فيما أرى: ترسيخ المبادىء، «مبادىء الوحدة والتسامح والوئام»، في المناهج الدراسية، وترسيخها أيضا في الوسائل الإعلامية على اختلافها ، ونشر الوعي

الديني وتبصير الناس بأن العدل هو أهم شيء وأنه هو الذي يجمع الشتات.

6. **هناك مطالبات تطالب أن يكون المعيار الحقيقي في الحقوق والواجبات هو مبدأ المواطنة، وهـذا ما تضمنه الدساتير الديمواقراطية والمدنية، حيث تنظر للمواطن كمواطن فقط سواء من أصول عمانية أو جنسية أخرى؛ فلا ينظر إلى عرقه أو مذهبه ، رأيكم في ذلك؟**

نعم، الأصل أن المواطن له حق المواطنة أيا كان ، وهذا ما تثبته الوثيقة التي كتبت في عهد الرسول صل الله عليه وسلم والتي شملت كل من في المدينة.

7. **كون الشورى هو المفهوم الأمثل لمواجهة الاستبداد كما هو واضح في كتابكم ، ما رؤية سماحتكم لمفهوم الشورى وتطبيقاته في الوقت المعاصر وارتباطه مع تجربة الشورى العمانية ، وهل هي حقا شورى ، مع العلم أن أعضاء مجلس الشورى لا يمتلكون الصلاحيات الرقابية والتشريعية كما هو مفهوم في الدول الديمقراطية؟**

8. لابد من أن يرتقى بالشورى إلى المستوى المطلوب ويعطى مجلس الشورى وأعضاء هذا المجلس من الصلاحيات ما يمكنهم من الإصلاح وما يمكنهم من مقاومة الفساد على خلافه.

9. **صدر لكم في نهاية العام المنصرم كتاب الاستبداد وهو كتاب قيم جدا على الصعيد النظري، يرى البعض أن هناك تناقضا مع**

موقف سماحتكم بين كتابكم الاستبداد وبين أحداث 2011 والتي سميت بالربيع العماني، عندما خرج المواطنون إلى الشارع مطالبين بالعدالة الاجتماعية والمساواة وبالكثير من الإصلاحات والتغييرات التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن، معللين بذلك غياب سماحتكم عن الشارع وتواجدكم في الساحات آنذاك. رأيكم في ذلك؟

الإنسان عليه أن يحمل هموم المواطنة وهموم المواطنين وأن يقوم بالإصلاح بقدر ما يستطيع، ولكن لا يعني ذلك أن يتكيف وفق ما يريده السواد الأعظم من الناس ، كل واحد يعبر عما في نفسه بحسب فهمه وبحسب مستواه الفكري ومستواه العقلي ومستواه الاجتماعي ، ولا يعني هذا أن جميع الناس يشتركون في ساحة واحدة ويقومون بالضجيج معا هذا هو الإصلاح المطلوب.

10. ما هو رأيكم في أحـداث 2011، هل كنت تؤيد مطالب المعتصمين؟

طبعا، كل مطلب معقول ومقبول شرعا لا بد من أن يؤخذ به وإلا فلا.

الباحثة أُمامة اللواتية: المبادرات الثقافية الخاصة تسبق الرسمية بمراحل[2]

- الاهتمام الاعلامي في السلطنة ينصب على الإصدارات التي دعمتها الجهات الرسمية
- الفرصة غير متكافئة بين الكتاب العمانيين لتفعيل حضورهم عربيا
- معظم الأنشطة الثقافية الرسمية لا تزال نخبوية
- بعد منع المبادرات الثقافية، لابد أن يتم تقديم البديل معرفيا في المحافظات
- ليس المطلوب أن نبني مكتبة فخمة بملايين الريالات، يكفي وجود مكتبة بسيطة وجميلة في كل ولاية

(2) نُشر في العدد 18، تاريخ 3مارس/آذار 2015

حاورتها: سمية اليعقوبية

قضايا الثقافة ووعي الحكومات والأفـراد بأهمية القراءة وتعزيز الانتاج المعرفي إحدى القضايا التي تثير اهتمام الباحثين والمفكرين في السلطنة ، ورغم أن السلطنة تحتضن خلال العام الحالي معرض مسقط الدولي للكتاب في دورته العشرين كأحد أبرز الأحداث الفكرية والمعرفية في السلطنة ورغم التطورات الفكرية المهمة التي عززت ظهور مبادرات فردية تهتم بالقراءة والانتاج المعرفي إلى أن الهواجس المرتبطة بدعم الكتاب العماني وتفعيل القراءة واقعا في المجتمع وتنميته سلوكا فعالا بين الأجيال لا تزال مستمرة. الباحثة أمامة اللواتية – متخصصة في قضايا الإعلام والعلاقات العامة– كانت أحد المهتمين بالتطور المعرفي والفكري وانتاجات المؤلف العماني عبر انشائها لصفحة على الفيس بوك تحمل عنوان إصدارات عمانية. وجاء لقاؤنا معها للحديث عن الاهتمام الرسمي والمدني بالقراءة وأدوار دعم الإنتاج المعرفي في السلطنة.

1. **في البداية ، كيف تصفين الدورة الحالية من معرض مسقط الدولي للكتاب واهتمام الباحثين والدارسين بهذا الحدث؟**

لاحظتُ بطبيعة الحال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الاهتمام والانتظار الكبير من قبل المهتمين لافتتاح المعرض؛ فالبعض كان يجهز قوائم بدور النشر والكتب التي يرغب فيها، ولا تمر ساعة –هذه الأيام–

في الفيس بوك من غير الحديث عن معرض الكتاب، والاصدارات الجديرة بالمتابعة والمقترحات والقراءات المختلفة ، ما لاحظته أيضا هو تأخر الإعلان عن الفعاليات الثقافية المُصاحبة لمعرض الكتاب، وضعف الترويج لها في وسائل التواصل الاجتماعي، وبساطة النشرة التي تصدر في أيام المعرض المُسماة ب (جليس) فبدلا من كونها نشرة إخبارية سريعة، كان الأفضل التركيز على تقديم قراءات قصيرة جادة حول الكتب وحوارات ثقافية ممتعة مع أصحاب دور النشر والمهتمين وخبراتهم ومواقفهم المختلفة مع الكتاب.

2. **ما الجوانب التي ينبغي الالتفات لها لتفعيل القراءة كسلوك في المجتمع، ولتفعيل حضور الكتاب العماني في العالم العربي أيضا؟**

ما ألاحظه للأسف، أنه ليس هناك فرصة متكافئة لجميع الكتّاب العمانيين؛ لتفعيل حضورهم في العالم العربي، وهذه الفرص مرتبطة بصورة أكثر بالمعرفة والصداقة والقرابة و..الخ. الشيء الآخر وهو المحزن أيضا، أن الكاتب الذي يطبع و ينشر من غير ارتباط كتابه بدار نشر عمانية أو جهة ثقافية عمانية رسمية؛ لا يتم الترويج لإصداراته في الإعلام الرسمي مثل الصحف الرسمية والإذاعة والتلفزيون، وينصب الاهتمام بشكل أساسي على تلك الإصدارات التي دعمتها الجهات الثقافية، وهذا شيء يحسب من ناحية للإعلام الرسمي من خلال اهتمامه بهذه الاصدارات؛ ولكن بالطبع يُحسب عليه أيضا نظرا لانتقائيته، وهو ما يدفع بنا إلى وسائل التواصل الاجتماعي والتي رغم أهميتها وفعاليتها؛ إلا أنها لم تسحب البساط بعد من وسائل الإعلام التقليدية.

3. **ما أسباب انتشار الصفحات والمبادرات القرائية على العالم الافتراضي بصورة تفوق ذلك العالم الواقعي، وهل يمكن أن تحمل المبادرات الافتراضية تأثيرا أكبر؟**

التكنولوجيا والشباب رديفان في واقعنا، والعالم الافتراضي هو الأقدر على الانتشار بين أجيال اليوم رغم أنه ما زال محدود الاستخدام من قبل فئة الأكبر سنا، والذين لا يزالون يعتمدون على الإعلام المطبوع للحصول على المعلومات . الجميل في العالم الافتراضي أنه يقدم لك (بوفيه) كامل من الوجبات، ويمكنك أن تختار منها ما تشاء في فترة زمنية قصيرة وبتكلفة منخفضة، وكل وجباته في متناول اليد وبلا قيود!. من وجهة نظري، المبادرات الفردية والمجتمعية الخاصة لدينا في كل مجالاتها وليس فقط في الثقافة غالبا ما تسبق الدولة؛ فالدولة هنا بالكاد تلتقط أنفاسها في حين نجد أن بعض الأفراد قد وصل إلى نهاية السباق في مستوى المبادرة التي يقدمها، وتكون المشكلة أن الدولة لا تعرف كيف تتعامل بسرعة وكفاءة ومرونة مع هكذا تفكير يسبق الأدوات والأفكار الموجودة لديها.

4. **ما أهداف صفحة (إصدارات عمانية) التي قمتِ بإنشائها مؤخرا، ولمن هي موجهة ؟**

الفكرة بدأت حين كنت أرغب بمشاركة الانتاجات الثقافية العمانية الجديدة على صفحتي الخاصة في الفيس بوك، ثم طرأت لي فكرة إرساء صفحة مستقلة حيث أضع فيها غلاف الكتاب ومعلوماته الأساسية، وبدأت أضع كل أغلفة الاصدارات العمانية التي لدي أو تلك التي وجدتها على صفحات الأخوة في الفيس بوك. بعض الأقلام العمانية

واصداراتها مجهولة، والهدف أن نعرّف بكافة إنتاجنا المعرفي، وأعتقد أن ما تم وضعه من أغلفة حتى الآن؛ لا يمثل إلا جزءا يسيرا من الإنتاج المعرفي العماني.

5. **هل تلمحين كباحثة ومتابعة للوضع الثقافي العماني أية تطورات مؤثرة في مستوى الوعي الحكومي بأهمية القراءة، أم أن الجهود لا تزال شحيحة ولم ترق إلى المستوى المطلوب؟**

بالرغم من أنني معجبة بالمبادرات التي تقوم بها الجهات الثقافية في تشجيع الإنتاج الثقافي والفكري، إلا أن بعض الأنشطة الرسمية ما زالت نخبوية، وأحيانا هناك توزيع غير عادل للمستفيدين من المقدمين والمشاركين فيها، إلى جانب أن هناك تجاهلا تاما للأنشطة الثقافية غير المركزية، فإذا كانت الدولة تقيد بعض المبادرات الفردية الثقافية؛ فعليها بالمقابل أن تطرح البديل، فلا يمكنك مثلا أن تمنع المبادرات، ولا تقدم البديل الثقافي المناسب الذي يحتضن اهتمامات الناس بعيدا عن العاصمة. ليست الثقافة وحدها ضحية المركزية للأسف، بل أن معظم الولايات تخلو من كل الأنشطة الترفيهية والرياضية التي يمكنها أن تشغل وقت الشباب. بالنسبة لتحفيز القراءة؛ فإننا لا نزال بحاجة شديدة إلى وجود مكتبات عامة مجهزة بالخدمات الأساسية في كل عمان. لا أفهم كيف تخلو ولاياتنا من مكتبات عامة. وجود المكتبة يعني أن المدرسة يمكنها أن تزور المكتبة بشكل أسبوعي؛ لتعويد وتحفيز الطفل بصريا على مشاهدة الكلمات والصور، ووجود المكتبة أساسي للعائلة، ووجود ركن جميل وجذاب للطفل ضروري أيضا. ليس المطلوب أن نبني مكتبة فخمة بملايين الريالات، بل إن الهدف هو وجود مكتبة

بسيطة وجميلة في كل ولاية.

6. **بعد اغلاق أو مضايقة بعض مشاريع الصالونات الثقافية والقرائية الفردية في البلاد، ما الذي ينبغي فعله لأجل ارساء ثقافة الاهتمام بمثل هذه المشاريع ومنحها حرية أكبر للعمل والمبادرة؟**

هذه الصالونات الثقافية والقرائية لا ينبغي أن تُغلق أو أن تُضايق، خاصة وأن العناوين التي طرحتها بعض هذه الصالونات ليس فيها إلا ما ينشر الوعي بين الأفراد. نعم، أنا مع فكرة أن تكون هذه الصالونات منظمة وجادة، ولا تستغل واجهتها في أنشطة تضر مثلا بالجوانب الأمنية كما تخشى بعض الجهات، ولكن هل تقوم الصالونات الثقافية بذلك مثلا؟. أعتقد أنه يجب دعم هذه الصالونات وتطويرها وتشجيعها على الإنتاج الفكري؛ فالحوار الجاد والهادف ايجابي، وجيل اليوم يرغب في أن يُسمع صوته، ويرغب في أن يكون له دور فيما يحدث من حوله، فلنشجعه أن يفعل ذلك بإدراك ومسؤولية.

الشاعر سيف الرحبي: المشهد الثقافي العماني.. وجدلية علاقة المثقف بالسلطة [3]

- يسهم المثقف في حدود قدراته في إنعاش الروح الجماعية باتجاه الخروج من التخلف والظلام نحو مستقبل أكثر عدلاً وأماناً وإنسانيةً
- بعد التراكم الزمني، المثقف بحاجة للرجوع إلى بديهيات الهوية العربية والوحدة العربية
- هناك وقائع وأحداث جسام لم تأتِ عليها الكتابة التاريخية العمانية
- المثقف يحاول التعاطي مع شأن المجتمع والتاريخ وفق الظروف والقيم المتاحة
- في الفترة الأخيرة ثمة حضور للمثقف العماني مقارنة بالفترات السابقة، التي يجري فيها البحث عن هذا الحضور بالمجهر
- المثقف في العالم العربي حين يكون على رأس مؤسسة ما؛ فإنه يمارس تسلطاً وقيماً يقدم فيها نفسه نظرياً على نقيضها
- المثقف لا ينبغي أن يكون على نقيض الدولة، ولا بد أن يستفيد من المؤسسة الرسمية التابعة لها فيما يخدم قضية الثقافة والتاريخ
- الدولة بمفهومها الواسع و"العميق"، هي غير السلطة المحدودة لمسؤول ما يحتمل الصلاح والفساد
- الرقابة التقليدية مجافية للتطورات التي تمتلكها الأجيال الراهنة؛ فهي ستؤدي دوراً سلبياً على عكس ما يظن الرقيب بخياله ووعيه

(3) نُشر في العدد 19، تاريخ 29مارس/أذار 2015

حاوره: محمد الفزاري

هناك جدل واسع وقديم حول تعريف المثقف وماهيته، ودوره في المجتمع ومدى تفاعله مع قضاياه، وشكل وحجم علاقته بالسلطة. وفي السلطنة تتشكل عدة أنماط وأدوار لهذه العلاقة التي تجمع طرفين حساسين يتحكمان بصورة مباشرة بوضع واتجاهات الثقافة في البلاد، تجري مواطن حوارا حول جدلية علاقة المثقف بالسلطنة وأهم سمات المشهد الثقافي العماني مع الشاعر سيف الرحبي، رئيس تحرير مجلة نزوى، وعضو مجلس الدولة سابقا، والحاصل على جائزة السلطان قابوس التقديرية للثقافة والفنون والآداب عن مجال الشعر العربي الفصيح.

1. **برأيك .. من هو المثقف، وما هي واجباته باتجاه المجتمع؟**

لا أريد الدخول في تعريف المثقف ومصطلحه وأطوره التاريخية والفكرية المختلفة، فهي موجودة في المصادر والكتب. لكن أعتقد أن المثقف والكاتب الحقيقي له ضمير مرهف، وعواطف حادة، إلى جانب وعيه الفكري بقضايا المجتمع والتاريخ، والظلم، والعدالة، إضافة إلى إسهامه –في حدود قدراته– في إنعاش الروح الجماعية باتجاه الخروج من التخلف والظلام نحو مستقبل أكثر عدلاً وأماناً وإنسانيةً.

2. **برأيك .. هل نجح المثقف العماني في نقل صورة الواقع الذي يعايشه، وابرازه في كتاباته؟**

يختلف هذا النجاح من مثقف وكاتب إلى آخر، لكن مهما كانت قدرة هذا أو ذاك في استيعاب الواقع ونقله إبداعياً إلى الآخر والتاريخ، يظل هناك نقص ما وطموح ما، تستكمله الأجيال المتلاحقة.

3. **هل المثقف العماني ساهم في صناعة وعي المجتمع أم كان تأثيره محدودا جدا؟**

ساهم على طريقته الخاصة؛ فالكاتب الروائي والشاعر والناقد الأدبي، إنجازهم الذهني في حد ذاته مساهمةٌ ولو كان أثرها بعد حين.

4. **هل شغلت قضايا العروبة المثقف العماني قديما، وهل تفاعل مع الأحداث البارزة حينها؟**

أتصور أن هناك قسماً كبيراً تفاعل مع أطروحات كانت بديهية في وقتها، كالهوية العربية والوحدة العربية وغيرها من شعارات تلك المرحلة. التي كان المثقف موجودا في خضمها العاصف. من المفارقة أننا بعد التراكم الزمني بحاجة للرجوع إلى تلك البديهيات.

5. **الكثير من التفاصيل التاريخية العمانية بين 1950 – 1980 طمست، وأصبح الكثير من العمانيين يعرفونها بشكل سطحي جدا، هل يحتاج المجتمع لمعرفتها، وما هو دور المثقف في ذلك؟**

هناك أحداثٌ قدمها بعض الكتّاب العمانيين تمتد إلى ذلك التاريخ، وأحداثٌ أخرى ما زالت تبحث عن كاتبها ومؤرخها، والذي لا بد أن يأتي ويكتب ويساجل ويناقش، وفي تصوري، فإنه ليس من مبرر لعدم

الكتابة عن أحداث أصبحت في ذمة التاريخ، لكن لو ذهبنا بصورة أبعد في التاريخ العماني سنرى أن هناك وقائع وأحداثاً جساماً لم تأتِ عليها الكتابة التاريخية العمانية التي هي قليلة على كل حال أمام كثرة الأحداث واحتدامها، وهذه مسألة بحاجة إلى بحث .

6. **بناء على التحولات المجتمعية، كيف تعاطى المثقف معها وكيف هو اتصاله مع الآخر؟**

المثقف يحاول التعاطي مع شأن المجتمع والتاريخ وفق الظروف والقيم المتاحة. وهو يؤكد إبداعياً على الانفتاح ضد التقوقع المحلي تحت أي شعار.

7. **هل هناك تهميش لدورالمثقف في الساحة المحلية والأقليمية والدولية، ومن المسؤول عن ذلك؟**

في الفترة الأخيرة ثمة حضور لهذا المثقف وهذا الكاتب، وهو ملفت مقارنة بالفترات السابقة، التي كان يجري فيها البحث عن هذا الحضور بالمجهر. الآن هناك نوع من الحضور الذي يُرجى من خلاله التعمق والبروز أكثر بما يليق بحجم هذا البلد، وتاريخه الفكري والثقافي على مدى الأزمان.

8. **هناك من يرى أن دور المثقف لا يشترط بصورة كبيرة أن يكون قريبا من السلطة أو قريبا من أحداث المجتمع ومعبرا عنه؛ فهو ليس اصلاحيا بالدرجة الأهم. ما هو رأي الرحبي في شكل علاقة المثقف بالسلطة، وكيف يجب أن تكون؟**

المثقف على ما أظن لا بد أن يكون ديمقراطياً ومتسامحاً، وأن يشيع قيم الحرية والجمال والحق، وهذا يتنافى مع قيم التسلط. لكن مع الأسف نرى أن كثيراً من المثقفين في العالم العربي حين يكون على رأس مؤسسة ما، فإنه يمارس تسلطاً وقيماً يقدم فيها نفسه نظرياً على نقيضها. لكن المثقف في رأيي لا ينبغي أن يكون على نقيض الدولة. والدولة بمفهومها الواسع و"العميق" هي غير السلطة المحدودة لمسؤول ما يتحمل الصلاح والفساد وغير الحكومة حتى؛ فالمثقف لا بد أن يستفيد من المؤسسة الرسمية التابعة للدولة فيما يخدم قضية الثقافة والتاريخ، وهذا دور طبيعي وصحي دولةً ومجتمعاً ومثقفاً وكاتباً.

9. **هناك من يعتقد أن السلطة تمارس دورا رقابيا صارما وتعمل كمقص رقيب على المشهد الثقافي. ما رأيكم في هذا الاعتقاد ؟**

إن التعبير عن مفهوم (المثقف) ككتلة متراصة أمر لا ينبغي التعبير عنه؛ فهناك أنماط واتجاهات ومشارب مختلفة. لطالما تحدثت مع أصدقاء من الكتّاب العمانيين أو مع مسؤولين في الدولة ليسوا بعيدين عن الثقافة والكتابة بأن أي نوع من أنواع الرقابة التقليدية هي مجافية للتطورات والمعطيات التي تمتلكها الأجيال الراهنة؛ وهي ستؤدي دوراً سلبياً على عكس ما يظن الرقيب بخياله ووعيه الذيّن تجاوزهما الزمن. لا بد أن تكون هناك خطوط حمراء في كل دولة وبلد، فلا يمكن ترك الحبل على غاربهِ باسم الحرية والتحرر والحداثة. وهذا المفهوم في تصوري يذهب إلى تعميق الوعي والاحساس بالجمال والعدل والحرية الحقيقية، وليس كونه ابتزازا سطحياً ومراهقاً للمقدسات والثوابت التي على هديها مضت المجتمعات قروناً طويلة. وهكذا بالنسبة للإقصاء؛

فلا يمكن ممارسة الإقصاء حالياً في ظل التواصل المهيمن على أي شخص على الخصوص، إذا كان هذا الشخص كاتب حقيقي وصاحب آراء ووجهات جدية في الأدب والفن، حتى لو حاول ذلك بعض محدودي الرؤية.

10. كيف تصفون الدعم الممنوح لجهات الثقافة الحكومية وهل هو كاف أم بحاجة إلى إعادة نظر؟

إننا نطمح للمزيد من الدعم والأفق المفتوح اتجاه الانفاق على مؤسسات كجمعية الكتاب والأدباء أو النادي الثقافي لاسيما بعد تولي عدد من الإداريين والأكاديميين الكبار لمناصب مهمة في الجمعية ووزارة التراث والثقافي بينهم الدكتورة عائشة الدرمكية والدكتور هلال الحجري. إن مبدأ ترك الثقافة في أيدي إداريين لا علاقة لهم بهذا المجال من غير استشارة المعنيين في الأمر؛ يؤدي إلى نتائج سيئة، ولا تخدم الجميع.

11. ما هو وضع الثقافة والمثقف في عمان آنيا ومستقبلا كما ترى بشكل عام ؟

يتحسن وتتعمق الكتابة برؤاها المختلفة ، وهذا التراكم الكمي يفرز في مجراه الموضوعي الكتابة النوعيّة.

12. لو تم منحكم سلطة وصلاحيات لتغيير الواقع الثقافي في السلطنة، فأين سيكون اتجاه الرحبي؟

لم أتصور أن أشغل في يوم من الأيام المناصب العالية المهيبة، هذا في

الزمن الماضي، فكيف وأنا أقترب من الستين بخطى حثيثة نحو تحقيق حلم العزلة والسكينة الروحية التي طالما حلمت بها، ولم يتحقق حتى الآن إلا بشكل جزئي، وفي فترات متقطعة؛ فالإنسان لما قُدر له، والستين عندي أفظع من الثمانين لدى الشاعر القديم:

"إن الثمانين وبُلغتها.. أحوجتْ سمعي إلى ترجمان"

والزمن ثقيل ثقيل حتى من غير ترجمان. ونشكر الله في كل الأحوال. الرحلة أوشكت على النهاية، بينما غربان الطفولة تصدح فوق أشجار السُمْر.

13. سيف الرحبي، وموقعه من المحاور السابقة؟

علاقتي بالمحاور التي ذكرناها دائما متوترة أو سيئة، فالمحور يشدك دائما إلى جاذبيته ومركزيته، وأنا أحلم بالغابات المطيرة والهواء الطلق: كلمات.. كلمات.. كلمات، هكذا عبر شكسبير. ربما عن لا جدوى الكلمات، لكن هذه اللاجدوى هي ملاذنا الأخير في هذا العالم الذي يتدحرج سريعاً نحو الهاوية والجحيم، حيث القوي يسحق الضعيف من غير هوادة ولا رحمة. وحيث الأرض العربيّة أصبحت مرتعاً "للمحاور" والأوبئة والحروب. طبعاً لا أقصد محاور أسئلتك، هذا من باب المفارقة فقط.

الكاتب محمد العجمي: العماني يمتلك وعيا متراكما ومتسارعا بخلاف البطء الذي تعاني منه الحكومة[4]

- الحوار الجاد يتطلب اعترافًا بالآخر وتعاملًا مختلف مع الحقيقة
- العماني يمتلك وعيا متراكما ومتسارعا بخلاف البطء الذي تعاني منه الحكومة
- ينبغي تجاوز التعبير عن التسامح العماني فذلك يعبر عن فكرة على السطح وليس على العمق
- إرادات سياسية الطابع ولكن بلباس ديني أو ثقافي داخل المجتمع تنزع لتزييف الوعي عبر برامج التجهيل وترويج المعرفة عديمة الجدوى وصرف وعي الناس عن ملاحقة مشاكلهم الحقيقية

(4) نُشر في العدد 22، تاريخ 2يوليو/ تموز 2015

حاوره: محمد الفزاري

يشكل الحوار على الشبكات الاجتماعية إحدى القضايا الجدلية الهامة التي تثير اهتمام عدد من الباحثين والمتابعين في العالم. لقد فرضت هذه الشبكات نفسها كشكل أساسي من أشكال التعبير في العالم، وبين الفضول والرغبة في مد جسور الاتصال، تظهر الممارسات والقضايا الهامة التي ترتبط بسيكولوجية المحاور. يقدم هذا الحوار مع الباحث محمد العجمي والمتخصص في قضايا الفكر والفلسفة بعض الجوانب المهمة حول أساليب الحوار على الشبكات الاجتماعية وأهم العوامل المؤثرة به.

1. **ما أهم الأنماط والممارسات التي يمكن ملاحظتها لدى متابعة الحوارات العمانية على الشبكات الاجتماعية؟**

يصعب استخراج أنماط عامة لوصف الحوار بالشبكات الاجتماعية وذلك لأسباب كثيرة أهمها العشوائية والارتجالية والفراغ الشديد الذي يملأ أغلب مرتادي هذه الشبكات، ولكون هذه الشبكات أكثر مناسبة لزمن السرعة والمختصرات والجمل المركزة والتعبيرات المكثفة. عدم وجود جهة مركزية تدير عملية استخدام الشبكات الاجتماعية، بالإضافة إلى الحرية النسبية للتعبير والتي غالبا ما تكون فوق توقعات المرتاد الجديد لهذه الشبكات، أضف إلى كل ذلك الفضول والرغبة في تجربة الجديد والتعارف مع ذوي الاهتمامات المشتركة، كل ذلك جعل من الشبكات الاجتماعية بيئة شديدة التباين والفوضى، فهي

تُجلّي تعقيد الوجود الإنساني بكل دقة. إن مراقبة نشاط بشري معين من البعيد ومحاولة رصده بعبارات موجزة يتطلب قدرة على طرد التفاصيل الصغيرة التي تشوش الحدث الكلي، وفي حالة الشبكات الاجتماعية فهذا لا يتأتى بسهولة إذ يتطلب تضييقًا لنطاق الملاحظة إلى حد الحكم على الحوار في مجموعة حوارية معينة أو صفحة محددة بالدقة.

2. إذا ما الأسباب الحقيقية لعدم اتجاه المحاور العربي للجدية والاتزان في كثير من الأحيان؟

الحوار الجاد يتطلب اعتراف كل طرف بالآخر، اعترافًا بوجوده وبحقه في أن يكون له رأي مستقل ومختلف. وهناك مجموعة عوامل تحول دون ذلك لدى الكثير من مرتادي الشبكات الاجتماعية، أهمها التعامل مع الحقيقة كقدر يُعطى دفعة واحدة عند ولادة الإنسان، ولا يمكن تغييرها أو مراكمتها مطلقا. الحقيقة واحدة فعلا ولا يمكن أن تتجزأ؛ ولكن هذه الفكرة هي مثالية أكثر منها واقعية، ففي الواقع نحن نكتشف منها وفقا لإمكاناتنا والجهد الذي نبذله والظروف المحيطة بل وأحيانا الحظ والصدفة (التوفيق باصطلاح آخر) يلعب دورا فيما نكتشفه من الحقيقة. في اللحظة الذي نؤمن بذلك سنكون أكثر تقبلا للطرف الذي نحاوره وما يطرحه من مشاهدات ورؤى وأفكار وتصورات.

3. ما أهم العوامل الإيجابية التي تساعد في خلق شخصية محاورة؟

هذا يتطلب منا معرفة ماذا يعني الحوار الجيد والفعّال. معرفة ذلك سيتبعه بالضرورة أي صفات إيجابية تتوافر في المتحاورين لصناعة حوار جيد. بطبيعة الحال هنا ستتفاوت الأذواق والتجارب، وسيكون

الحديث عن خبرة شخصية. ومن وجهة نظري الحوار الجيد هو الذي:

– ينطلق من اتفاقات واضحة بين المتحاورين؛ اتفاقات على المصطلحات والمفاهيم والمطالب التي يتناولونها.

– يجيد كل طرف فيه الاستماع أكثر من الحديث. حسن الاستماع والاستيضاح فيما إذا كان فهم كل طرف صحيح لأطروحات الطرف الآخر. هذا يجعل الحوار نابعًا من رغبة حقيقة في اكتشاف الآخر وليس هزيمته.

– يكون التركيز فيه على الفكرة والطرح وليس على الشخص الذي يطرح. هنا كل طرف يحتاج أن يبذل جهدا في الانتباه إلى التفاصيل التي تغير مسار الحوار وتشتته بحيث يتجاوزها ويركز على المطالب التي تحددت في بداية الحوار.

– لا يحمل أطرافه معهم أكثر من آرائهم وأفكارهم الخاصة بهم، بمعنى أنهم لا يرون في أنفسهم أنهم نواب أو ممثلون لجماعة من الناس حتى لو كانوا كذلك، فهم يعبرون عن إرادتهم وقناعاتهم الشخصية ولا يحاول أي طرف الاستقواء بجماعته أو يتصور أنه مندوب للدفاع عنها.

4. هناك ميل لاعتبار العماني صامتا أمام القضايا الكبيرة عربيا ودوليا وهي مرحلة هدوء كبير أمام المشاركة في التعبير عن الرأي السياسي، هل تتفق مع هذه الآراء؟

هناك مبالغة، فالعماني ليس صامت، والتاريخ لا يسعف هذا التصور. ربما يكون العماني في هذه المرحلة التاريخية تحديدا محاورا هادئا

لا يميل لافتتاح المحاورات ولكن إذا ما دعي إليها فهو لا يتردد، بل ويكون محاورا شرسا أحيانا. العاطفة عموما صفة بارزة عند العرب، والعمانيون ليسوا استثناء في ذلك. نحن لا نمتلك بيانات إحصائية دقيقة عن حجم المشاركة والحضور العماني في الشبكات الاجتماعية، فما عدا بعض الهاشتاجات التي تنشط بين فترة وأخرى فلا تجد بين يديك مؤشرات معينة ذات دلالة. لذلك لا أستطيع أن أعوّل كثيرا على هذا القول والاهتمام به بشكل جدي، وأرى أن نتجاوزه.

5. هل عكست السياسية الحكومية المحايدة والهادئة في كثير من المواقف السياسية التي اتسمت بالفوضى والجدل أثرها على شخصية العماني المحاور على الشبكات الاجتماعية؟

لا أظن ذلك. السياسة الخارجية لأي بلد ليست ثابتة، وهي تبعا للمصالح. في مراحل تاريخية معينة كانت عمان ترسل جيوشًا وقوات عمانية إلى مناطق أخرى مطلة على المحيط الهندي. هناك ظروف معينة جعلت العماني أكثر هدوءا في هذه المرحلة التاريخية. عمان مع بداية السبعينات دخلت مرحلة انتقالية مهمة تجاوزت فيه حوالي أكثر من قرن من التشرذم والضعف. كانت الطموحات كبيرة لدى جيل كامل من الآباء وهم يشهدون هذه النقلة وكثير منهم كانوا عائدين من المهجر أو خارجين من ظروف حرب وأحوال قاسية. هكذا جيل سيكون أكثر اهتماما بشؤونه الخاصة لأنه يحاول أن يبني ويشيد ويصنع ظروفا أفضل لأبنائه. جيل الأبناء وأبناء الأبناء سيكون مختلفا بلا شك. هنا يمكن أن نقول إن السياسة الخارجية للبلد جاءت منسجمة مع المزاج العام للشعب، فهناك تأثير متبادل بين الشعب والحكومة، وخصوصا في

بدايات النهضة العمانية التي جاءت مع تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلد. وما يزال هذا التوافق؛ وإن كان قد بدأ يخفت في الفترة الأخيرة؛ قائما في بعض وجوهه، وخصوصا في العلاقات الخارجية، وهذا يؤثر بشكل من الأشكال على النمط الذي ينتهجه العماني في حواراته مع أشقائه في الخليج وباقي الدول العربية، ولكن كما قلت تأثير متبادل. فهو نابع من الظرف العماني الخاص في نصف القرن الأخير، وليس فقط بتأثير السياسة الخارجية العمانية، ومن المفيد هنا أن أقول بأن هذا الوضع لا يوجد ما يؤكد أنه سيستمر طويلا، فعمان تشهد تغييرا داخليا شعبيا نتيجة اختلاف الظروف وتبدل الأحوال بين فترة السبعينات والفترة الحالية.

6. ما تأثير الوعي والمرجعيات الثقافية نحو بناء حوار عماني متزن على الشبكات الاجتماعية؟

عمان كشعب تشهد وعيا متراكما وتسارعا في التغيير تحت تأثير التعليم وحقول التخصص المتنامية وتحسن وسائل الوصول للمعرفة وثورة الاتصالات الحالية، وهذا الوعي في الغالب لا يتناسب مع الثقل وبطء الحركة الذي تعاني منه الحكومة. ومن واقع استقراء لتجارب مشابهة أجد أن هذا التغيير يفرز تأثيرين متنافرين يزداد تمددهما في الواقع العماني: التأثير الذي يعمل على الإيقاظ والتنبيه والحركة والنقد تحت ضغط الحاجات الأساسية والوعي المتسع، والتأثير الذي يدفع إلى التأكيد على المنجزات والتذكير بالمسار الطويل للرحلة والمعاناة السابقة والمحافظة على الروح العامة للمجتمع والتي يصنعها التاريخ. هنا الحوار يفقد تلك الأرضية المشتركة بسبب التباين الشديد في

المشاعر المحركة للفعل الاجتماعي. لهذا، الحوارات في القضايا العامة تتجه للعنف وبالتالي الفشل. المشكلة هنا ليست فقط نقصًا في المعلومات؛ فهي في أسوأ الأحوال لن تنتج أكثر من مجاذابات وتشكيكات في قوة وأهمية الطرح، أما الحوارات التي تنتهي بالعنف اللفظي والتشكيك في النيات وربما العنف الجسدي؛ فهي تنبئ عن أن الخلاف أعمق من مجرد معلومة ضعيفة.

7. ماذا عن التسامح المذهبي، هل تعكس الحوارات الإيجابية التي تشيد بهذا التسامح، جانبا واقعيا وحقيقيا يعيشه المجتمع؟

لا شك أنه يوجد لدينا قدر جميل من التسامح بين المذاهب والأديان وهذا برأيي يوفر أرضية مناسبة للبناء والتنمية، ويجب تجاوز ذلك إلى ما هو أهم. كثرة الإلحاح عليه يعني أن التسامح موجود على السطح فقط وليس في العمق. المشكلة هنا أننا دائما نقارن حالنا بدول الجوار، ولا نلتفت إلى أن هناك أمما وشعوبا تجاوزتنا بكثير في موضوع التسامح. من يلاحظ قضايا الزواج وانتخابات مجلس الشورى وطريقة التوزيع القبلي وبعض نماذج الحوارات والتجاذبات داخل الشبكات الاجتماعية والفعاليات اليومية؛ يجد صورة مخالفة إلى حد كبير لما هو شائع عن التسامح في المجتمع وأن هناك في العمق أشياء أخرى يجب الالتفات إليها حتى لا يخدرنا الوهم. التسامح ليس هو أن يلتقي بالمحبة اثنان مختلفان في مكونات لا دخل لهما فيها كالدين واللغة والعرق والقبيلة؛ بل عندما يلتقيان بالمحبة وهما مختلفان في مكونات فيها قدر كبير من الحرية وحضور الإرادة كالخيارات السياسية والفكرية والممارسات الثقافية. هذا هو ما أعنيه عندما أقول يجب تجاوز التسامح في السلطنة

إلى ما هو أهم.

8. هل تعتقد أن الحكومة يمكن أن يكون لها دور في خلق أجيال لديها وعي بمعايير الحوار وأهميته ليساهم في ترسيخ فكرة التسامح المذهبي في عقلية العماني وتأصيل بدلها نزعة المواطنة بمقتضياتها، وما هي الآليات؟

ربما هنا ندخل في جدلية عقيمة حول ما يجب أن تقوم به الحكومة وما لا يجب؛ وخصوصا في موضوع مجرد كالوعي؛ يفترض به أن يكون همّا وجوديا لدى كل الناس بالوطن. أيضا موضوع الحوار كممارسة عملية هي قضية سابقة لأي دور يمكن أن تقوم به الحكومة للارتقاء بالحوار في الوطن. الحوار هو أساس في تشكيل الحكومة نفسها، لهذا لا يفترض أن نعوّل كثيرا على دور إيجابي تقوم به الحكومة للنهوض بالحوار؛ فهذه وظيفة الشعب بأكمله؛ قانونيين وتربويين وإعلاميين وأكاديميين ونقابيين ومهتمين بالشأن العام كل حسب حقله واختصاصه. بطبيعة الحال يجب أن لا نتوقع كثيرا لئلا ندخل في المثالية التي تعزل الهم وتفصله عن الواقع بسبب الإحباطات الكثيرة المتوقعة، وعوضا عن ذلك؛ نحتاج إلى تلك المبادرات الجادة وغير الرسمية التي تنشط ونلاحظها في ميادين معينة. مثل هذه المبادرات والمشاريع توفر بيئات حوارية جميلة لأعضائها ومرتاديها، بما يمثل تشكيلا لجماعات عمل منظمة مؤسسية ترفد الحكومة بالأفكار والكوادر وتقلل في نفس الوقت الهوة التي تفصلها عن الشعب والناتجة من تواضع وضعف الممارسة السياسية. هنا يجب أن نعترف بأن الحوار هو سلوك سياسي بالدرجة الأولى، وما لم يتحقق هذا الاعتراف فلا ينبغي أن نحلم كثيرا ونتغنى

بقضايا كثيرة ومنها التسامح المذهبي.

9. **هل الاختلاف في الحوار العربي والغربي ناتج عن طبيعة الوعي المعرفي والثقافي وكيف يمكن الاستفادة من التجربة الغربية في ذلك؟**

يمكن استكشاف مدى حضور ودور الحوار في أمة معينة عبر ملاحظة كيف تنتهي معالجتها لمشكلاتها. هل يتم احتوائها أم تتفاقم أكثر لتصبح مشكلات مزمنة؟ الحوار هنا يكون نتاجا للوعي الثقافي والمعرفي، فالمعرفة والثقافة تخلق بدائل أكثر وتساعد على النظر لمسافات أطول. هنا يجب أن نلتفت إلى ضرورة أن لا نقارن أنفسنا بغيرنا إلا بمقدار ما نستفيد من تجارب الآخرين في حل المشكلات لدينا؛ وخصوصا المزمنة منها. هناك إرادات داخل المجتمع تنزع لتزييف الوعي عبر برامج وفعاليات التجهيل وبث وترويج المعرفة عديمة الجدوى وصرف وعي الناس عن ملاحقة ومتابعة مشاكلهم الحقيقية، وهذه الإرادات التي تكون غالبا سياسية الطابع ولكن بلباس ديني أو ثقافي؛ تكون عينها على القوة وليس على المستقبل. هي لا تريد أن تخسر القوة، فتضحي بالمستقبل الذي يتطلب المعرفة الجادة والبحث ونشر العلم والكتاب وتحفيز المبادرات القرائية والصالونات الثقافية والفكرية. أفق الحوار يتضائل مع تزييف الوعي، حيث تصبح اهتمامات الناس بقضايا جد هامشية وما أن يلتفتوا إلى القضايا الحية والمشكلات القائمة حتى يغلب ضعف الممارسة السياسية وقلة التجربة والخبرة لينحو بالحوار إلى خلق مشكلة أخرى أسوأ من المشكلة التي كانت تدفع إليه.

الباحث بدر العبري: ليست هناك ثمة دولة إسلامية أو علمانية بل هناك دولة مدنية قائمة على العدالة والحقوق[5].

- ثمرة المدارس التنويرية الناقدة حاضرة في أوروبا ولا شي يمنعها من الحضور في العالم العربي والأمر منوط بالزمن
- الاستعمار وان كان علمانيا دعم الملكيات ورجال الدين لتحقيق سلطته على الثروات
- الأمنيون والسياسيون يستخدمون نظرية المؤامرة كعامل تخويف لأجل استمرار مصالحهم الذاتية والشخصية
- للصّحوة الإسلامية اتجاهات متضادة ويصعب حصرها في اتجاه واحد .. هناك الاتجاه العقلي المنفتح على الثقافات الأخرى وهناك اتجاه إخباري سلفي السني المتمثل في السعودية والشيعي المتمثل في إيران
- لا يوجد شيء اسمه دار إسلام ودار الكفر، أو دولة إسلامية وغير إسلامية، هذه مصطلحات بدعية نشأت لاحقا، فالرسول عندما وصل إلى المدينة أصدر قانونه المدني بين الأطياف في المجتمع، وأقر الأمم الأخرى على ممالكها
- الخطاب الديني الذي يرفع راية الدولة الإسلامية يعرقل المسيرة الإصلاحية، والمستفيد هو الاستبداد، والخاسرون هم الإسلاميون أنفسهم، وفشل هذه التجارب نتيجة طبيعة

(5) نُشر في العدد 23، تاريخ 20 أكتوبر/تشرين أول 2015

- المسجد في الأصل جزء من المجتمع المدني الذي يكون فاعلا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، وليس مجرد صومعة لا أثر لها في الحياة!
- لا تزال السجالات المعرفية أو الفكرية في المجتمع العماني ضعيفة جدا، أو في أغلب المناطق ميتة تماما
- لا يوجد صراع بين المدرستين الأصولية والعقلانية في الجانب العلمي، والصراع الحاصل الآن أقرب إلى الوهم منه الواقع. والصراع الحالي سلفي عقلاني، وذلك لتأثر المدرسة الإباضية بالخط السلفي كغيرها من المدارس الأخرى.

حاوره: محمد الفزاري

في ذروة الصراع الديني والمذهبي والطائفي واتساع سطوة الجماعات الإسلامية المتطرفة كتنظيم الدولة الإسلامية الذي اتسع في العراق وأجزاء من سوريا اضافة للجماعات المتطرفة المنتشرة في عدد من الأقطار العربية، ما جدوى ايجاد واقع سياسي واقتصادي جيد لهذه البلاد وما نصيب الفرد من كل هذه الاصلاحات امام المطالبات بخلق فرص للدول المدنية في العالم العربي؟. تحاور مواطن الباحث بدر العبري – باحث عماني في القضايا الفكرية والدينية– لأجل ايجاد مقاربة حول قضية الصراع الفكري بين الواقعية الكوسموبوليتية والتنظير الإسلامي واشكاليات الخطاب الديني ومتطلبات الاصلاح.

1. **في البداية، يمكن القول أن الواقع يدلل على أن أوروبا لم تنهض حتى ظهرت المدراس الفكرية التي تجرأت وانتقدت الكتاب المقدس، العهد القديم والجديد، والكتب التاريخية المقدسة الأخرى، نقدا تاريخيا وفيلولوجيا. ورغم العواقب الكارثية التي صاحبت ذلك الخطاب على متبنيه، إلا أن تلك الصدمة آتت أكلها مع الزمن وأفرزت مدارس فكرية تنويرية أكثر إنسانية وأكثر مدنية وعلمانية وعالمية، وانعكس في ما بعد على المستوى العقل الجمعي؛ فوصل المجتمع لمرحلة الإيمان والاقتناع بحرية التعددية الدينية والمذهبية التي سبقت مرحلة ترسخ التعددية**

السياسية والمشاركة الديموقراطية. ما رأيك؟

بداية، ينبغي التأكيد على أن النقد شيء فطري في الوجود، يولد مع الإنسان وهو يندهش عمّا حوله، فيحاول أن يطرح تساؤلاته ونقده، إلا أنّ هذه الحاسة قد تنمو وتتطور، وقد تجمد وتذبل، أو يقل العمل بها حسب البيئة والمجتمع ومدى العمق المعرفي وإتاحة الفرصة للجيل الجديد من الجيل السابق. والرسالات السماوية لم تقف ضد النقد، أو التساؤل وإعمال العقل، بل طلبت بذاتها ذلك، فالقرآن الكريم مثلا يقول عن كتابه: وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ، والادكار إعمال للعقل، كما أنّه يقول أيضا: أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فهنا يعطي القرآن مساحة واسعة للنظر والتدبر والتأمل، لا مجرد الإعجاب والتسليم والعاطفة والتقليد حسب الولادة أو البيئة.

ثمّ إنّ الرّسالات السماوية جاءت بقيم كلية كالعدل والقسط والشورى والأمانة والمساواة وهلم جرا، وهذه القيم جعلتها مطلقة في جملتها لسبب بسيط، وهو التّطور الزماني والمكاني كصيرورة طبيعية عند البشر، أو قل سنة كونية في الإنسان، وعليه إنزال القرون الأولى لهذه القيم سيختلف عن القرون اللاحقة، ومن ثم يجب على القرون اللاحقة نقد السابق، وإعمال العقل لهذه القيم بعيدا عن التفسيرات السابقة، وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من الاستفادة من التفسير السابق لتراكمية التجارب والمعارف الإنسانية، ولكن لا يجعل هذه التفسيرات أصلا ووحيا إلهيا.

وهنا حدث الخلل عند الملل والأديان السماوية فأضافت التفاسير الأولى للنص المقدس إلى الله إما عن طريق الإضافة والتلاعب بالنص

نفسه، وإما عن طريق النسبة إلى الأنبياء أو القديسين ليعطي النص قداسة، فيختلط بهذا المقدس مع الكلام البشري، ويتحول التفسير البشري ذاته إلى نص مقدس يصبح نقده كفرا وزندقة وخروجا من الدين، ويتعرض ناقده للإقصاء المجتمعي والسياسي والديني، وقد يتعرض للإيذاء البدني أو النّفي أو يلحق به الموت باسم الهرطقة والزندقة.

وهذا ما حدث للإصلاحيين في أوروبا في بدايات النهضة وقبلها كأمثال مارتن لوثر في المسيحية أو اسبينوزا في اليهودية، وهو ذاته مثلا مع حدث عند جمال الدين الأفغاني وتلميذه الإمام محمد عبده في الإسلام. عموما المشكلة في الجانب اليهودي والمسيحي أنّ النص غير المقدس اختلط بالنص المقدس في أصل الكتاب المقدس نفسه، ويقل هذا نوعا ما في الإسلام، لأنّ الإضافة كانت خارج النص من خلال النسبة إلى الرسول الأكرم أو الصحابة. وكما كانت الثمرة حاضرة في أوروبا أو الغرب عموما لهذه المدارس التنويرية والناقدة، فهي بلا شك ستأتي ثمرتها في الشرق أو الدول العربية خصوصا، وإنما هي نسبية الزمن لا أكثر.

2. **لماذا لم تنجح الديمقراطية والنظم التي تدعو للعلمانية في الأوطان العربية، بل في الحقيقة أدت إلى كوارث وتحديات صعبة في بعض البلديات، على خلاف الملكيات التي سبقتها والتي صنعت نوعا من النهضة على المستوى الحياتي على أقل تقدير، فالحالة المصرية مثلا، وهي كانت من إحدى إيجابيات الاستعمار البريطاني الذي أتى رغم أطماعه الرأسمالية بمنهجية فكرية تعد أكثر تمدنا كنتيجة حتمية لذلك المشروع التنويري الذي تربت**

عليه الأجيال في بريطانيا وبقية دول أوروبا الغربية؟

عدم نجاح التجربة الديمقراطية في الوطن العربي له أسبابه المتشابكة حاله كحال التجربة الاقتصادية في اليابان، والذي تزامن مع التجربة المصرية، إلا أنّ التجربة المصرية فشلت في حين نجحت التجربة اليابانية. ولعل هذا أيضا يعود إلى الملكيات التي استطاعت تقوية الجانب القبلي والديني في حين همشت الجانب المؤسسي القائم على التكوين الشعبي لذاته كمكون للقاعدة ومراقب وموجه أيضا. ولئن قامت حكومات جمهورية إلا أنها اتكأت بصورة أسوأ من الملكيات والحكومات المشيخية، حيث استخدمت الجانب العسكري والأمني أكثر بكثير من الجانب المدني.

عموما العديد من الاتجاهات العلمانية – للأسف – أصبح من السهل شراؤها من أجل المال أو الكرسي، ثم غالبا أقرب إلى الفردية، من هنا الديمقراطية تأخرت في الشرق في نظري.

3. **هل تعتقد أن لأي مشروع تنوير علاقة بالأطماع الاستعمارية والحروب العالمية كما يحاول بعض المنظرين الإسلاميين التشكيك بالمشاريع التنويرية رغبة في تحقيق ما يمكن ما وصفه «بالدولة الإسلامية»؟**

الأطماع الاستعمارية لا يهمها إلا مصالحها، فهي تتكئ على المصلحة، فإذا كانت المصلحة أو الغلبة للتنويريين تظاهرت بذلك بأنها تنويرية مدافعة عنها، وإذا كان العكس مع التقليديين زعمت بأنها تحترم قرار الشعوب.

فنحن هنا نربط الأمر بداية بالمبدأ، ولا نربطه بالاستعمار، ولا يهم الاستعمار وافقه أم لا، لأنّ التنوير في حقيقته لا يقتصر عند الجانب الفكري، ونقد الماضي، بل يعم الجانب السياسي ونقده، واستقلال المجتمعات اقتصاديا، وقوتها عسكريا، بجانب فتح المجال بصورة أكبر في الجانب المعرفي والاختراعي والعلمي وحرية الكلمة والصحافة وقوة القانون، والعدل بين الناس وفق مؤسسات قضائية مستقلة، ومؤسسات عمل مدني مشاركة في القرار والبناء، وهذا لا يريده الاستعمار، لأنّه في الحقيقة يريد الاستفادة لأكبر قدر ممكن من ثروات الأمم الأخرى، وجعلها سوقا له، منقادة له، ولذا نجد الاستعمار يدعم الملكيات ورجال الدين ولو كان الاستعمار ذاته علمانيا لا يؤمن بدين!!!

ثم لا يوجد شيء اسمه دولة علمانية أو دولة إسلامية، فهذا وهم لابد أن يتخلص منه الشرق، هناك دولة واحدة هي الدولة المدنية القائمة على القانون، وتعامل مواطنيها حسب القانون والكفاءة، ولهم الحرية بعدها في توجهاتهم وأفكارهم، كما أنها تقوم على الشراكة، والمحاسبة للجميع.

4. **كل ما يحيط بنا من إنجازات على جميع الأصعدة ما هي إلا نتيجة حتمية للتنوير والمشروع الذي نضال له العديد من المفكرين والفلاسفة في القرن 16 و17 و18، ما هو رأيك؟**

نعم أوافق في ذلك، مع أنّ التجربة البشرية في حد ذاتها متطورة لطبيعة الإنسان كما أسلفت، إلا أنّ وجود مفكرين ومنظرين تبعتها ثورات علمية وفكرية وعمالية ومجتمعية اختصرت الزمن، ولا شك أن وجود مفكرين آخرين الآن أيضا سيجعل المجتمعات البشرية تواصل نتاجها،

وتتطور بصورة أكبر في مؤسساتها على كافة الأصعدة.

وهذا ما نأمله في العالم العربي، فوجود طاقات ناقدة ومفكرة ومضحية بلا شك سيكون لها ثمرتها، وهذا المخاض الذي نعيشه سيأتي بعده ما يسر بإذن الله تعالى، والمطلوب الاستفادة من التجارب الإنسانية في العالم خاصة وأننا نعيش في قرية واحدة، وعدم اليأس، مع التكتل وفق مؤسسات لا أفراد ليكون الجدوى بصورة أكبر بعون الله تعالى.

5. **هل هناك حقا مؤامرة على الإسلام والمسلمين أم أنها مجرد مبررات وهمية واستغفال للشعوب من قبل الأنظمة السلطوية في العالم العربي لشغل الأفراد عن المطالبة بحقوقهم، بحجة حماية أمنهم وثرواتهم من المتربّصين؟**

كما أسلفتُ لك المصالح الاستعمارية لها أهدافها، ولكن أهدافها تتقاطع مع مصالحها، ولتكن نحن لنا أهدافنا التي تتقاطع مع مصالحنا نحن أيضا، ولا يمكن أن تكون مصالحنا إلا بصيرورة التطور في كل مجال من مجالات الحياة، والتعلق بنظرية المؤامرة وتفخيمها بهذا الشكل لا يجدي شيئا بل هو يخدم النظرية ذاتها إن وجدت في الحقيقة.

ولا شك سيستخدمُ الجانبُ الأمني السياسي والديني هذه النظرية كعامل تخويف أمام مصالحه الذاتية والشخصية، وهي في الحقيقة قد تكون وهما، وقد يكون موجودا، إلا أنّ استعمالهم لها هو الذي يخدمها، بينما إذا حدث تحرك صحيح من خلال وجود دولة مدنية حقيقية بلا شك هذا أكبر ما يواجه به هذه النظرية – إن وجدت– بجانب الأطماع والمصالح الداخلية الشخصية.

6. **النهب والسرقة والسيطرة التي تمارسها الدول العظمى على الدول الضعيفة، هل هي نتيجة طبيعية لحكم القوي على الضعيف، القانون الواقعي الذي يسود العالم. ما هو تعليقك حول هذه العبارة؟**

قانون الغاب أو قانون القوة موجود ومشاهد، وهذا القانون يواجه بتقوية الذات، أي ذات المجتمعات والأمة العربية، وهذا ما يريده المصلحون في العالم العربي، فقانون التّدافع يواجه بالتّدافع لا بالصّراع والحروب، والتّدافع يعني الاستفادة من الأمم الأقوى فيما وصلوا إليه من قوة سياسية وعسكرية ومعرفية تعليمية واقتصادية ونحوها، لتستفيد من تجاربها، ولا تبدأ من الصفر، وبعد حين ستقوم الأمة بذاتها على أرجلها وسواعد أبنائها.

7. **هل حقا أن الصحوة الإسلامية ساهمت في تخلف الدول العربية ، التي صاحبت قيام الدول الديموقراطية الزائفة، ونعني هنا بالزائفة أنها أختزلت الفكر الديموقراطي في صندوق أجوف يجر الناس له جرا لتلقيمه أصواتهم،حيث ساهمت الصحوة الإسلامية في عودة الفكر الكهنوتي القروسطي من جديد الذي يدعي الحقيقة الدوغمائية المطلقة ومحاربة خيارات التعددية الدينية والمذهبية والمشروع الوطني ومحاولة استبداله بنظام قديم عليه أكثر مما له وهو دولة الخلافة الإسلامية أو دولة الرب بالمعنى الحرفي الدقيق؟**

الصّحوة الإسلامية لها اتجاهات متضادة، ويصعب حصرها في اتجاه واحد، ولقد ساد اتجاهان بصورة أوسع، الاتجاه العقلي المنفتح على

الثقافات الأخرى، والذي أخذ من مدرسة الأفغاني وتلميذه محمد عبده ومن ثم شلتوت والغزالي وبيوض ومحمد حسين فضل الله وغيرهم، ومن هذه المدرسة العقلانية ظهرت مدرسة الإصلاح ومدرسة التجديد، وهذه انفتحت بصورة أكبر في الجانب السياسي.

هناك اتجاه أخباري سلفي والذي تقوى مع الدولة السعودية الداعمة للسلفية الأخبارية، وإيران الداعمة للاتجاه الأخباري الشيعي، وعليه سيتأثر الخطاب الآخر عند المذاهب الأخرى بهذه المدارس كالأباضية والزيدية.

وعليه ظهر الصّراع في الآونة الأخيرة بعد غلبة الدول الداعمة للأخبارية ليرجع الناس في صراع القرن الأول بعد حادثة السقيفة وما بعدها. فضعف في هذه الحالة الاتجاه العقلاني النقدي، وتم إقصاء العديد من رموزه، وظهر بقوة الاتجاه السلفي الأخباري عند كافة المدارس الإسلامية كبديل يرجع الأمة إلى صلاحها الأول ليصلح واقعها اليوم. فحدثت ردة على العقل وإعماله، فضلا عن النقد وقراءة التراث قراءة بحثية نقدية، فأصبحت الصحوة العقلانية ذما، والعيش في الماضي سنة ومدحا، وعليه ظهر جيل جديد نتيجة الخطاب السلفي الأخباري يمتاز بالتشدد والغلظة، ومنهم من كفّر حتى الأنظمة المعاصرة، ومن هذا الاتجاه خرجت الجماعات المتطرفة.

فالصحوة في نظري انحرفت عن مسارها التجديدي العقلاني النقدي إلى مسار آخر متطرف، وسببه احتضان السياسة لهذا الفكر الذي صوّر أنه هو الإسلام الصحيح، كان تحت مسمى الخلافة أو الدولة الإسلامية أو غيرها.

8. **لماذا نسمع خطيبا في منبر صلاة جمعة، في دولة غربية احتضنته وأنفقت عليه ووفرت له الأمان وسمحت له في بناء منبره وممارسة شعائره بكل أريحية وأعطته مساحة من الحرية لا يحلم بربع ربعها في بلده الأصلي، يقول: «نحن في دار كفر»، رغم الحياة الديموقراطية والعلمانية التعددية في الدين والسياسة التي تحيط به وينعم من خيراتها؟**

في الحقيقة لا يوجد شيء اسمه دار إسلام ودار الكفر، أو دولة إسلامية ودولة غير إسلامية، هذه مصطلحات بدعية نشأت لاحقا، فالرسول الأكرم عليه الصلاة والسلام عندما وصل إلى المدينة أصدر قانونه المدني بين الأطياف في المجتمع، وأقر الأمم الأخرى على ممالكها.

وعندما توفي ظهر الصّراع القبلي الذي تحول لاحقا إلى حكم وراثي، وأضيف إليه المرويات ليعطى صبغة دينية باسم الله، من هنا كان التطور السياسي في المجتمعات الشرقية تطورا بطيئا جدا كالحال في أوروبا قبل الثورات الإصلاحية والتنويرية.

وعليه الأصل في الحكم أنه جانب مدني يحفظ جميع الأطياف بما يحقق العدل والمساواة والشراكة بين الجميع، وبما يحفظ الدين والفكر والنفس والعرض والمال والنسل، ولا علاقة له بتصنيف.

نعم قد يكثر في هذا الأقليم المعتنقون للدين الإسلامي أو المسيحي أو الهندوسي ونحوه، ولكن الذي يجمع بينهم الحكم المدني الحافظ للجميع، ولا يمكن تصنيف هذا بأنه دار إسلام أو دار كفر، ومنهم من يصنف هذه الدار بأنها دار توحيد، وأخرى دار شرك، وهذه كما أسلفت

تصنيفات بدعية ما أنزل الله بها من سلطان.

9. يرى البعض أن جل المشروعات الإسلامية التي تحاول الموائمة بين الواقع والإسلام يوتيوبية وافتراضية وغير قابلة للتطبيق الفعلي وأكبر دليل هو استمرار الواقع المر الذي تعيشه الدول العربية الآن. ما هو رأيك في ذلك وما هي أقرب المشاريع التي تراها أكثر قربا للواقع سواء كانت على شكل منظم وجماعي أو فردي؟

المشروعات الإسلامية إن صح التعبير هي ردة فعل في الغالب نتيجة إقصاء لعقود يفقد التجربة والخبرة، وقد يكون أيضا نتيجة غلبة الجانب السلفي الأخباري على غيره، ومع هذا في الأصل – كما أسلفت – لا يوجد شيء اسمه الحكم الإسلامي أو مشروع إسلامي، وإنما يوجد حكم مدني.

وعليه الخطاب الديني بهذه الصورة يعرقل المسيرة الإصلاحية، والمستفيد هو الاستبداد، والخاسرون هم الإسلاميون أنفسهم.

ثم إنّ فشل هذه التجارب نتيجة طبيعة لما أسلفت بيانه، ونتيجة تراث متراكم أضفى انعكاسا سلبيا نجد ثمرته المرة في المجتمعات العربية خصوصا، والذي ولد جماعات متطرفة جدا لا تقبل بالرأي الآخر.

10. الصورة النمطية السابقة التي أصبحت معتادة ويمارسها بعض المسلمين في البلاد الغربية التي احتضنتهم ووفرت لهم حقوقهم الإنسانية وأمنت لهم ممارسة طقوسهم، توضح لنا مدى حاجتنا الملحة للنقد التاريخي والفيلولوجي الذي يطبق على القرآن قبل الحديث والسيرة النبويّة بحكم أنه المصدر الأول الذي يحمل

طابعا قطعي الثبوت عند جميع المسلمين والذي يمكن من خلاله أن تبدأ مرحلة الانطلاق والنهوض والتنور من الظلام كما أثبت لنا الواقع بعيدا عن تنظيرات الإسلامية اليوتيوبية التي تحاول التوحد بالله عن الأديان الأخرى بفاشية استعلائية عن طريق فكرة خير أمة أخرجت للناس، وعن المذاهب الأخرى بشيزوفرينية مقيتة أخرى عن طريق حديث الفرقة الناجية. وأن الطريق إلى التعددية السياسية يبدأ ببوابة التعددية الدينية كنتيجة للتفكيك والنقد للمقدس. ما هو رأيك؟

النقد ميزة فطرها الله تعالى في الإنسان، وميزه عن غيره من الجنس الحيواني، فالإنسان ناقد بطبعه، ومفكر بفطرته، واجتماعي في جنسه، والقرآن أمر الإنسان بالسير في الأرض، واكتشاف سننها، وإدراك تأريخ من سلف: قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ، وهذا لا يكون إلا بوسائل المعرفة ومنها النقد والشك المعرفي.

بل حتى في خلق الإنسان أمرنا القرآن بالسير في الأرض لمعرفة كيف بدأ الخلق، قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ، وهذا يجعل الباب مفتوحا أمام النظريات العلمية ونقدها.

والقرآن أمر في التراث بإعمال العقل والتدبر ونهى عن التسليم له "قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ"، وفي قراءة القرآن أمرنا بالتدبر فيه والنظر مع وضوحه وبيانه، فكيف بكلام غيره من البشر: "لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ".

فالنقد مجال واسع مفتوح، ومحاربته يؤدي إلى جمود المعرفة، ثم

التعصب حولها، وبلا شك المتضرر هو المجتمع الإنساني ذاته. أما قضية الخيرية في قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»، فالمراد به الجنس البشري بتوحيده لله تعالى وتطبيقه القيم العليا التي أمرت بها الرسالات من عدل وقسط وشهادة لله تعالى، وليس مجرد أغنية يتغنى بها كما تغنى اليهود بقوله تعالى: «يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ»، فزعموا أنهم شعب الله المختار، وأنهم أفضل خلق الله، وما عداهم حيوانات وثنية خلقت لخدمتهم، فعاثوا في الأرض فسادا، وحرفوا شريعة الله ووصاياه، إلا من رحم الله منهم، فجعلوا من أحبارهم أربابا من دون الله، يأكلون أموال الناس بالباطل باسم الله والنذور والمعبد، وسفكوا دم الأبرياء.

فلا ميزان عند الله لجنس أو لون، الإسرائيلي والعربي والهندي والفارسي عند الله سواء، العربي والعجمي سواء، الأبيض والأسود سواء، الغني والفقير سواء أيضا، إنه ميزان الله العدل، لا قيمة لجنس أو مال أو لون عند الله، تغنى بما شئت، وافتخر بمن شئت، ولكن اعلم كل هذا لا قيمة له عند الله إلا عملك فقط، «أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ».

هذا الفهم الخاطئ عند بني إسرائيل ذاته تكرر عند هذه الأمة، ففهمت قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» فهما جنسيا قوميا، بل وتصورت نطقها للشهادتين يشفع لها إجرامها وغيها بدون توبة وأوبة ومراجعة، وانتسابها للإسلام غطاء تغطي به سوآتها، كما أنّها تعصبت للجنس العربي وأنه أفضل أجناس الأرض قاطبة.

في المقابل كم من الدماء التي تسال باسم الإسلام والطائفة، والله

تعالى يقول في وصاياه: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ»، فأي دين يبيح أن يفجر الإنسان نفسه في محفل أو صومعة أو حافلة أو سوق وهو ينطق الشهادتين، وأي دين يبيح أن يكّفر المسلم أخاه، ويلعن هذا ذاك، ويبيح قتل هذا، ألا ترون المئات بالأمس ماتوا من البرد والتشريد، واليوم يموتون من الحر، لقد بلغ صراخ أطفالهم السماء، وأنين مرضاهم ونسائهم مبلغا لا يعلمه إلا الله، وكل ذلك باسم أننا خير أمة أخرجت للناس.

أغنياء يحتكرون السوق ويستغلون حاجة الناس ليطففوا في الميزان باسم الله أحيانا، وأحبار يبيحون لهم، والقانون يشفع لهم، ليتصدقوا بعد ذلك بفضالة مالهم بعد ما أكلوا واستغلوا حاجة غيرهم.

فضاعت هنا الخيرية والتفضيل الإلهي، ليحل محلها الفهم البشري المتحايل على وصايا الله تعالى وقيمه، ليحقق أكبر قدر من مصالحه الذاتية دينيا وسياسيا ومجتمعيا باسمها.

وأما الفرقة الناجية فهو أيضا تحيل وتقليد للأم السابقة التي زعمت أنها هي الناجية، وهذه الرواية تتعارض مع كتاب الله تعالى، «وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ».

فالجنة والنار بيد الله وحده، لا يشاركه أحد في تقرير مصير العباد، فهو صاحب الملك، المتفرد سبحانه، وإليه الحكم وحده جلّ جلاله.

والحكم على الآخرين أنّهم من أهل النار، إنّما هذا تألي على الله

– تعالى –، وإيجاد أسس وقواعد نجعلها أداة لإدخال هذا في الجنة، وإدخال ذلك في النار، حيث إنّ هذه الأسس مستنبطة من تفاسير بشرية، أضفنا إليها صفة الربانية والإلوهية، وقويت بروايات بعيدة عن كتاب الله – تعالى –، هذا بدوره كان من أهم آثاره التطاول على الله في قضايا غيبية، ممّا أورثت التفرق والبغضاء والقمع الفكري، فضلا عن إسالة الدماء، وقتل الأبرياء في كثير من الأحيان.

11. ما رأيك في المنادات والتي تدعو رجال الدين للعودة للمسجد والبعد عن الحياة العامة، فهناك من يعتقد أنه من يريد المسجد يعرف طريقه، ومن يريد منهم المشاركة في الحياة العامة؛ فليشارك كمواطن فقط. حيث يستند هذا الرأي على نموذج أوروبا والتي لم تنهض إلا عندما حيدت رجال الدين عن الحياة العامة والعلم؟

المسألة فيها عموم وخصوص بسبب الخلط بين النّص المقدس والتفاسير البشرية، لأنّ النص المقدس لم يعطِ هذه الصورة الكلاسيكية للتدين، وإنما جاء بالقيم العليا لينزلها العباد واقعا وتطبيقا، وفق الزمان والمكان. إلا أنّ التدين انحرف ليصير وفق صورة معينة يختزل فيها الدين، ولو كانت ذاتها بعيدة عن الدين!!!

والقرآن في الحقيقة جاء لمحاربة رجال الدين، والذين كثيرا منهم عادوا الأنبياء، فالذين كانوا وراء قتل يحيى ومحاولة صلب المسيح هم رجال الدين.

ويقول الله تعالى عنهم: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ

يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»، وهذا يعم جميع الملل والنحل.

وعليه الأصل في المنظور القرآني لا يوجد شيء اسمه رجل دين ليعطى ميزة عن غيره، كان باسم السماحة أو الآية أو الفضيلة أو القس، أو الحبر أو غيرها من الأسماء، فالناس سواسية، والقيم الكلية واحدة، والإضافات من صنع البشر لا تضاف إلى الدين والله، فيكون من قبيلة التأله والافتراء على الله تعالى.والمسجد في الأصل جزء من المجتمع المدني الذي يكون فاعلا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، وليس مجرد صومعة لا أثر له في الحياة!!!

12. بعيدا عن التنظير والنقاشات العامة، أين ترى الواقع العماني والسجالات الفكرية بين الفرق الفكرية العمانية إن صح التعبير في ما ذكر؟

في الحقيقة لا زالت السجالات المعرفية أو الفكرية في المجتمع العماني ضعيفة جدا، أو في أغلب المناطق ميتة تماما، ولهذا نجد البطء الشديد في التطور المعرفي، حتى على سبيل الجامعات والكليات المعرفية، فضلا عن الإعلام والصحف.

والسبب يعود إلى عدم اهتمام الجهات المختصة بذلك، أو لأنها تحب الهدوء والاتكاء على رموز معينة واتجاه واحد، وعليه حدث غلق بعض الصوالين، والتشديد في فتح المجال للصحف والشراك الإعلامي.

وزاد معدل النقاش بصورة محدودة مع انفتاح وسائل التواصل الاجتماعي مع العراقيل التي تدور حولها. وعليه يصعب الحديث عن

السجال الفكري العماني لعدم وجود حقيقة واقعية له إلا لماما!!!

13. من وجهة نظرك ما أهم مؤاخذاتك على المدرسة الأصولية والعقلانية حيث أنهما الأبرز حاليا في عمان؟

في الحقيقة لا يوجد صراع بين المدرستين الأصولية والعقلانية في الجانب العلمي المنهجي المعرفي النقدي، والصراع الحاصل الآن أقرب إلى الوهم منه الواقع، وخلق مصطلح وهمي أقرب إلى الإقصاء الديني. وعليه يكون الصراع أقرب كما أسلفت في الأول إلى الصراع السلفي العقلاني منه الأصولي العقلاني، وذلك لتأثر المدرسة الإباضية بالخط السلفي كغيرها من المدارس الأخرى.

14. ماذا يعني لك هذا المصطلح «مشايخ السلطة» وما مدى حقيقة واقعية هذا المفهوم في الواقع العماني؟

مشايخ السّلطة موجودون منذ القدم، وهم الذين وقفوا حتى ضد الأنبياء والمصلحين، وليس المراد بهم وظيفيا أي من كانت لهم وظائف رسمية كالمفتي ونحوه، وإنما من يبيعون مبادئهم مقابل حفنة من المال أو الكرسي، وليس شريطة أن يكون لهم وظيفة دينية أيضا، فقد يكون شاعرا أو أديبا أو كاتبا أو صحفيا أو طبيبا.

ثم ليس الوقوف مع السلطة ذم، ولكن المذموم أن يكون مع الظلم والخطأ الذي تمارسه السلطة ضد الناس أو الضعفاء، فيبرر ذلك باسم الله أو النص المقدس أو أي نص بشري آخر.

الخلاصة مشايخ وكتاب السلطة هم الذي يبيعون مبادئهم، ويحرفون

النصوص والقيم لمصالح دنيوية فانية، ولا علاقة له بالوظيفة، وليس محصورا في الأحبار فقط.

15. هل تؤيد أن يكون هناك دستورا علمانيا قائم على مفهوم المواطنة فقط من حيث الحقوق والواجبات الذي يستدعي حذف عدة نصوص قانونية من الدستور العماني أهمها المادة 1 التي تنص أن الدولة إسلامية، والمادة 2 التي تنص على أن دين الدولة هو الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع، ولماذا؟ وأيهما يشكل ضمانة مستقبلية؟

أنا شخصيا مع الدولة المدنية التي تضمن العدالة للجميع، وتعطي الحرية للناس وفق قيمهم ومبادئهم وأديانهم ومذاهبهم وتوجهاتهم، وتفتح المجال للناس للعمل وفق مؤسسات العمل المدني، ولست مع التصنيف العلماني الذي يكون متطرفا في علمانيه، ولا مع المتدين الذي يكون متطرفا في تدينه، فكلاهما يجعل الأرض خرابا، ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها، وإنما أنا مع المجتمع المدني الذي يتحقق فيه سنة التدافع في الأرض.

16. لو كان لك مشروع فكري مكتوب ماذا ستكون أهم معالمة؟ أعني أن كل إنسان شاء أم أبى يحمل في أعماقه مجموعة من القناعات أو الفلسفات تكونت عبر الزمن نتيجة تجارب عدة وقراءات مختلفة ومتنوعة ومتواصلة، صرح بها أم لم يصرح، لكنها تنعكس في ممارساته وأفعاله اليومية وطبيعة نظرته للحياة. ما هي أهم فلسفاتكم وقناعاتكم؟

لا أزعم أنني أحمل مشروعا، وإنما أستفيد من المشروعات الإصلاحية في العالم، وعلى رأسها الإصلاح الديني، للعودة إلى القيم الكبرى، وعلى رأسها قيمة الإنسان الذي له مطلق الحرية في الوجود، وله الحق أن يعيش متساويا مع غيره، لا يفرق بين الإنسان وأخيه حدود ولا دين ولا منهج، فالذي يعيش في أدغال أفريقيا نفسه الذي يعش في أمريكا، والذي يعيش في روما نفسه الذي يعيش في مكة، من حق هؤلاء جميعا الكرامة الإنسانية المطلقة، وهذا ما جاءت به رسالات السماء لولا تحريف الأحبار لها

17. ماهي تطلعات وآحلام العبري لشكل عمان الجديدة على مستوى الأصعدة التي ذكرتها؟

أتطلع في عمان والعالم العربي والإنساني إلى مجتمع مدني حر، وفق قانون عادل مستقل، وفتح المجال للجيل الجديد في ممارسة شراكه المدني وفق القانون، وتقوية الجانب المعرفي، واستقلال الأمة اقتصاديا، والعدل في كل شيء ومنه العدل الاجتماعي، ووجود مؤسسات ناقدة لتوجيه المجتمع ليكون مواكبا للأمم المتقدمة تقدما واقعيا لا مقنعا، أو رومانسيا كما أسميته.

فاطمة اللواتي: دعم التعليم لا يكفي .. نحتاج لقرار سياسي ينتشله من إشكالياته المستمرة[6]

- من متابعتي لمسيرة التعليم، فنحن نسير في خط غير متصاعد بل إنه يسير للأسفل
- لا يمكن لأي مؤسسة تعليمية أن تقوم بتقييم ذاتها، الأمر بحاجة لجهات مستقلة
- الطالب هو محور العملية التعليمية ونحن نواجه قصورا في وضوح الرؤية التعليمية
- محدودية فرص التعليم تقف عائقا أمام تطلعات الإنسان في بلادنا
- نحتاج لقرار سياسي يدعم قطاعات التعليم ويوفر فرصا أفضل لمواصلة التعلم
- معظم الأخطار التي نواجهها في العالم العربي ناجمة من التقوقع الفكري الذي هو نتاج تعليم متقوقع
- نحن بحاجة لمعالم فكرية سليمة لعملية العيش المشترك والتعرف على الآخر من أجل أن نحمي أنفسنا من التطرف

(6) نُشر في العدد 23، التاريخ 26 أكتوبر/تشرين أول 2015

حاورتها: سمية اليعقوبية

يواجه التعليم في المنطقة العربية عموما، وفي السلطنة خصوصا، عددا من الإشكاليات والتحديات التي تقف في وجه بناء وتطوير عدد من النظم الإدارية والحضارية في معظم الدول العربية. وتبدأ هذه الإشكاليات من الاستراتيجيات المنفذة في هذا القطاع المهم وصولا لاستغلال الموارد والطاقات البشرية وانتهاء باستثمار العوائد المتحققة من العملية التعليمية. في هذا الحوار مع الباحثة فاطمة اللواتية – باحثة وكاتبة عمانية في قضايا التعليم– نقف لنرصد جانبا من هذه التحديات وعلاقاتها بتطور منظومة التعليم في السلطنة.

1. **شهد التعليم في السلطنة تطورات متلاحقة خلال 45 عاما من عمر النهضة .. وشملت التطورات كافة منظومات التعليم .. هل الوتيرة والمستوى الذي وصل إليه التعليم بعد ما مر به من مراحل يرضيكم كباحثين ومتابعين لهذا الشأن أم أن الواقع لا يلبي المأمول؟**

بدأ التعليم في السلطنة قويا و موجها نحو تغيير اجتماعي ثقافي في المجتمع العماني. و في فترة بسيطة افتتحت المدارس في مختلف بقاع السلطنة وقابل هذا الاندفاع نحو تطوير العملية التعليمية رغبة من العمانيين بمختلف مستوياتهم في تحصيل العلم. لهذا ففي تلك الفترة كان يتسابق كبار السن الى مدارس محو الأمية. في الوقت ذاته فإنه تم العمل بروية من أجل صياغة مناهج دراسية قوية و قادرة على مسايرة

ذلك الواقع من حيث احتياج الوطن إلى مواطنين متعلمين يسيرون بالبلد قدما نحو المستقبل الأفضل. إلا أن تلك البداية القوية كانت بحاجة إلى استمرارية وأفق واسع لمواصلة المسير. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كانت تلك البداية بسبب الواقع التعليمي في دول الجوار والذي كان على الوتيرة نفسها من القوة أو أقوى لكونهم تقدموا علينا، أي أنها كانت كردة فعل لذلك الوضع؟ أم أنه كان ينطلق من توجهات وسياسيات تعليمية تهدف الى تلبية احتياجات الوطن بالفعل؟ ذلك ما نحتاج إلى اكتشافه. معرفتي بالوضع الحالي للتعليم يُظهر أننا سرنا في خط غير متصاعد أو حتى غير متوازٍ بل في خط يسير إلى الأسفل. ولا أظن أن أي محب لوطنه يرضى بذلك بغض النظر عن تطلعاته.

2. **أثناء المتابعة المستمرة لمضامين الخطاب الحكومي الذي يقف على بعض إشكاليات التعليم في السلطنة .. برأيك هل استطعنا الوقوف على أهم إشكاليات التعليم .. وهل ثمة فجوة بين الدراسات المحللة للتعليم والمتعمقة فيه وبين الواقع الفعلي؟**

الخطاب الحكومي الرسمي لديه منظار مختلف في نظرته للأمور. وعبر هذا المنظار لا يستطيع الوقوف على أي إشكاليات مهمة وعميقة للعملية التعليمية. ويقتصر هذا الخطاب على الدعوة إلى تطوير التعليم لكن مع الأسف تُجرى بطريقة الترقيع. وبسبب أن هذا الترقيع غير المنطلق من الإشكاليات الحقيقية في العملية التعليمية فإن هذا الترقيع يحتاج إلى ترقيع آخر. وهكذا ندور في دوامة أو كما يقول المثل نسمع جعجعة ولا نرى طحينا. ثم ومع الأسف الشديد عند المطالبة بعمل تقييم للتعليم في عمان فإن عملية التقييم تتم عبر المؤسسة نفسها التي تدير العلمية

التعليمية. فكيف يمكن لهم –عقليا ومنطقيا وعلميا– أن يقيموا ذواتهم؟ وهل هناك من رأى أو سمع بنتائج تقييم العملية التقييمية؟ فكيف لنا بمعرفة الإشكاليات أو حلها إذا كنا نفتقد إلى تقييم محايد وعادل. وكل مانراه أو نلمسه من الواقع الفعلي للطلبة والمدارس والمستويات التعليمية يظهر بعد التخرج وأحيانا بفعل التقييمات العالمية الخارجية. وسوى ذلك فإن الخطاب الحكومي لا يُسمعنا إلا كل جميل وطيب!

3. **التعليم التراكمي القائم على الانتقال من المحتوى المخصص للمراحل المبكرة وصولا للتعليم الأكاديمي وحتى مرحلة ما بعد الدراسة الجامعية هي إحدى الإشكاليات التي تعاني منها السلطنة .. برأيك متى نكون قادرين على سد تلك الفجوة الحاصلة في هذا الجانب؟ وكيف تكون البداية؟**

أنا لا أظن أن الإشكالية الأساسية في التعليم تنحصر في هذه الجزئية. في رأيي أن الإشكالية الأساسية تنحصر في عدم وضوح الرؤية لدى المعنيين وبالتالي التخبط في القرارات. إن عدم وجود رؤية واضحة عند المعنيين هي من أهم الإشكاليات التي تواجه العملية التعليمية. فالعملية التعليمية ليست مناهج تربوية أو مدارس ببناء متطور أو معلم صاحب مؤهلات أو مختبرات أو إدارة كفؤة سواء على مستوى المدرسة أو الوزارة. إن العملية التعليمية هي جميع تلك الأمور مجتمعة عندما تتكامل وتتفاعل وتتبلور بشكل صحي هدفها الأساسي هو الطالب. وهذا التبلور يحدث حينما تكون هناك رؤية سليمة وواضحة وعمل جاد. الطالب هو محور العملية التعليمية وحينما يدرك الجميع من أعلى القمة إلى أسفل القاعدة إنه موجود في هذه المؤسسة التعليمية لخدمة

الطالب لكون الطالب هو مستقبل الوطن والسبيل إلى تطوره، حينها سنجد تكاملا بين جميع المراحل التعليمية وسيتم ردم الفجوة والسير نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

4. **إحدى الإشكاليات الحديثة التي يعاني منها التعليم هو مدى ربطه باحتياجات سوق العمل، ذلك يعني أن مخرجات التعليم قد لا تناسب بالضرورة ما يحتاجه سوق العمل من وظائف وقد شهدت السنوات الماضية تعيين عدد من الباحثين عن عمل في وظائف بعيدة عن تخصصهم التعليمي أو الأكاديمي .. برأيك ما مدى حاجتنا لفصل التعليم بين المهني والأكاديمي أو ما يجمعهما سويا ... وهل تتفقين مع هذه الرؤية في هيكلة التعليم؟**

أنا لا أتفق مع مقولة ربط التعليم باحتياجات العمل. أنا مع إعطاء الطالب المجال لأن يخوض في المجال العلمي الذي يتناسب مع ميوله وقدراته وإمكاناته. لكن ذلك لن يتحقق بمحدودية فرص التعليم. من أجل إعطاء الطالب الفرصة في تعليم متناسب مع قدراته فينبغي توفير مجالات مختلفة مثل التعليم المهني والأكاديمي وغيرهما. و بذلك فإن الهدف المتوخاة والمتمثل في توفير كفاءات لرفد سوق العمل باحتياجاتها يتحقق تلقائيا وبشكل أفضل.

5. **يعتقد عدد من المتابعين أن تعدد المؤسسات القائمة على قطاع التعليم في السلطنة (وزارة التربية والتعليم – الكلية التقنية تحت إدارة وزارة القوى العاملة – جامعة السلطان قابوس منفصلة – مجلس التعليم – وزارة التعليم العالي – هيئة الاعتماد الأكاديمي– وزارة الصحة وإشرافها على المؤسسات التعليمية**

الطبية) لا يوفر آلية صحيحة لإدارة التعليم مما يعني تداخلا في الصلاحيات وتشتتا في مستوى إدارة القطاع ماليا وتعطيلا لجهود تشاركية وتعاونية .. ما مدى جدوى المؤسسات القائمة على التعليم حاليا وهل الاتجاه نحو آليات الدمج يعتبر حلا لتدارك التداخلات الحاصلة في هذا المجال؟

هناك الكثير من الآراء و الاقتراحات بالنسبة لتعدد المؤسسات القائمة على قطاع التعليم في السلطنة. وحتى يمكننا أن نحكم بتوفر آلية صحيحة أو عدم توفرها وهل انفصالها سوف يهيئ تعليما أفضل وغيرها من المقولات فإن ذلك خاضع لوجود دراسة تقييمية لعمل تلك المؤسسات هذا من ناحية. من ناحية ثانية عند وضع رؤية واضحة عن كل مؤسسة وعملها يمكن وضع ألية إدارية معينة سواء بدمج تلك المؤسسات في بوتقة واحدة أو دمجها جزئيا أو تركها كما هي مع إجراء تعديلات تتناسب مع الرؤية وأهداف المؤسسة. لكن ما نراه حاليا من تدهور التعليم بشكل عام في السلطنة يبين أن هناك خللا وأن هذه المؤسسات التعليمية لم تستطع أن تقدم أي حلول ناجعة أو ترمم الفجوات التي يعانية التعليم ماقبل الجامعي أو ترفع من مستوى التعليم الجامعي.

6. **يصنف دعم السلطنة للقطاع البحثي والتعليمي بأنه الأدنى بين معظم الدول بالمنطقة مقابل الإنفاق الضخم على قطاعات أخرى بينها بعض المؤسسات السيادية وقطاع التسلح .. هل تعتقدين أن توابع واستمرار الأزمات المالية المتكررة التي تعصف بالمنطقة عموما والسلطنة خصوصا سيترك آثارا سيئة على قطاعات لم تكن**

لتحظى بنصيب وافر من الدعم في حالة الاستقرار كقطاع التعليم وما إمكانية تجاوز هذا الأمر؟

من المؤكد أن القطاع التعليمي بحاجة إلى دعم كبير. والدول التي تنظر إلى التعليم كاستثمار تخصص ميزانيات ضخمة لها ويتم الاستثمار في الإنسان فيها بشكل فعال. إلا أننا لا بد أن ندرك أمرا أساسيا وهو أن الموازنات المالية بحد ذاتها ليست العامل الوحيد لتطوير التعليم، فالإنسان الذي يدير تلك العملية التعليمية هو حجر الأساس في ذلك. هناك دول تصرف على التعليم ببذخ لكن مخرجاتها ضعيفة جدا وهناك دول أخرى تصرف بشكل محدود لكن مخرجاتها من المتعلمين والمثقفين قوية جدا، وهذا ما نلاحظه في بعض الدول الآسيوية. مشكلتنا لا تنحصر في الميزانيات التي وضعت في التعليم والتي أظن أنها كانت تكفي لإنتاج تعليم متميز وإنما مشكلتنا في إدارة العملية التعليمية والتي مع الأسف كانت تحتاج إلى الكثير من التقويم. أحيانا أتساءل وسؤالي هنا ليس خاصا بالسلطنة وإنما سؤال يشمل وينطبق على معظم الدول العربية والإسلامية: هل المطلوب منا أن نكون أنصاف متعلمين؟

7. **قدمت بحثا للدكتوراة حول مجال دعم الموهوبين .. هل وجدت أن هذا المجال سابق لأوانه مع تدني فرص دعم كافة الطلاب أصلا وتراجع مستوى دعم الاحتياجات الأساسية للمؤسسات التعليمية؟**

مشكلتنا تتركز في اننا نقرن كل مشروع بمبالغ مالية كبيرة في حين أن بعض المشاريع يمكننا تنفيذها بالقليل من المال، كما أن المشاريع تتفاوت في أهميتها وأولويتها. هناك الكثير من المشاريع لم تكن من

الأولويات إلا أنها طرحت وتم صرف الكثير من الأموال عليها وهناك مشاريع مهمة لم يتم إعطاؤها حقها، هذا من ناحية. من ناحية ثانية الثقة بالعماني في القطاعات الحكومية بشكل عام ضعيفة وبسبب ضعف هذه الثقة بالرغم من تمكنه من نيل شهادات من جامعات غربية قديرة فإنه يتم الاستعانة بالغربيين الذين درسوا معنا أو بإخوتنا العرب الذين تخرجوا من جامعات قد تكون أقل مستوى وتصرف عليهم أموال طائلة. وأحيانا لا يكمل الوافد عمله أو يقدمه بشكل ناقص لافتقاده إلى الفهم الحقيقي للمجتمع والناس والقيم الوطنية. تعليم الموهوبين مطلب وطني والموهوب إذا تم الاهتمام به فهو الوقود لإدراة عجلة الوطن خصوصا وقت الشدائد. لقد فطن القدماء بضرورة الاهتمام بالطلبة الموهوبين ولهذا نرى أنه في جميع الحضارات القديمة خصص للموهوبين تعليم مميز بحيث يتناسب مع إمكاناتهم و قدراتهم العقلية. حينما نتطرق إلى أهمية تعليم الموهوبين يثير البعض إشكاليات مثل أن تعليم الموهوبين يولد التمايز وغيرها من الأمور في حين أننا لا نشير إلى عملية التمايز بين الناس إلا في أمر ميز الله به عباده بأن جعل الناس مختلفين عن بعضهم. التمايز على أساس القدرات العقلية ليس مذموما، المذموم هو التمايز في الحقوق والواجبات التي ينبغي مساواة الجميع حيالها. إلا أننا نجد في حياتنا العامة هناك تمييزا ماديا بين الناس فأينما وجهت وجهك رأيت حروف:(VIP)أمامك. الحديث يطول في هذا المضمار لكن ما أود تأكيده أن تعليم الموهوبين ليس بحاجة إلى رأس مال كبير بقدر ما هو بحاجة إلى قرار سياسي وحرص كبير من المسؤولين في تقديم تعليم متميز لأبنائنا الطلبة يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم التي وهبها الله إياهم.

8. **يعاني قطاع التعليم في السلطنة من ضعف الدعم والناتج حسب ندوة التعليم الأخيرة – في كون هذا المجال مدعوما من القطاع الحكومي فحسب ولا توجد أي مشاركة لجهات القطاع الخاصة في دفع العملية التعليمية والتربوية في البلاد– بينما تؤدي الشركات والفروعات الرأسمالية في دول العالم دورا مهما في تقديم الدعم المالي لبحوث التعليم وإنشاء المختبرات والجامعات ودعم المبتكرين والمخترعين.. ما إشكاليات هذا الأمر وهل هو ناتج عن ضعف الإرادة الحكومية لدفع المؤسسات نحو دعم التعليم أم أن الأمر ناتج عن أخطاء تخطيطية؟**

قطاع التعليم في السلطنة ينقسم إلى قطاع حكومي وقطاع خاص. وحينما نقول قطاع خاص فهو قطاع ربحي بمعنى أن التعليم تجارة يهدف صاحب المدرسة أو المؤسسة التعليمية إلى أن يحقق أرباحا من المدرسة التي أنشأها. من هنا فإن كون التعليم ربحيا وأصحاب المدرسة تجارا فإن هذا يحد من مساهمة تجار آخرين في دعم التعليم التي يتبناها أصحاب المدارس الخاصة. أما بالنسبة للحكومة فالملاحظ أن الحكومة لديها نوع من التابو من مشاركة القطاع الخاص بشكل عام في أي أنشطة حكومية، قد يكون الوضع قد تغير قليلا عما كان عليه سابقا، إلا أن ذلك ملاحظ بشكل كبير. أظن أن هناك الكثير من التجار لديهم رغبة في المساهمة في المجال التعليمي إلا أن التاجر أيضا يطالب بنوع من الاعتراف من تلك المؤسسة كما هو حاصل في الدول الغربية. حينما تقوم أي مؤسسة ببناء مبنى أو المشاركة في أي أنشطة مدرسية فإنهم يضعون اسم مؤسساتهم أو اسم الأفراد الداعمين على ذلك المشروع، إلى ذلك من الأمور غير المشجع عليها في السلطنة. لا أعرف لماذا لكننا

شهدنا ضياع الكثير من الفرص لهذه الأسباب!

9. **تعزز بعض السياسات الإداريــة التقليدية الخاصة بالتعليم -كاستمرار الدعم لقطاعات غير حيوية أو صرف مبالغ كبيرة على الخبراء- تخبطا واضحا في آلية إدارة هذا القطاع .. برأيك كيف يمكن بناء إدارة فعالة لتخطي المفاهيم التقليدية في إدارة قطاع التعليم؟**

الإدارة الفعالة هي نتاج عدد من المتغيرات أولها إنسان أو مسؤول فعال حريص على العملية التعليمية، مرن وواسع الافق. المسؤول لا بد أن يتحلى بالوطنية وتعريف تلك الوطنية الإخلاص للوطن وأبنائه. والإخلاص للوطن ولأبناء الوطن يتجلى في تنمية الوطن عبر إعطاء الفرصة للمواطنين، و ذلك بالمساهمة في بناء الوطن والتعامل معهم وفق معايير العدالة و الإنسانية. أبناء الوطن وإن اختلفت أسماؤهم فهم جميعا يحملون هوية وطنية واحدة ويطلق عليهم عمانيون بغض النظر عن أولوانهم وأجناسهم و لهجاتهم وأخيرا مسمياتهم.

10. **أمام التحديات الحالية التي تعصف بالمنطقة العربية بينها اتساع رقعة التطرف والتقوقع الفكري .. كيف يمكن بناء استراتيجية واضحة تبدأ من التعليم لمواجهة الأخطار الفكرية والسياسة التي تهدد السلطنة؟**

معظم تلك الأخطار التي نواجهها ناجمة من التقوقع الفكري الذي هو نتاج تعليم متقوقع ضمن أفكار معينة. العقول المتحررة تكون بعيدة عن التطرف والعقول التي تنظر للآخر على أنه شريك في الوطن تمد يدها

لتساهم معه في عملية البناء لا الهدم لكن أي تعليم يولد مثل هذه العقول المتفتحة؟

في عام 2013 حضرت ندوة في السلطنة حول «فقة العيش المشترك». إقامة مثل هذا النوع من الندوات تساهم في غرس بذرة جميلة لإيجاد قاعدة قوية للعيش المشترك بعيدا عن التطرف والتقوقع الفكري. كتبت مقالا حول تلك الندوة و مما أوردت في المقال إحدى الكلمات التي استوقفتني لعلها صدى لبعض ما درست أثناء فترة دراسة الدكتوراه. استوقفتني كلمة رئيس جامعة المذاهب الإسلامية ورئيس مركز الدراسات الإسلامية في مجلس الشورى الإسلامي في إيران فضيلة الشيخ أحمد مبلغي في الجلسة الافتتاحية. تطرق الشيخ إلى أهمية التعايش المشترك بين مختلف فئات وطوائف المسلمين في مختلف أرجاء العالم. وقد بيَّن أن العيش المشترك يقوم على أربع خصائص ذاتية ومن دونها لا يمكن أن يتحقق العيش المشترك. وهذه الخصائص هي:

إنساني، بمعنى أن العيش المشترك يرتبط بالإنسان، فلا يمكن أن يكون العيش مشتركا ما لم يكن هناك أناس يتعايشون معا.

إنه أمر تبادلي أي أنه يقوم على عملية التبادل بين الناس أو الأشخاص.

إنه أمر تجريبي، بمعنى أن حصول العيش المشترك وتطوره وتكامله يتحقق بالتجربة بين بني البشر.

إنه أمر معنوي فهو يحدث بين الناس من خلال أحاسيس الحب والعشق والجمال بعيدا عن عناصر الصلابة، فالعيش المشترك هو تفاعل إنسانيٌ سامٍ . ما تطرق إليه الشيخ جعلني أفكر في عماننا. في السلطنة هناك

العديد من القبائل و اللهجات المحلية. وهذا ما ذكرته في مقالي تحت عنوان «من وحي ندوة فقة العيش المشترك» المنشور في جريدة عمان بتاريخ 12 مايو 2013. «لكن ومع الأسف، تجد نفسك تجهل عن أبناء وطنك الذين يشاركونك الأرض والجنسية وحب الوطن والتفاني من أجله. وهذا التقصير يرجع إلى عدد من العوامل تأتي المناهج الدراسية في مقدمتها باعتبارها العامل الأكثر تأثيرا في تأصيل العيش المشترك. فمن خلال المناهج الدراسية، وبعيدا عن أي حساسيات، لا بد أن تتم معالجة عملية التواصل والتعارف بين أبناء الوطن الواحد. فلدينا العديد من القبائل واللغات واللهجات والعادات والتقاليد، إلا أنه من المؤسف بأننا أثناء سني دراستنا لم نعرف عن ذلك، وإلى يومنا. أبناؤنا لا زالوا يجهلون هذه الحقائق وإذا عرفوها فبأسلوب سلبي. ففي زيارة قصيرة لي برفقة بعض أفراد اسرتي إلى مسندم تعرفت على الكمزاريين والشحوح لأول مرة. وكم أسعدني سماع لهجتهم والتحدث إليهم ومعرفة الكثير من التأثيرات التي أسهمت في الاختلافات اللغوية فيما بينهم. وأنا على يقين بـــأن جهلي بهم لا يقل درجة عن جهلهم بي وباللهجة اللواتية. فأحيانا هاجس الخوف من التعرف على الآخر يجعلنا نسلك طريق تجاهل الآخر أو العيش معه بصمت، لكن العالم الذي حولنا المليء بالمتناقضات لا يحتمل الصمت لأنه يتم ملؤه غالبا بغير النافع وربما الضار من الانطباعات التي لا يمكننا التحكم بها. ومن هنا نجد أنفسنا قد وقعنا في عملية معاكسة من حيث النفخ في تلك البالونة التي نحاول تحاشي النفخ فيها. ولاجتناب ذلك فنحن بحاجة إلى أن نرصف طريقنا من خلال تحديد معالم سليمة لعملية العيش المشترك والتعرف على الآخر. نحن في زمننا الحالي لسنا مطالبين بالتعرف على أبناء وطننا

فحسب وانما أيضا بذلك الآخر الذي يشاركنا العيش على أرض هذا الوطن بغض النظر عن جنسيته أو دينه.» وفي زيارتي الاسبوع الماضي تعرفت على اللهجة الشحرية و أتمنى أن تكون هناك رحلات و جولات بين طلاب المدارس لملء ذلك الفراغ بين أبناء الشعب الواحد.

المحامي سامي السعدي: المؤسسات الحالية في عمان تهتم بالمعرفة القانونية لكنها لا تحقق الوعي القانوني[7]

- مع اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، تتلاشى القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية
- الوعي ينبغي أن يكون مسبوقا بوعينا بحقوقنا الطبيعية وأن النص القانوني مهمته تأكيدها لا تقييدها
- الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية يتأكد بالفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث
- عملية خلق قانون التشريع من حيث الوقت، هو شأن يخضع للإرداة السياسية ولا ارتباط له بالبناء القانوني

(7) نُشر في العدد 24، تاريخ3نوفمبر/تشرين ثاني 2015

حاورته: بسمة البادية

منذ صدور التشريعات واللوائح المؤسسة للدولة العمانية الحديثة، ولا تزال علاقة الإنسان العماني بهذه القوانين والرغبة المستمرة لتطويرها بما يخدم كافة ميادين الحياة أهم القضايا الجدلية في المجتمع العماني. وفي السنوات الأخيرة تعززت المطالب الرامية لتعديلات القوانين والأنظمة في كافة الجوانب الإدارية والحياتية والعلمية والإنسانية في المجتمع العماني وبات الحديث عن علاقة الفرد بهذه القوانين وتحقيقها للمصالح في منظومة الحياة ومستوى وعي الأفراد بالقوانين إحدى القضايا المثارة في مختلف وسائل الاتصال الحديثة. نبني هذا الحوار القانوني مع الكاتب والمحامي سامي السعدي للحديث عن ركائز القانون وآلية تعزيزه مجتمعيا والتحديات التي تواجه هذا البناء المهم في المجتمع.

1. **تشكلت عدد من القوانين المنظمة لمجالات الحياة على مدى مايزيد عن 45 عاما الماضية، وبنت تطورها على عدد من الاستحقاقات المختلفة، بين تلك الاستحقاقات التي تعنى بتطوير منظومة مؤسسات الدولة أو تلك التي تعنى بحماية حق الأفراد ومصالحهم وتمكين مؤسسات المجتمع من أداء أنشطتها، ومع هذا التطور تتزايد رغبتنا في الربط بين مستوى انسجام هذه المنظومة من القوانين وقدرتها على الإيفاء برغبة الأفراد بتحقيق**

معدلات جيدة في العدالة الاجتماعية، هل يمكن القول إن ذلك قد تحقق فعليا؟

أعتقد أن أصل الأشياء هو المسار الصائب، وأن نواميس الحياة الطبيعية كفيلة بجعل الحياة عادلة ومستقرة، وأن القوانين هي نتاج وليست مصدرا، وأن الظلم هو من يملك وجودا ذاتيا وليس العدل.

وحيث إن مصطلح العدالة الاجتماعية هو مزيج من نظام اجتماعي واقتصادي محكوم بمنظومة قانونية تنشد تكريس العدالة والمساواة ومكافحة الظلم الذي تنتج عنه الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، لنبقى على الأصل المتمثل في مشاركة الجميع في خيرات المجتمع. بهذا المعنى نستطيع القول إنه -وعلى مستوى العالم- هناك اجتماع تصادق عليه الأرقام، بأن العدالة الاجتماعية تم اغتيالها، وأن الفجوة بين أثرياء العالم وفقرائه تزداد اتساعا.

2. **في السلطنة، يواجه القانون عددا من الإشكاليات بينها تراجع أدور المؤسسات الداعمة للقوانين ودورها في إرساء وعي قانوني، ما مبررات هذا التراجع وأسبابه الفعلية؟**

هنا علينا أن نفرق ونفصل بين أمرين هما: المعرفة القانونية والوعي القانوني.

ففيما يتعلق بنشر المعرفة القانونية فهناك تزايد في عدد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لنشر المعرفة بالقانون، وبمختلف وسائل التواصل التقليدي منها والحديث. وهذا في حد ذاته جهد محمود، إعمالا لقاعدة ((ما لا يدرك كله، لايترك كله)).

أما الشق الثاني المتمثل في (الوعي) القانوني، وهو المصطلح الذي تم توظيفه في السؤال، فأنا اتفق معك في قلة من حمل على عاتقه هذا العبء. وآية ذلك، أن الوعي بالقانون غايته سبر القانون وتشريحه وتبيان هناته ومثالبه بالتوازي مع تبيان ميزاته وإيجابياته.

الوعي يقتضي إيضاح مدى اتفاق النص القانوني مع المصادر الطبيعية للقانون (المشروعة) والحقوق الطبيعية للإنسان والمواطن، ومدى توافقه مع الدستور الوثيقة الأعلى في البلاد. ذاك الوعي ينبغي أن يكون مسبوقا بوعينا بحقوقنا الطبيعية وأن النص القانوني مهمته تكيدها لا تقييدها.

أن نعي معنى الحياة والحرية والمواطنة. إذا ما تحقق ذلك الوعي، عندها تسهل عملية وعينا بحقيقة القانون المخاطبين به، من حيث غايته ووجهته ومدى مشروعيته. لأن الوعي بالشيء يستوعب معرفته، والعكس ليس صحيحا.

3. **إحدى القضايا الجدلية في عمان الآن هو ذلك التداخل المريب والـذي يدفع للشك في كثير من الأحيان بين اختصاصات المؤسسات حسبما تنص القوانين المختلفة المنظمة لها إضافة لتلك الثغرات التي تحملها جميع القوانين واللوائح العمانية والتي تقف عائقا أمام العمل على كثير من الجوانب الحياتية المتصلة بجهود المؤسسات وآلية نشاطاتها وبين حقوق الأفراد أيضا. برأيك، كيف يمكن القضاء على تداخل الاختصاصات بين المؤسسات وبالتالي القضاء على الثغرات القانونية التي يمكن أن تخلقها؟**

أما عن تداخل الاختصاصات للسلطات الرئيسية الثلاث، فإن ذلك لا يتأتى إلا بفصل السلطات عن بعضها البعض فصلا حقيقيا لا صوريا، والفصل الحقيقي لا يتأتى إلا بتمكين كل سلطة من مراقبة السلطة الأخرى ، وتبرير ذلك مفاده أن جمع السلطات في يد واحدة هو عين الاستبداد، بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تنبثق ونسبية صلاحها ونجاحها ، ولذلك ذهبت المنظومة التشريعية في بلدنا عمان إلى تبني مبدأ الفصل بين السلطات، وأن الدستور هو الوثيقة الأعلى والأسمى التي يجب الخضوع لها حتى تتصف الأعمال بالشرعية.

4. **ماهي السبل إلى بناء ثقافة قانونية في المجتمع المدني؟**

الثقافة القانونية فإنها تبنى بوعي الإنسان بداية بحقوقه وواجباته، وأول تلك الحقوق هي الحقوق الطبيعية المنبثقة من آدميته وإنسانيته ومواطنته، كذلك أن يعي المواطن قيمة القانون وذلك بإعماله بشكل عام ومجرد، بعيدا عن الأهواء والمحسوبية.

5. **تؤدي المؤسسة القضائية في دول العالم دورا فاعلا في ضمان استمرار الرقابة على المؤسسات الحكومية والخاصة ، ألا يبدو هذا المجال مهملا في السلطنة وما أساليب تعزيز أدواره؟**

فيما يتعلق بالرقابة على أداء المؤسسات الحكومية فهذا يتأكد مرة أخرى بالفصل بين السلطات، وهو المبدأ الذي يتيح لكل سلطة مراقبة السلطة الأخرى وفق القانون. والمثال على ذلك أن السلطة التشريعية تراقب من خلال التزامها بنصوص وقواعد الدستور (وهنا نبدي أمنياتنا بوجود محكمة دستورية) ليتجلى جانب مراقبة الجهة التشريعية في أبهى

صورها، لأن اكتمال المنظومة القانونية لا يتصور بدون محكمة دستورية تحمل على عاتقها مراقبة أي خرق دستوري، وقمع أي تشريع ينحرف عن هدي الوثيقة الأسمى.

ولا يمكننا التسليم بفرضية الصحة والدقة عن كل ما يتمخض من السلطة التشريعية فهذه جهود بشرية قابلة للنقص والخطأ في عدد كبير من الحالات لا سيما مع اتساع مفهوم الدولة وتعدد مؤسساتها ، أما عن السلطة التنفيذية فحركتها المتمثلة في القرارت واللوائح، يتمثل القانون كقيد رئيس عليها أن تنضوي تحت مظلته وتسير على هديه الذي رسمه لها. وحيث إن أعمالها قد تصطدم بشخص الإنسان فهنا يمكن التصدي لها بواسطة محكمة القضاء الإداري. وهناك رقابة أخرى تطال المؤسسات الحكومية يمارسها عليها الشعب عن طريق مجلس الشورى بما له من صلاحيات تشريعية ورقابية ومالية، رغم محدودية تلك الوسائل. وهو الأمر الذي يجعلنا ننشد مساحة رقابية أكثر اتساعا لهذا المجلس.

6. **ارتبط استحداث قوانين جديدة في الدستور العماني بأحداث سياسية شهدتها السلطنة، ولعل القضية الجدلية منذ أحداث 2011 هو مدى قدرة خدمة الأنظمة والقوانين لمختلف الحريات المدنية وقدرة الأفراد على المشاركة السياسية، فما مدى خدمة القوانين لمثل هذه القضايا وقدرتها على الاستجابة المستمرة لمتطلبات الفرد؟**

إنني أود أن أوضح أن الغاية أو الباعث من إصدار القانون هو شان سياسي، ولا سلطان على الجهة التشريعية في ذلك. غير أن القيد يتمثل

في ضرورة أن يكون ذلك القانون متفقا مع قواعد الدستور، وإلا وقع في حوبة عدم الدستورية ، وأشرت إلى أن عملية خلق قانون التشريع من حيث الوقت الذي يصدر فيه والموضوع الذي يتناوله، هو شأن سياسي وليس قانونيا. وعليه لا يمكننا التكهن بما يضمره المشرع للمستقبل. سواء كان المصدر متمثلا في الحكومة أم مجلس الشورى ، غير أنني أمني النفس بتعديلات تطال قانون الإجراءات الجزائية، وكذلك قانون العقوبات في بعض موادها. إضافة إلى القوانين المتعلقة بحرية الصحافة وما يتعلق بالجمعيات وبعض القوانين العقابية التكميلية.

7. ماهو دور الإعلام الحكومي والخاص في إرساء الوعي الحقوقي في المجتمع المدني؟

ما يعنيني في الإعلام كرجل قانون هو الإعلام المتخصص، وأعني هنا الإعلام القانوني الذي يتعهد بنشر الوعي والثقافة القانونيين بحيدة ومهنية وتجرد. أعني المجلة القانونية والعمود القانوني والقناة والإذاعة القانونيتين. أعني الإعلام الذي يستقبل النص القانوني بتجرد مهني، يضع إصبعه على المثالب ويبرز الإيجابي فيه. يستجلي الغاية والمقصد، يقارب بين الآراء، ويطرح الأضداد. إعلام يصنع فكرا قانونيا حقيقيا لا صوريا، يكون لنا مآقي لا يلتبس عليها الحق والباطل.

الكاتب نبهان الحنشي: تهمة التخوين ستلاحق الصوت المعارض في الداخل أو الخارج.. وفكرة التمويل الخارجي فكرة سخيفة[8]

- سلطة «الفرد» الواحد في أي بلد، تعني تصاعد دور المؤسسة الأمنية. وعادة يكون خفيا ثمّ يبدأ بدوره العلني تحت حجج كثيرة، أهمها حفظ أمن البلد
- وجودي في الخارج، لا يعني مطلقا أنني لا أدرك أن حقيقة أي تغيير تبدأ من الداخل
- أصوات التغيير غير منظمة وتعمل بصورة فردية، في حين أن فكرة التغيير عملية متكاملة
- الأصوات المعارضة في الخارج التي استطاعت تأمين سلامتها حققت خطوات مهمة في العمل الحقوقي
- سحب الوثائق الرسمية، التي بدأ اتباعها ضد الناشطين في عمان، أشبه بسحب الجنسية
- نظام «الفرد» أفرز شريحة عريضة/ واسعة من المجتمع تعتقد أن انتقاد النظام خيانة، أو انتقاد رأس النظام شبية بالانقلاب!
- لا أتوقع في ظل السلطان الحالي سيستحدث منصب رئيس الوزراء ولن يمنح مجلس الشورى الصلاحيات التشريعية والرقابية
- مثقفو السلطة يعملون على مساعدتها في تضليل الشعب وإلهائهم عن

(8) نُشر في العدد 24، التاريخ 10 نوفمبر/تشرين ثاني 2015

القضايا الأساسية بمواضيع تافهة

- سياسة السلام الخارجية التي تتبعها السلطة هي سياسة توسّط وليس وسطية، مما يعني عدم جدواها في غياب المعضلة
- من أهم الأخطاء التي يرتكبها الناشطون هو انتشار التخوين والتشكيك فيما بينهم، وبعضهم لا زال يعتقد أن العمل الإصلاحي حق حصري لنخبة معينة

حاوره: محمد الفزاري

في الـ 11 من ديسمبر 2012، قرّر الكاتب والناشط الحقوقي نبهان الحنشي، الخروج من عمان حيث توّجه إلى بيروت، مستبقا حكم الاستئناف بيوم، والذي أيّد حكم المحكمة الابتدائية السابق في قضية الإعابة بالسجن والغرامة. استمرّ نبهان في نشاطه الحقوقي وكذلك السياسي، وأسّس في بيروت منظمة حقوقية مستقلة، غير ربحية ولا مدعومة، وهي المرصد العماني لحقوق الإنسان، الذي أصبح اليوم أحد المصادر الرئيسة غير الحكومية لنقل كافة الأخبار والانتهاكات الحقوقية. اليوم يعيش الحنشي في المملكة المتحدة، بعد أن انتقل إليها في يناير 2014. نقوم معه بهذا الحوار حول ما كان وما سيكون.

1. لماذا خرجت من عمان؟

لا أعتقد أن سؤالا كهذا يحتاج إلى إجابة، خاصة في الوقت الراهن. قراءتي للوضع قبل الاعتقال وأثناء فترة السجن، هي أن الأوضاع ذاهبة من سيئ إلى أسوأ. لأن سلطة «الفرد» الواحد في أي بلد، تعني تصاعد دور المؤسسة الأمنية، الذي عادة ما يكون خفيا ثمّ يبدأ بدوره العلني ببجاحة تحت حجج وأعذار كثيرة، أهمها حفظ أمن البلد. ولست نادما مطلقا على هذا القرار.

2. هل تعتقد أن فكرة العمل من الخارج ستحقق ولو جزءا بسيطا من

الفكرة العامة التي تسعى إليها؟

وجودي في الخارج، لا يعني مطلقا أنني لا أدرك أن حقيقة أي تغيير تبدأ من الداخل، ولكن مع هكذا ظروف لا بدّ وأن نجد نواة عمل حقيقية. هناك أصوات عديدة، بعضها أقوى من غيرها تتميز بقوّة المنطق وسلاسة الفكر، وبعضها الآخر متفاوت. ولكن كل هذه الأصوات تعاني من عدة أشياء، مثل:

عدم التنظيم؛ كل طرف يعمل بصورة فردية، في حين أن فكرة التغيير عملية متكاملة، أو لنقل أنها تكمل بعضها البعض. سياسيا اقتصاديا اجتماعيا تعليميا...إلخ.

ضغوطات السلطة والمجتمع، ولعل ما نراه اليوم من تحقيقات أو احتجازات مستمرة ضد كل ناشط أو كاتب أو حتي مواطن عادي جدا. كذلك شريحة عريضة واسعة من المجتمع، ترى الصواب في ما تقول عنه «السلطة» صوابا، ولا تعطي لنفسها الفرصة للتفكير والتجربة.

وغيرها من العوامل الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية. بالتالي هذا وحسب رأيي، يتطلب جهودا من أطراف وطنية ولكنها في الخارج، تستطيع تأمين أمنها وسلامتها والحفاظ على تواجدها خارج المعتقل، مع الحفاظ على صلة ربط وتواصل داخلية. أستطيع أن أقول، من الناحية الحقوقية ولدرجة ما استطعنا فعلا تحقيق خطوة مهمة في هذا الجانب، من ناحية العمل السياسي، تقديم الآراء وانتقاد السلطة ومركزيتها كذلك دون انقطاع، أعتبره عملا ذا أهمية، مهما اختلف تقييم الآخرين له في الداخل، وهو ما سوف يؤسس لاحقا لمنهجية عمل أكثر قوة وثقة،

متمردة على عبارات المديح والمجاملات وكل أسوار الوهم التي بنتها السلطة بتأييد من المجتمع، والتي أحيانا يبنيها المثقف بنفسه حول نفسه.

كذلك لا تنس خطوة سحب الوثائق الرسمية، التي بدئ اتباعها ضد الناشطين في عمان، وهذا أشبه بسحب الجنسية! حرمانك من السفر والتنقل خارج بلدك أصبح اليوم أسلوبا ناجعا تتبعه السلطة لتكميم أفواه الناشطين والسيطرة عليهم.

3. **ماذا عن فكرة التخوين أو التمويل من الخارج التي تتداول في مواقع التواصل الاجتماعي عبر حسابات معينة وتستهدف كذلك أشخاصا معينين؟**

حتى وأنت في الداخل تهمة التخوين ستلاحقك، أما مسألة التمويل، لذلك أجده أمرا سخيفا جدا، فالتمويل عادة يتبعه برنامج عملي وطرح «بديل» لشكل السلطة نفسها. ناهيك عن الأمور الأخرى التي تتطلب ماكنة إعلامية ضخمة وظهورا إعلاميا بارزا متكررا، كل هذه الأمور لم تحدث، ولن تحدث. الأفكار التي أطرحها وأناقشها، أفكار لمواطن عماني يرى أن له الحق في اختيار حكومته وممثليه، ويرى أن له الحق بمحاسبة المسؤولين، ويرى أن له الحق في أن يكون شريكا في صناعة القرار. لكن وللأسف، مثلما يعتقد الطائر الذي قضى عمره داخل قفص، بأن الطيران جريمة. من ناحية أخرى، أرى أن الأمر فيه نوع من التحامل والانحياز المطلق اللاواعي للسلطة، وعدم احترام الرأي الآخر.

4. **ما الأهداف الرئيسة التي تسعى إليها في نشاطك، مستفيدا من فكرة خروجك وابتعادك عن «خطر الاعتقال أو فقدان الجنسية أو**

سحب الوثائق» على حد تعبيرك؟

إلغاء الملكية المطلقة أحد أهم الخطوات الواجب اتباعها، عبر فصل السلطات وتحديد صلاحيات السلطان -مهما كان هذا السلطان-، والتأسيس لسلطة تشريعية قوية خارج تحكم السلطان، بالإضافة إلى تأسيس محكمة دستورية. مع التشديد على مراقبة دور وعمل المؤسسات الأمنية والتخفيض من نفقاتها وما تبع ذلك من برنامج اقتصادي ، الملكية المطلقة التي يتبعها النظام اليوم في شكل إدارته للدولة، قدمت ولا زالت تقدم الحاكم وكأنه القائد «الأب»؛ والشعب أبناه! فكرة سخيفة تُستخدم عادة من أجل تمرير السياسات وتذويب الشعوب وإلهائهم. ومن وجهة نظري، منصب السلطان بهذا الحجم الكبير من الصلاحيات والمسؤوليات، وفق شكل الملكية المطلقة اليوم، هو جزء من المشكلة، وليس جزءا من الحل. سياسات هذا النظام في الداخل أثبتت مدى تعسفيتها، وأنه يتعامل مع البلد وكأنه «مزرعة» أو قطعة «أرض موروثة» بمن عليها. وأعني بـ»جزءا من المشكلة»، أن شريحة عريضة من المواطنين ينتظرون أمام كل قرار حكومي لا يعجبهم تدخلا صارما من مركز السلطة الفرد، في حين أن الأزمة هي في مركزية السلطة متمثلة في ذات الفرد، ذلك أنه هو نفسه السلطة التنفيذية والتشريعية.

5. **كونك أحد المشاركين والفاعلين في حراك 2011، والمتضررين كذلك من حملات التشهير والاعتقالات لاحقا، هل هناك ما تعلمتموه من هذه التجربة؟**

كل ما أستطيع قوله، أنني لا زلت في طور التجربة، إن لم أكن في

بداياتها. أمّا بصورة عامة، فأعتقد أن هناك أخطاء عدّة ارتكبت ولا زالت ترتكب من الناشطين أو الإصلاحيين أنفسهم، التخوين والتشكيك لا زال موجودا بينهم، بعضهم لا زال يعتقد أن العمل الإصلاحي حق حصري لنخبة معينة، البعض يرى أن أسلوبه هو الأصح والواجب أن يتبع... إلخ. ما لم يتم الوقوف على كافة هذه الجوانب صراحة والتخلّص من تبعاتها، فلا أعتقد أن العمل الإصلاحي سيكون له نواة يبدأ منها عمله ولو حتى آجلا.

6. **ماذا عن حقوق الإنسان في عمان، خاصة وأنك تدير المرصد العماني لحقوق الإنسان الذي أنشأته فترة وجودك في بيروت فبراير 2013؟**

لا تحدثني عن حقوق إنسان في بلد لا يحترم شيئا اسمه الاختلاف، ولا يحترم حرية الآخر في التعبير عن رأيه، ولا توجد لديه حرية تعبير أو نشر. والمؤسسة الحقوقية الوحيدة المتواجدة داخل عمان، هي مؤسسة حكومية بحتة، بل وثبت في مرّات عدّة فشلها الذريع في أن تكون محايدة، خاصة بعد أحداث 2011، واعتقالات 2012، وقضية «غضفان»، وغير ذلك من القضايا التي ثبت أن هذه المؤسسة ما هي إلى مزمار حكومي للحفاظ على المظهر الخارجي فقط.

اليوم ووسط حالات الاعتقالات وسحب الجوازات وأحكام السجن على ناشطين وكتّاب، أستطيع أن أقول إن عمان بلد ليس حرّا، وحالته الحقوقية متردية، خاصة ونحن نرى تمادي يد المؤسسة الأمنية دون رادع، وانتهاكها لكافة حقوق الناشطين، حتى دون الحاجة إلى توضيح سبب الاعتقال، أو الاعتقال بطريقة قانونية رسمية، كذلك المعتقلات

السرية التي أصبحت تحديا حقوقيا جديا، لم يتطرق إليه أحد إلى الآن، لا الصحافة الأهلية الورقية والإلكترونية، ولا مجلس الشورى، ولا حتى المؤسسة المعنية بالحقوق -اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان-، بالتالي، ما الذي يعنيه هذا الأمر؟!

7. **نشرت في «مواطن» مقالا عن النظام الأساسي وقدمت فيه شرحا وافيا لما وصفته بـ «القصور»، هل تعتقد حقا أن عمان في حاجة إلى نظام أساسي أو «دستور» جديد، ولماذا؟**

الدستور، الوثيقة الأساسية التي تنظم عمل الحاكم، وعلاقته بالشعب، وبه يلتزم الطرفان بدوريهما ومسؤوليتهما. أي دستور يتم كتابته من طرف واحد -مثل الدستور الحالي- و يتم فرضه من قبل السلطة، ويتم تطبيقه من نظام ملكي مطلق، هو دستور غير شرعي لأنه لم يكتسب شرعيته من الشعب وبالتأكيد سيفشل. فكيف يكون الدستور دستورا للشعب، وفيه الحاكم يُحصّن نفسه ويحمي نفسه ويعطي لنفسه الشرعية المطلقة في التحكم المطلق في عدد من مؤسسات الدولة!

اليوم نحن بحاجة إلى دستور جديد، يضطلع على كتابته نخبة من القانونيين والاقتصاديين والسياسيين والحقوقيين...إلخ، ثم يتم عرضه كاملا ومناقشته وطرح أفكاره وتفسيرها كيف تكون في مصلحة الشعب. وأعتقد أن الأمر ووفق تطوّر مجتمعات كثيرة حولنا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، لن تكون صعبة.

8. **ولكن بعد الحراك الاحتجاجي في 2011، حسب ممثلي السلطة وفي الوسائل الإعلامية تم منح المشرع صلاحيات تشريعية**

ورقابية واسعة لمجلسي الدولة والشورى، فهل هذا غير كاف لأن يكون الشعب مشاركا ومساهما في صنع القرار؟

عزيزي، الخطأ الذي يقع فيه الإعلام الخارجي عادة حينما يتناول موضوعا مثل هذا، تركيزه على الجانب النظري، وإهماله للجانب التطبيقي، وأستطيع أن أجزم أن الإعلام العربي ولغياب «الدمقرطة» في أنظمته، يسقط في هذا الخطأ بصورة عفوية أكثر منه متعمدا. وأحد أسباب هذا الخطأ غياب «قياس الأداء» لما بعد المرحلة، أي ما بعد إعطاء الصلاحيات، فلو أسلمنا جدلا أن المرسوم السلطاني 99/ 2011، حوّل من البرلمان بشقّيه، إلى برلمان حقيقي، لاختلف الأداء السياسي في عمان فعلا، ولرأينا هناك رئيس حكومة، وحكومة تتغير كل فترة معينة، وقرارات تصدر أو يتم تمريرها من البرلمان، فهل هذا ما يحدث؟ طبعا لا، الذي يحدث أن السلطان هو نفسه رئيس الحكومة، وهو المشرّع كذلك.

من ناحية أخرى، لا أستطيع الاعتماد على مجلس الدولة، فهو يقوم بالتعيين، واحترامي لكل أعضائه، إلا أنهم سيعملون بشكل أساسي على حفظ مصالحهم وعلاقتهم بالسلطة، وأقول هذا لأن أي قرار يصدر من الشورى، يجب أن يمر من بوابة مجلس الدولة، ثم مجلس الوزراء، ثم السلطان!. هل هذا في رأيك مجلس يملك صلاحيات تشريعية ورقابية؟. كذلك، هل نسينا مشكلة «الوزارات السيادية»، هل سمعت بسلطة تشريعية يتم منعها من استجواب أو دعنا نكون أكثر دقة، مساءلة أي وزارة بحجة أنها سيادية.

كذلك، هل نسينا قضية «طالب المعمري»؟! هل نسينا السبب الرئيسي

لاعتقاله؟! لذلك، أقول لك، إن الشورى لا يملك أي صلاحيات حقيقية، وهو مجرد ديكور للحكومة لا أكثر. مع العلم، أن هذا الرأي خرجت به بعد التقائي بعدد من موظفي «مجلس الشورى» وكذلك بعض الباحثين السياسين في عمان، في فبراير/ مارس/ إبريل 2012، وليس رأيي الخاص فقط. وكان بعض هؤلاء ينتظر خطوة مكملة للقرار 99/ 2011، ليمنح الشورى السلطة التشريعية بصفة رسمية، وأن يستحدث منصب رئيس الوزراء، وهذا ما لم يحدث مطلقا، ولا أعتقد أنه سيحدث في القريب العاجل، في عهد السلطان الحالي.

9. **كيف ترى المجتمع العماني، هناك من يصفه بالعاطفي الذي من السهل استمالته دينيا مثلا وحتى سياسيا، وطريقة تعامل الحكومة تثبت أنها ترى فيه كيانا غير جاهز للممارسة السياسية، ما تعليقك؟**

ما يحدث هنا يحدث في أي مكان آخر. ولكن عادة ما يكون هناك دور بارز وواضح للمثقف، المثقف الذي لا يكون منحازا لأي طرف، ويعمل على تقديم ونشر الوعي بأمانة ومسؤولية. ولكن ما يحدث للأسف، من المثقفين المرضيّ عنهم من قبل السلطة خاصة، هو مساعدة السلطة على تضليل الشعب، بل والتلاعب بعواطفهم إن لزم الأمر، وإلهاؤهم عن الأمور الأساسية ولفت انتباههم إلى أمور تافهة وسطحية مثل الإجازات والخلافات المذهبية أو الأخلاقية، وما إلى ذلك.

أما البعض المتخصص في العملية النقدية، فإنه عادة ما يُركز على إعطاء مقترحات وبدائل بما يتناسب مع السلطة نفسها، ووضع اللوم على مؤسسات لا ناقة لها ولا جمل، مثلما يحدث أن يتم لوم «الشورى» مثلا في الكثير من الأمور ونحن نعلم أنه مجرد ديكور سياسي لا أهمية

فعلية له سوى مسرحية الاستجوابات الهزلية، أو لوم وزير معيّن على فشل سياسة وزارته، في حين أننا نعلم أنّ الآمر والناهي هو السلطان نفسه، بحكم شكل نظام الحكم الحالي المعتمد على سلطة الفرد أكثر من اعتماده على دولة المؤسسات، ولكن هؤلاء يتناسون أو يتجاهلون فكرة، أنه وحين انتقاد أيّ سلطة، فإنه من الواجب طرح تساؤلات عن مدى فاعلية أو صلاحية السلطة أو النظام القائم، ودراسة كافة جوانب إدارته والوقوف على سلبياته وإيجابياته.

من ناحية أخرى، الشعب العماني اليوم يحتاج إلى عملية نقد صادقة وشفافة، حول وجوده ككيان يأتمر بأمر الحكومة، ومدى مساهمته أو سبب غياب مساهمته في صنع القرار، وما الدور المنتظر منه في تشكيل أسس العملية السياسية، وكيف عليه أن يخرج من نفق «التمذهب» وإدراك أن العملية السياسية لا تخص مذهبا أو قبيلة ما بعينها... إلخ من هذه العملية النقدية التي لا بد وأنها ستساعد في المستقبل على وضع خطوط عمل متقاربة أو رؤية سياسية متقاربة تمهّد لاستراتيجية عيش مشترك خارج أطار المشاكل الساذجة التي عادة ما تتبعها الأنظمة الطاغية في إلهاء شعوبهم بها مثل المذهبية والقبلية والطائفية...إلخ.

10. **ما هو مستقبل النظام السياسي في عمان؟**

لا أجد إجابة واضحة، تماما مثل مستقبل البلد بأكمله، فلكي أكون واضحا يجب أن نقدم صورة كاملة عن مستقبل اقتصاد البلد مثلا، وماذا سيكون الحال في غياب الثروة النفطية؟ ماذا سيكون وضع النظام السياسي وأسرة «آل سعيد» في حال شغور منصب السلطان، ماذا وماذا وماذا؟ نحن لا نملك إجابات واضحة لذلك، وحتى عملية انتقال

السلطة بعد وفاة السلطان الحالي، يتحكم فيها السلطان حتى بعد موته، وليس إجراءات عملية مهنية واضحة، نستطيع من خلالها الاحتكام للمنطق والقانون.

كذلك البلد اليوم، وللأسف مرتهن بسياسة خارجية قميئة، سياسة السلام الخارجية التي تتبعها السلطة مع إيران والسعودية وأمريكا على سبيل المثال، هي سياسة توسّط وليس وسطية، مما يعني عدم جدواها في غياب «المعضلة»، وكذلك إمكانية استمالتها لطرف ما في حالة ازدياد وتيرة التأزم.

الباحث منصور المحرزي: السلطة اختارت تدمير الوعي السياسي عبر هذه الممارسات[9]

- الثقافة السياسية والفهم الصحيح الذي يأخذ بعين الاعتبار جميع مجريات الاجتماع السياسي هو الذي يبني وعيا لأي نخبة ثقافية
- بدون إيجاد قاعدة انطلاق للثقافة السياسية في عُمان سيكون من المبكر جدا الحديث عن مجتمع مدني
- تخلف الوعي السياسي في عُمان يشمل الدولة والمجتمع
- السلطة في عُمان بحكومتها الرشيدة هي الغالبة والمنتصرة، والمثقفون هم المحاصرون والمقيدون
- في عُمان تتم حماية النظام "لا المجتمع ولا الدولة "
- الاستبيان هو الشكل الآخر لتقصي حقيقة الوعي السياسي وقد وضع في خانة التهديد الأمني
- الوعي السياسي كثقافة لدى المثقفين غير مكتمل حيث ينقصه معرفة الأداء العملي الواجب اتباعه في التعامل مع السلطة
- أحداث واحتجاجات 2011 أدت دورها بكشف الحقائق وانتشارها بين أفراد المجتمع
- قامت الجهات الأمنية بتأمين احتياجات الحكومة الرشيدة وانتصرت لها وفاز مرشحوها في انتخابات الشورى بعد إقصاء المتحفظ عليهم أمنيا في خطوة استباقية

(9) نُشر في العدد 24، التاريخ 17 نوفمبر/تشرين ثاني 2015

- إن النظام الحالي في المملكة المغربية أحد النماذج التي يمكن الاستفادة منها كخطوة أولى للتغيير السياسي نحو إقامة نظام ديمقراطي متكامل في عُمان
- الشباب في سعيهم لتحقيق العدالة اصطدموا بجهاز السلطة الذي اتضح أنه يعمل على السطح وفي الخفاء: دولة ظاهرة ودولة عميقة

حاوره: محمد الفزاري

تتصاعد الدعوات في دول العالم لمنح الأفراد حقهم من الثقافة السياسية التي تسمح لهم المساهمة في عملية صنع القرار وتجاوز الإشكاليات الثقافية نحو مشاركة سياسية مهمة. فما تحديات انتشار الثقافة السياسية في السلطنة وما دور الإعلام والنخب في ذلك؟. تحاور مواطن الباحث والكاتب منصور المحرزي-باحث في القضايا السياسية ومؤلف كتاب الدولة والمجتمع في عمان- حول تحديات ومآلات الوعي السياسي في سلطنة عمان.

1. ماذا يعني لك مصطلح «الوعي السياسي»؟

قبل أن نتحدث عن وجود نقص في الوعي السياسي في المجتمع العماني، علينا أولا أن نوضح على أن الدولة والمجتمع يعانيان من نقص معرفي على نطاق واسع يشمل جميع القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، مما جعل الجميع في حالة تخلف واضحة المعالم.

والوعي السياسي هو الثقافة السياسية التي يعمل السياسيون بموجبها لتأسيس بنيان الدولة الحديثة، فالديمقراطية بنيان سياسي للدولة وهي تشمل أيضا الممارسة السياسية للمجتمع، ولكن في عُمانُ يُدلّسونْ على الجميع بقولهم أن تجربة ما يسمى الشورى هي ديمقراطية وينشرون تدليسهم على صفحات الصحف ويهدرون بذلك صبح مساء في أبواق

الإعلام، وهو إرهاب مسلّط على كل الذين يدعون بخلاف ذلك، مما أدى إلى تزييف الوعي أو إلى تدجين جل قطاعات المجتمع لفهم قاعدة واحدة توجب الاتباع وهي: أن نظامنا السياسي القائم على الشورى هو الأمثل وأن الدمار والاندثار والإرهاب هو البديل إذا ما فكرتم بنظام الأحزاب الذي يأتي بالحرية أو العدالة والدفاع عما تسمونه حقوق الإنسان وهذا لسان حال السلطة الذي تبدأ به في نشر ثقافة التخلف والتي هي بالضرورة مستبدة وشرسة ، وكما وصفها د. غالي شكري بأنها دكتاتورية التخلف العربي .

2. ما أهمية الوعي السياسي، وهل له دور في معرفة مقتضيات الواقع؟

إن الثقافة السياسية والفهم الصحيح الذي يأخذ بعين الاعتبار جميع مجريات الاجتماع السياسي هو الذي يبني وعيا لأي نخبة ثقافية يمكن أن يعول عليها المجتمع لانتشاله من حالة التأزم والتردي والجمود الحالية في الدولة فبدون هذا النوع من الوعي يغدو مقارعة السلطة وتفنيد ادعاءاتها والمسلمات التي تنشرها في الصحافة والاعلام صعبا بل مستحيلا، حيث نلاحظ على أن السلطة في عُمان ما زالت قادرة على إحراج الطرف المثقف عند المقارعة، وهذا ناتج عن نقص معرفي وانعدام مؤسساتي أو حتى تجمع ثقافي فاعل ومنتج يؤدي دورا في إعداد دراسات عن الواقع السياسي في عُمان بكل تجلياته خارج الأطر والقيود التي تضعها السلطة، فبدون إيجاد قاعدة انطلاق للثقافة السياسية في عُمان سيكون من المبكر جدا الحديث عن مجتمع مدني فما زالت الدولة في عُمان وباقي الدول العربية غير معنية بهذه القضية وتقوم بتصعيد عمليات المواجهة والرفض والمحاصرة لهذه المشاريع،

بحيث يدلنا الواقع على أن طريق النضال لتحقيق ذلك صعب ومرير .

3. هل يصح أن نقول أن المجتمع العماني لديه أميّة سياسية أو تراجع في الوعي السياسي؟

إن تخلف الوعي السياسي في عُمان يشمل الدولة والمجتمع، بحيث ستُصدمْ من أن شخصا يسبق اسمه لقب دكتور ويحتل منصبا رياديا في مؤسسة رسمية يبرر لمناقشيه شكل نظام الحكم في عُمان بادعائه أن الواقع العام في المجتمع العماني هو الذي يحتم أن يبقى هذا النظام على هذه الهيئة فلا يصلح من وجهة نظره وبالمطلق أن يؤسس لنظام سياسي قائم على الأحزاب شبيه بما هو موجود في الدول الغربية. نعم هناك الكثير من أصحاب الألقاب حاليا في عُمان ولكن هم أقرب للممارسة الأمنية التي نراها من تلك المؤسسات المعنية بذلك منه إلى دور المثقفين الرائد في مجتمعاتهم، حيث يغدو دورهم معاونا وشريكا في التأسيس للتخلف والمواظبة عليه.

4. هل تعتقد أن نخبة المجتمع العماني متمثلة بالكتاب والمثقفين والإعلاميين تمتلك الوعي السياسي، وما هي إشكاليات الوعي السياسي بين النخبة؟

هناك قلة قليلة من النخبة المثقفة في عُمان الذين يمتلكون وعيا سياسيا صحيحا، ولكن تأثيرهم قد تم تحجيمه وبتره أولا بأول، والمواجهات الحاصلة في حلبة الصراع ما بين السلطة والمثقفين، وما رشح من وقائع فعلية على ميدان النزال في هذا النطاق يدلنا على أن السلطة في عُمان بحكومتها الرشيدة هي الغالبة والمنتصرة، والمثقفون هم المحاصرون

والمقيدون ومن يرفع رأسه كثيرا عن «السقف المحدد» يودع السجن أو في أحسن حال يلوذ بالفرار ليغدو لاجئا سياسيا في دولة ما ، أيضا فإن ممارسة الحقوق السياسية للأفراد، بشكل عام، في دولهم تتعلق بسقف المسموح والممنوع منها والذي تحدده الدولة، فالمثقفون في عُمان مقيدون في ممارستهم السياسية التي يهدفون بها إلى التغيير والإصلاح لذا فهم محبطون و مستكينون، وعموما فإن الوعي السياسي كثقافة لدى هؤلاء المثقفين غير مكتمل حيث ينقصه معرفة الأداء العملي الواجب اتباعه في التعامل مع السلطة بهدف تحقيق التغيير والإصلاح وهي تقنيات سياسية لا تعلم أو تدرس في أي جامعة في العالم بل تكتسب من نماذج سياسية في الدول سواء كانت مؤسسات أو أفعال واقعية لها تأثير سياسي واضح .

5. ما هي الآثار المترتبة على غياب الوعي السياسي في عمان وكيف يمكن تقييمه؟

شكل وهيئة المؤسسات في الدولة وكيفية اشتغالها يدلنا على أي نوع أو نمط من الوعي السياسي الذي تمشي بموجبه الدولة، ففي عُمان تتم حماية النظام «لا المجتمع ولا الدولة»، والنظام هنا مجموعة من الرسميين والرأسماليين ذات مصالح ومنافع مشتركه تستفيد هي وأبناؤها ومعارفها من هذا الاتجاه التي تمضي به الدولة، لذلك هم يحرصون على الدفاع عنه بكل الوسائل المتاحة فيستغلون هنا ويفسدون هناك ويقدمون المساعدة لمعارفهم لإنقاذهم من استحقاقات قانونية وهكذا.

الاستبيان هو الشكل الآخر لتقصي حقيقة الوعي السياسي وقد وضع في خانة التهديد الأمني إذا ظهر على أرض الواقع وهو أمر مكروه

وملاحق في الدول العربية خاصة إذا كان في مساق الاجتماع السياسي.

6. هل تعتبر أن استجابة السلطان لبعض مطالب أحداث 2011 قد حقق فاعليته خلال السنوات اللاحقة؟

أحداث واحتجاجات 2011، أدت دورها بكشف الحقائق وانتشارها بين أفراد المجتمع، حقائق عن الفساد أصبحت في دائرة معرفة قطاع واسع من الشباب. ولكن في سعيهم لتحقيق العدالة اصطدموا بجهاز السلطة الذي اتضح أنه يعمل على السطح وفي الخفاء: دولة ظاهرة ودولة عميقة، فبدا لهم أنهم قد حققوا غاية ما ظاهريا ولكن سريعا ما بدأت آلة الدولة العميقة في احتواء كل ما بدا لهم أنه واقع يتغير، ولم تتوانَ كلا الدولتين في التعاون من أجل الانتصار للحكومة «الأمنية» في كل المواجهات في الشوارع وفي المؤسسات والشورى وعلى الشبكة وبمنع الكتب والتحقيق مع الكتاب وترهيبهم إلخ. فأينما تواجد دور لهؤلاء الشباب المحتجون أو المثقفون جرى تصفية هذا الدور، وقامت الجهات الأمنية بتأمين احتياجات الحكومة الرشيدة وانتصرت لها وفاز مرشحوها في انتخابات الشورى بعد إقصاء المتحفظ عليهم أمنيا في خطوة استباقية.

7. كباحث متابع للشأن السياسي العماني ومهتم بمصير بلده ومستقبلها، ما هي قراءتك السياسية للمرحلة القادمة وخاصة فترة شغور منصب السلطان؟

لا توجد مشكلة عويصة لدى النظام في مسألة الانتقال إلى سلطان جديد وهم قد رتبوا لذلك جيدا واتخذوا ما يلزم أمنياً، وعموماً السلطان جاهز

لاختياره ، وإن المطالب الشعبية التي تهدف إلى التغيير والإصلاح والتي جاءت كنتيجة للاحتجاجات في 2011م هي مازالت قائمة وصالحة مع الحرص على تقاسم السلطات ما بين السلطان ورئيس الوزراء المنتخب من الشورى بالكيفية التي تعطيه صلاحيات كاملة في اختصاصات الحكومة بمجملها، إن النظام الحالي في المملكة المغربية أحد النماذج التي يمكن الاستفادة منها كخطوة أولى للتغيير السياسي نحو إقامة نظام ديمقراطي متكامل في عُمان ولكن مسألة الأحزاب ستبقى في دائرة الممنوع لدى السلطة في عُمان فإن لم تقتنع بها كمحور أساسي لإقامة مجتمع مدني حقيقي يبقى الكلام عن التغيير هذراً لا طائل منه، وعموما النماذج السياسية كثيرة لكي نفهم ونعي مطالبنا إزاء التغيير الذي يحلم به العمانيون.

يجب أن نعلم ونعي أن للحكومة وزارات عديدة في عُمان، ولكن الشعب ماذا لديه؟ فالشورى والدولة هما أيضا للحكومة وهذه حقيقة واقعة، ليبقى الشعب بلا مؤسسة لذا نرى أن الصراخ والعويل بطلب النجدة والعدالة مهما اتخذ من صور وأشكال لا يصل بل يقاوم ويقهر ويدان لأنه فردي يسهل الاستفراد به وكذا أعضاء مجلس الشورى .. أفراد يسهل «القضاء عليهم» فيودعوا في السجن .

حوار مع المترجم أحمد المعيني حول الترجمة والحراك الثقافي في عمان[10]

- لدينا مترجمون عمانيون يستطيعون منافسة مترجمين معروفين لا على مستوى الخليج بل الوطن العربي.
- يمكن لعمان أن تضع بصمتها على خارطة المعرفة العربية بمترجمين عمانيين إن وجد الدعم اللازم والإدارة المتمكنة.
- جهود مدونة «انتحالات» هو إجراء مؤقت لرفع الوعي ولردع المنتحلين، لكنه بالتأكيد ليس حلا طويل الأمد ولن يقتلع المشكلة من جذورها.
- كلما تساهلنا في مسألة الانتحال، في المؤسسات الأكاديمية خاصة، كلما ساهمنا في تعطيل الملكات الفكرية لدى الأجيال الجديدة.
- من أسباب الانتحال بعض الناس يريد أن يُعرف بأنه «كاتب» وله أفكار جيدة دون أن يتعب نفسه في القراءة والتفكير.
- لا أحابي ولا أستقصد أحدا في كشفي للانتحالات ولكن لا داعي أن أخسر صديقا، وليكن العقاب بيد غيري لو تعلق الأمر بصديق.
- من لهم ثقل في الساحة الثقافية ولا تربطني بهم صداقة، فلن أتردد في نشر انتحالاتهم.
- وزير الإعلام بنفسه اتصل بي وشجعنا على ما نقوم به في مدونة انتحالات، رغم أن كثيرا من حالات فضح الانتحال كانت تطال جريدة عمان التي تتبع وزارة الإعلام، وهذا موقف أقدره كثيرا.

(10) نُشر في العدد 25، تاريخ 29 ديسمبر/ كانون الأول 2015

- القوانين تفيد كثيرا في الحد من الانتحالات الكبرى في الكتب والأبحاث، أما غير ذلك برأيي أن الأجدى هو العقاب المجتمعي.
- انتدبت إلى الأمانة العامة لمجلس التعليم وكنت في قمة الحماس لأنني كنت أرى أن البلاد تريد إحداث تغيير حقيقي في التعليم. ولكن لم يكن الأمر هكذا، فانسحبت.
- لا أشعر بالضعف والصَغَار إلا حين يذكر اسم معاوية. لا أعرف كيف سننظر في عينيه حين يعود.
- هل شتيمة الحاكم تُسقط الدولة وتزعزع أمنها الداخلي؟ أي دولة حديثة تربط أمنها وكرامتها بشتائم يقولها أفراد هنا وهناك؟ هذا كله عبث!

حاوره: أحمد البحري

تعد الترجمة أحد أهم أعمدة الثقافة لأنها جسر عبور بين الثقافات فهي نشاط إنساني لا غنى عنه بسبب تعدد الثقافات الموجودة، فأي تقدم هو مربوط بمدى نشاط الترجمة لنقل خبرات ما توصل إليه الآخر. تحاور مواطن الأستاذ أحمد المعيني أحد أبرز المترجمين في الساحة العمانية، له العديد من المبادرات الثقافية مثل مدونة أكثر من حياة والإشراف على ملحق الجسر للترجمة ومبادرة عمان تقرأ وصاحب فكرة مدونة انتحالات التي تختص بكشف السرقات الأدبية التي باتت تؤرق الوسط الثقافي العماني. وصدر له في مجلة نزوى كتاب مترجم (براهمة العالم.. ومنبوذوه) للمفكر علي أمين المزروعي وصدر له أيضا كتاب في دار جداول (الفرس ايران في العصور القديمة والوسطى والحديثة) لهوما كاتوزيان. وحصل مؤخرا على المركز الثالث في جائزة حمد للترجمة والتفاهم عن كتابه الفرس وحصل أيضا على تكريم من قبل الجمعية العمانية للكتاب والأدباء في عام 2014.

1. **سأبدأ الحوار في آخر مجال حصلت فيه عَلى تكريم -مع وجود تكريمات أخرى لك- ألا وهو مجال الترجمة. في 2009 في حوار لك في منتدى الحارة العمانية قلت في معرض إجابتك عن سؤال كيف ترى الترجمة في عمان؟: «أستطيع أن أقول بثقة أن الترجمة تكتسب أهمية متزايدة في عمان يوما بعد يوم». بعد ست**

سنوات أعيد عليك السؤال كيف تجد الترجمة في عمان ؟

أنجزنا الكثير وبقي الكثير. قبل عام 2003م لم يكن هناك برنامج جامعي واحد لتدريس الترجمة في عُمان، واليوم لدينا عدّة برامج في جامعة السلطان قابوس وجامعة صحار وجامعة نزوى وجامعة ظفار وكلية البريمي الجامعية. في السابق لم يكن للترجمة أي حضور في المسابقات الإبداعية، والآن لدينا فرع للترجمة الأدبية في مسابقة المنتدى الأدبي. أصبح هناك مؤتمر كبير للترجمة ينعقد سنويًا بالتعاون مع اتحاد المترجمين العرب بالإضافة للندوة السنوية التي تقيمها «مجموعة الترجمة» في جامعة السلطان قابوس. ظهرت أيضًا عدّة كتب مترجمة في السنوات الماضية لخالد البلوشي وزوينة خلفان وزاهر السالمي، وحديثا حمد الغيثي وعبدالله المعمري بالإضافة إلى الكتاب الذي سيصدر قريبا من ترجمة زاهر الهنائي. لم يكن لدينا في السابق هذا العدد من مترجمي الكتب. باختصار ثمّة جهود تُبذل، وهي بحاجة إلى مزيد من التطوير وتحديدٍ واضح للأهداف والرؤى.

2. **فرع الترجمة تم إضافته مؤخرا لمسابقة جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب. ما رأيك حول هذه الخطوة ومدى تأثيرها على الترجمة وطموحاتك حول هذه الإضافة؟**

إدراج الترجمة كفرع في جائزة بهذه المكانة والقيمة يعني اعترافا برفعة دورها الثقافي، وهذا ما كنا كمهتمين بالترجمة نسعى إليه. لا بد أن نشكر القائمين على هذه الجائزة. هناك عدة كتب أصدرها مترجمون عمانيون في السنوات الأخيرة وأخرى تصدر عما قريب، ولعل هذا الإعلان يشجع المترجمين العمانيين على شحذ هممهم وإنتاج ترجمات خلال

هذا العام للمنافسة على الجائزة. من جهة أخرى أتمنى أن تدرج الترجمة في جوائز وطنية سنوية، فهذا هو الذي سيشجع على زيادة الكتب المترجمة في عمان، كي تضيف إلى المكتبة العربية وتنافس على جوائز إقليمية مرموقة.

3. **هل بالفعل عُمان فقيرة بالمترجمين؟ لو قُدِّر لك وكنتَ في موقعٍ يسمح لك بصناعة ترجمةٍ حقيقية في عُمان فماذا ستصنع؟**

لا، ليستْ فقيرة، وصدّقني لدينا مترجمون عمانيون يستطيعون منافسة مترجمين معروفين لا على مستوى الخليج بل الوطن العربي. لو قلّبتَ ترجمةً لزوينة خلفان أو خالد البلوشي أو هلال الحجري على سبيل المثال فقط وقارنتَ لغتها ومهارات الترجمة فيها بترجماتٍ أخرى في الوطن العربي لتأكّدتَ من مستوى التفوّق الذي نمتلكه، لكنّ هذا التفوّق غير مُدرَك وغير مستغَلّ بعد، للأسف. أقولها بثقة، يمكننا صناعة مشروع ترجمة ممتاز على مستوى الوطن العربي بمترجمين عُمانيين لو أننا فقط سخّرنا ما لدينا من طاقات في مشروع محدد مدعوم. يمكن لعُمان أن تضع بصمتها على خارطة المعرفة العربية إنْ وُجِدَ الدعم اللازم والإدارة المتمكنة، وبالتخفّف قليلا من التركيز على الكتب التي تخصّ عُمان فقط.

4. **هل هناك في الطريق عمل مترجم لك؟**

عدّة أعمال في الحقيقة، والمشكلة أنها جاءت متوازية، مما يؤخر إنجازَها. لعلَّ أقربها صدورا موسوعةٌ علمية ضخمة اشتركتُ في ترجمتها إلى العربية مع مترجمٍ من الأردن، وحسب علمي ستصدرُ في

يناير القادم. بعد ذلك ستصدر تباعًا كتبٌ في التاريخ والفكر، ربما مع نهاية العام القادم.

5. **في الفترة صنعت عاصفة في مجال السرقات الأدبية وشننت حربا على السارقين ابتداء من مقال الاستبلاه أو الاستهبال وليس آخره مقال ردا على صاحب كتاب صحفيون في بلاط صاحب الجلالة لماذا واصلتَ حربك ضد السرقات الأدبية رغم نصيحة عبدالله حبيب على صفحتك في الفيسبوك بالتوقف لأنها تهدر وقتك وجهدك؟ ما هدفك من ذلك؟**

لا بدّ في البدء من أن أشكر أستاذي عبدالله حبيب على نصيحته التي أعلمُ جيدًا أنه قالها بدافع محبّة وحرص. وإن أردتَ الحقَّ فقد نصحني بذلك آخرون أيضًا، وكانوا يصرّون على أنّ هذا الأمر سيسبّبُ لي عداوات وخصومات كثيرة، وفي أحسن الأحوال لن أكون (وأنا أفضحُ السرقات علنًا) شخصًا محبّبًا للنفس لدى الكثيرين. باختصار يا أحمد عملية الفضح هذه «عملٌ وَسِخْ»، ولكن لا بدّ لأحدٍ ما أن يقوم به كي تستقيم الأمور. اهتمامي بهذا الأمر ربما ينطلقُ من عملي كمدرّس جامعي يرى تفشّي ظاهرة الانتحال بين الطلاب، وعلى نحوٍ مخيف. بطبيعة الحال ثمّة مشكلة في النظام التعليمي، ولكنّ الانتحال بالتأكيد لم يكن ليتفشى هكذا لولا تغاضي المجتمع وقلة الوعي بفداحته. ما أقوم به وزملائي في مدوّنة «انتحالات» لا يعدو أن يكون إجراء مؤقتًا لرفع الوعي ولردع المنتحلين، لكنه بالتأكيد ليس حلا طويل الأمد ولن يقتلع المشكلة من جذورها.

6. **في 2014م في مدوّنة معاوية الرواحي «بؤبؤ واسع» قال في حديثه عن السرقات «سبب خيانة القارئ العماني هو شعار «مشّي حالك»، وضعتْه الحكومة للمواطن فوضعه المجتمع للمثقّف». فهل كلام معاوية ينمّ عن صحة واقعٍ في مؤسساتنا الصحفية والأكاديمية؟**

نعم، في جزء كبير منه صحيح. هناك ثقافة «استسهال» مستشرية في كل شيء من مناحي حياتنا، للأسف. استسهال في إنجاز الأعمال، وفي الإنتاج الثقافي، بل حتى في التفكير نفسه. وهذا الكلام لا يقتصر على عُمان بل ينطبق على أغلب الدول النامية.

7. **ما أثر السرقات الأدبية على المجتمع والكاتب نفسه؟**

كنتُ قد ترجمتُ مقالا حول ذلك، وتذهب فيه الكاتبة إلى أنّ الانتحال يُضعف من الدافعية إلى الإبداع؛ إذْ لو علمتَ أنك تستطيع سرقة الأفكار والإبداعات دون مُحاسبة فلماذا ستُتعب نفسك في إنتاجٍ جديد؟ ولو علمتَ أنّ غيرك يُمكن أن يسرق إبداعك دون محاسبةٍ فلماذا تُتعب نفسك ثم يُنسب الفضل لغيرك؟ وأضيفُ على كلامها أننا كلّما تساهلنا في مسألة الانتحال (في المؤسسات الأكاديمية خاصةً) كلّما ساهمنا في تعطيل الملكات الفكرية لدى الأجيال الجديدة.

8. **في صفحتك الفيس بوكية نشرتَ مقالا لجو ناثن بيلي يوضّح أسباب السرقات الأدبية لدى الأذكياء، ومنها أنّ الكاتب قد لا يجد المتعة في الكتابة أو بسبب عامل الضغط أو الزهو بالنفس. هل هناك أسباب أخرى حسب رأيك؟**

أعتقد أنّ الكاتب لخّص أبرز الأسباب، وقد أُضيفُ إليها «التكاسل» والاستسهال الذي تحدّثنا عنه. بعضُ الناس يُريدُ أن يُعرف بأنه «كاتب» وله أفكار جيّدة دون أن يُتعب نفسه في القراءة والتفكير.

9. هل هناك محاباة في كشف سرقات بعض الأشخاص ممن لهم ثقل في الساحة الثقافية ربما لقربهم منك بما أنك الوحيد الظاهر في الصورة حسب تصريحك لمقابلة للمذيعة خلود العلوي في قناة هلا إف أم، مما يسبّب لك إحراجًا؟

لا نتّبع في عملنا محاباةً ولا استقصادا. ذات مرة سألني الصديق العزيز الكاتب والإعلامي سليمان المعمري ممازحًا: «لو اكتشفتَ انتحالا في كتاباتي، هل تفضحني؟»، فأجبتُه بأنّني في الأغلب لن أفضحَ صديقًا في مدوّنتي، لكنني سأحيل الموضوع لشخصٍ آخر يتكفّل بعملية الفضح. نعم هناك رسالة نحاول إيصالها، ولكن لا داعي أن أخسر صديقًا، وليكن العقابُ بيدِ غيري. أما عن من لهم ثقل في الساحة الثقافية ولا تربطني بهم صداقة، فلن أتردد في نشر انتحالاتهم.

10. وجّهتَ دعوةً إلى وزارة الإعلام والجرائد للتحقيق في هذا الأمر واحترام القارئ العماني والعربي. هل وجدتَ تجاوبًا بعد كشف السرقات؟ وممن؟

كما ذكرتُ في اللقاء مع المذيعة خلود العلوي، نحن لا نتواصل مع الصحف مباشرة ولا نعرف ولا نتدخل في الإجراءات التي تتخذها. مع ذلك فقد تنامى إلى علمنا أنّ ثمة تحقيقًا يُجرى في وزارة الإعلام. ولعلّي أقولُ هنا للمرة الأولى إنّ معالي وزير الإعلام الدكتور عبدالمنعم

الحسني بنفسه اتصل بي وشجّعنا على ما نقوم به في المدوّنة، رغم أنّ كثيرًا من حالات فضح الانتحال كانت تطالُ جريدة عُمان التي تتبع وزارة الإعلام، وهذا موقف أقدّرهُ كثيرًا.

11. هل ينبغي أن نصوغ قانونًا يجرّم الانتحال حتى يكفّ من يستمرّون في الانتحال؟

يوجد قانون للملكية الفكرية لكنّه حسب ما سمعت بحاجة إلى تعديلات أو تفعيل أكثر. هذه القوانين تُفيد كثيرًا في حالات السرقات الكبرى (لكتب وأبحاث)، بينما من تُسرق منه فقرات وتُنشر في مقال صغير ففي الغالب لا يجد دافعًا لرفع قضية ضدّ المنتحِل. برأيي أنّ الأجدى هو العقابُ المجتمعي. في حال عُرف عن كاتبٍ ما بأنه سارق ومدّع (ومستمرّ في ذلك) فلن يمضي بعيدًا في مشواره الكتابي.

12. في عام 2014م كرّمتكَ الجمعية العمانية للكتّاب والأدباء عن مجلة «أكثر من حياة» الإلكترونية وفي مقابلتك مع سليمان المعمري كنت تتكلم بتفاؤل كبير عن مستقبل المجلة ولكن عندما ندخل اليوم موقع المجلة نجد مقالا كُتب في مايو 2015م. كذلك مُلحق «الجسر» الذي كنتَ أنت المشرف عليه توقف كغيره من الملاحق، ومبادرة «عُمان تقرأ» أيضًا كنت أنتَ المشرف عليها. هل أحمد المعيني ييأس سريعًا أم الظروف كانت أقوى منه؟

هذا سؤال ممتاز، وكنتُ في الآونة الأخيرة أطرحه على نفسي وأعاتبها جدًا. لا أبرّئ نفسي من التقصير، ويمكنني أن أتحدث هنا طويلا عن مآخذي على نفسي في هذا الجانب، لكنني لا أودّ أن تكون المسألة

شخصية. يبدو أنّنا ما زلنا في عُمان نعاني من عامل الاستدامة في العمل التطوّعي المؤسسي. أنفاسنا قصيرة. بالنسبة لمجلة أكثر من حياة وملحق الجسر، فقد كانت هناك عوامل مالية في المقام الأول أدّت إلى انقطاعهما، أما «عُمان تقرأ» فهي فعالية نتمنى أن نكررها العام القادم. ألومُ نفسي كثيرًا لكنني أيضًا لا أستطيع أن أمنع نفسي من ملاحظة أنّ المشكلة أعمّ مما أتصوّر، وهي بحاجة إلى دراسة. لاحِظ أنّ جميع الملاحق الثقافية التطوعية توقّفت، والمبادرات القرائية كذلك انطفأت (أو أُطفئت) شعلتها. آخرُ ما جال بخاطري عند التفكير في هذا الأمر هو ضرورة التعاون بين هذه الجهود المتفرقة. بعض المبادرات ينقصها المال، وبعضها تنقصه الكوادر، وبعضها تنقصه الخبرة. أرأيتَ لو أنّ مجموعةً من هذه المبادرات (التي لها خطّ متشابه) توحّدت وجَمَعَتْ أموالها وكوادرها وخبراتها، ألن يكون الحال أفضل، والاستدامةُ أقرب؟

13. بعد 2011م انتُدِبْتَ إلى مجلس التعليم، ولكن بعد ذلك خرجتَ وخرجَ غيرك للتاريخ والوطن. ماذا حصل؟

هذا ما حصل بالتحديد: انتُدبتُ ثم انتهى انتدابي ولم أسعَ لتجديده. حين انتُدِبْتُ إلى الأمانة العامة لمجلس التعليم كنتُ في قمّة الحماس والأمل والرغبة في العطاء لأنني كنتُ أرى أنّ البلاد تريد إحداث تغيير حقيقي وجذريّ في التعليم. ولكن لم يكن الأمر هكذا، فانسحبت.

14. تربطك علاقة ودّ ومحبّة مع معاوية الرواحي، ووجّهتَ له شكرًا على مراجعته لترجمتك كتاب «براهمة العالم ومنبوذوه» لعلي المزروعي. كيف يمكن أن نساعد معاوية؟

سؤالك موجع يا أحمد. لا أشعر بالضعف والصَغَار إلا حين يُذكر اسم معاوية. لا أعرف كيف سننظر في عينيه حين يعود. شعورٌ ثقيل بالعجز يتمّلكنا جميعًا ولا ندري ماذا نفعل. نُقلّبُ الخيارات ولا نجدُ أملا في شيء منها. حقًا لا أعرف، هل تشكيل ضغطٍ مجتمعي سيفيد، أم سيزيد من عناد الطرف الآخر؟ وبالتوازي مع الشعور بالضعف ثمة شعور بالغضب من هذه الإجراءات الأمنية المنافية لأبسط حقوق الإنسان. ما معنى أن تسجن شخصًا لعشرة أشهر على ذمة قضية لأنه كتب أو تلفّظ بما يسيء لحاكمٍ أو مسؤول؟ لستُ طبعًا مع الإساءات اللفظية، ولكن هل شتيمة الحاكم تُسقط الدولة وتزعزع أمنها الداخلي؟ أي دولة حديثة تربط أمنها وكرامتها بشتائم يقولها أفراد هنا وهناك؟ هذا كله عبث!

الفصل الثاني
المقالات

الحبس الاحتياطي[11]

سامي السعدي [12]

من بين أهم القضايا التي برزت في العصر الحديث، وتحديداً في بلد يُعد مدرسة قانونية مستقلة هي فرنسا، قضية الاغتصاب التي قدم فيها عدد (17) متهماً بتهمة اغتصاب قاصرات دون الخامسة عشر من عمرهن ، والتي ذهب القضاء من خلالها إلى إعلان براءة عدد (13) متهماً، سبعة منهم أمام المحكمة الأولى وستة أمام محكمة الاستئناف. وذلك بعد أن قضى اثنان من المعلن براءتهم مدة حبس احتياطي زادت على الثلاث سنوات، وستة قضوا أكثر من سنتين. وحيث أن أحكام البراءة جاءت بعد حبس احتياطي طويل، الأمر الذي ذهب بالبرلمان الفرنسي إلى اقتراح تعديلات تطال قانون الإجراءات بغية معالجة الإجراء الاستثنائي الخطير المتمثل في الحبس الإحتياطي الذي اكتوى به المعلن براءتهم في المثال المتقدم.

إن الحبس الاحتياطي في معناه القانوني هو سلب لحرية شخص متهم بارتكاب جريمة، وذلك بإيداعه أحد المحابس أو السجون لحين الانتهاء من التحقيق الذي يجري في مواجهته جرّاء الجريمة المنسوبة إليه .

وعلى هذا المعنى ذهب المشرع العماني في تفصيل معنى الحبس الاحتياطي عندما تناوله في الفصل الثاني من قانون الإجراءات الجزائية

(11) نُشر في العدد الثالث، 7 أغسطس/آب 2013

(12) محامٍ وكاتب.

من المواد (53) ولغاية المادة (63).

ومن الوهلة الأولى لمطالعة الحبس الاحتياطي، يبصر الناظر من خلاله أنه عقوبة سالبة للحرية وإجراء خطير، ولذلك استقر الفقه القانوني على أنه «إجراء احتياطي استثنائي»، الأمر الذي جعله مقيداً في أضيق الحدود محاطاً بضمانات قانونية كثيرة تعمل على الحد من الإسراف فيه.

ولما كانت الغاية التي يستهدفها الحبس الاحتياطي هي منع تشويه أو تحريف أو التأثير على الدليل؛ فإن الخروج عن هذه الغاية يعد تعسفاً غير مبرر يعمل على تقريب المتهم من المحكوم عليه ويلقي عليه بأضرار نفسية ومجتمعية جسيمة ويحدث شرخا في جسد العدالة.

ولذلك فإن من بين أهم المعايير التي تعمل على ضبط وتحجيم الحبس الاحتياطي: معيار العقوبة أو الجريمة التي يصدر الحبس بشأنها؛ فكلما زادت عقوبة الجريمة كلما قل أثر الحبس الاحتياطي. والمثال على ذلك، القانون المصري الذي اشترط لصدور الأمر بالحبس الاحتياطي أن تكون التهمة جناية أو جنحة لا يقل حدها الأدنى عن سنة . في حين أن بعض القوانين ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما اشترطت أن لا يقل الحد الأدنى للجريمة عن سنتين حتى يصح إعمال الحبس الاحتياطي فيها.

وذهب المشرع العماني مذهباً موسعاً من الحبس الاحتياطي عندما نص في المادة (53) ((... ولا يجوز الأمر بالحبس الاحتياطي إلا إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة معاقباً عليها بالسجن مدة تزيد على ثلاثة أشهر))، بمعنى أن أية تهمة تزيد عقوبتها عن الثلاثة أشهر يجوز أن يحبس متهمها احتياطيا .ولما كنا نمني النفس لأن تكون تلك المادة

موضع نظر في مستقبل الأيام لتتماشى ولتنسجم مع الغاية من الحبس الاحتياطي التي رسمها المشرع في ذات المادة . يفجأنا المشرع بتعديل يطال ذلك المعيار من خلال المرسوم السلطاني الرقيم بـ96/ 2011م والذي نص على التالي ((... ولا يجوز الأمر بالحبس الاحتياطي إلا إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة معاقب عليها بالسجن)). أي إنه تم إلغاء معيار الثلاثة أشهر، مما يعني التوسع في إعمال الحبس الاحتياطي بل إطلاقه على مستوى الجنحة.

ولما كانت (الجنحة) في القانون العماني بدلالة المادة (29) من قانون الجزاء مقروءة مع المادة (39) تبدأ عقوبتها من عشرة أيام وتنتهي عند الثلاث سنوات، فلكم أن تتصوروا متهماً يواجه تهمة عقوبتها شهر أو أقل يعمل على حبسه احتياطيا مدة قد تصل إلى الثلاثين يوماً أو أكثر في بعض الحالات!!. أي أن تتجاوز أو تتساوى مدة الحبس الاحتياطي مع مدة العقوبة الأصلية للتهمة الصادر فيها الحبس. إن الأصل في الحبس الاحتياطي أنه إجراء بغيض يحمل ماضي ملوث، يتناقض مع مقتضيات احترام الحرية الفردية المفترضة وقرينة البراءة المنبثقة من الفطرة البشرية المجبول عليها بني البشر الأمر الذي نرى من خلاله أن هذا التوسع قد يضر بالعدالة ذاتها ويفرغ الإجراء من الغاية التي رسمها المشرع ، وذلك من حيث أنه قد يتحول إلى وسيلة ضغط وإكراه بغية التحصل على دليل الإدانة من المتهم .

والأمثلة على ذلك كثيرة من بينها: أذكر قضية في العام المنصرم بمحكمة مسقط الابتدائية حيث تم حبس المتهمة (أ) احتياطياً لمدة وصلت إلى ما يقارب الـ(48) يوماً، ثم مثلت أمام المحكمة دون أي دليل تواجه به لتعلن

براءتها. وبسؤالها عن آلية التحقيق معها ، أفادت : أنه طيلة أيام الحبس لم تستجوب سوى ثلاث مرات ، وبأسئلة تجتر نفسها. الأمر الذي جعلها تتسائل وبحسرة: لماذا كنت أقبع في الحبس الانفرادي الاحتياطي؟ ما هي القيمة التي أضافها الحبس الاحتياطي على مستوى عدم تشويه الدليل؟!. وأخيراً تقول : من يعوضني عن تلك الأيام السوداء ؟!

إن الحرية الفردية مقدسة ومصونة وليس هناك من مبرر للتضحية بها دون مستوى الحكم القضائي المقرون بكافة الضمانات القانونية. منطلقين من النظام الأساسي ذاته الذي نص على أن الأصل في المتهم البراءة.

ويبرز انعدام الأثر القانوني الحقيقي للحبس الإحتياطي في بعض الجرائم أكثر من غيرها، والمثال على ذلك الجرائم القائمة على تقنية المعلومات، والتي يتجلّى فيها الدليل بشكل كبير من خلال الدليل الفني (التقني) المرتبط بالأجهزة، التي غالبا ما تمثل وعاء الجريمة. وحدث أن حبس (س) احتياطيا لمدة طويلة في جريمة هي نتاج مواقع التواصل الإجتماعي(تويتر) وذلك بعد أن تم ضبط وتحريز أجهزته الإلكترونية (الهاتف + الحاسوب).

ليطرح السؤال الأهم: ما هي الغاية من حبسه احتياطيا ، وقد صارت مفترضات دليل الإدانة في حوزة جهة التحقيق، لا يمكن العبث بها أو تشويهها!!!

إن الإيمان ببراءة المتهم من حيث الأصل، والإيمان بقداسة حرية الإنسان، تحتم علينا إعادة النظر في الصياغة التشريعية للحبس الاحتياطي، حتى لا يكون أداة بطش في يد طالبي الحقيقة دون قيد الإجراء.

هل نحن بحاجة إلى حوار وطني؟[13]

أمامة اللواتية[14]

يعتبر الحوار من أهم الأدوات الفعالة في التفاوض السياسي، ونبذ الخلافات والتوصل إلى اتفاق وانسجام حول القضايا التي تشكل محور اهتمام السلطة والمواطنين. فما أهمية قيام حوار وطني يشمل جميع الأطراف في السلطنة؟، وهل نحن بحاجة إلى مثل هذا الحوار أساسا؟، وهل يمكن أن تساهم وسائل التواصل الاجتماعي- كما يؤيد البعض- في خلق وإدارة مثل هذا الحوار؟. للإجابة على هذه الأسئلة المكتنفة لبعض المفاهيم السياسية علينا أن نتناول الجوانب الآتية : مفهوم الحوار الوطني، والقضايا التي تشكل محورا للحوار الوطني، ودوافع الحوار الوطني، وشروط قيام الحوار الوطني، ودور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الحوار، وأخيرا دور وسائل التواصل الاجتماعي في هذا الحوار.

وفيما يتعلق بمفهوم الحوار الوطني يعرف الدكتور عبدالله بن ناجي آل مبارك الحوار الوطني على أنه " الحوار الذي يجري بين أبناء المجتمع لمناقشة القضايا الوطنية من خلال مؤسسات المجتمع المدني أو الأمني، وقد يكون في مؤسسة عامة تعنى بالحوار الوطني".

نجد أن التعريف السابق يركز على جانبين مهمين وهما القضايا الوطنية التي تشكل محورا للنقاش ، ودور مؤسسات المجتمع المدني او الأمني

(13) نُشر في العدد الخامس، 1أكتوبر/تشرين الأول 2013

(14) كاتبة ومختصة في قضايا الإعلام.

في هذا الحوار. وبالنسبة للجانب الأول فمن خلال الاطلاع على بعض تجارب الدول العربية في قضايا الحوار الوطني، نجد ان معظم القضايا التي تشكل مادة للحوار والنقاش تصب في دعم الوحدة الوطنية، ونبذ التفرقة والخطابات الفكرية والمذهبية المتشنجة والمحرضة. وأجزم أن هذه القضايا بعيدة – ولله الحمد– عن مجتمعنا العماني، وأن هناك حرصا داخليا لدى الأفراد والمسئولين على تجنب كل ما يثير وحدة وأمن السلطنة. إلا أن هذا لا ينفي حاجتنا لمناقشة مجموعة من القضايا الوطنية المهمة وخاصة القضايا الاجتماعية والاقتصادية بالذات. نعم هناك أسباب عديدة تجعلنا نطالب بان يكون هناك حوار شامل حول قضايا مهمة وملحة، وهي بالفعل ضرورية إلى درجة أن تجاهلها قد يؤدي إلى تزايد السخط وعدم الرضا لدى المواطنين. وقد تكون أساليب التعبير عن هذه المشاعر السلبية مقلقة بالنسبة للحكومة، كتكرار الخروج في تظاهرات أكبر تأثيرا أو اعتصامات أو مطالبات واسعة الصدى لدى المجتمع العماني، وحينها قد تلجأ الجهات المختصة إلى ممارسات سلبية للتعامل مع هذه الأحداث، وهو ما سيكون محفزا لمزيد من السخط وعدم الاتفاق.

إذا، ما هي القضايا الملحة التي نحتاج إلى إجراء حوار وطني حولها. ما هي القضايا التي يعتبر تجاهلها وعدم الجدية والجرأة في طرحها وعلاجها كالقنبلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر في أي وقت؟. وقبل ذلك، ما الذي يجعلنا نجزم أننا في حاجة إلى مثل هذا الحوار أساسا؟

أعتقد ان المتابع لشبكات التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالشأن العماني لا يمكن أن يغفل عن حالة نفسية عامة تسود لدى العمانيين

وهي أننا نملك أكثر مما يملكه الآخرون، ولكننا رغم ذلك لا نجني ثمار ما نملكه من النواحي التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. لدينا الكثير ولكنه ضائع، مجهول ومهدور. هذا الاحساس يولد شعورا من الاحباط ، آمال مخيبة وعدم رضا، وفقدان الاحساس بالعدالة الاجتماعية والأمان الاجتماعي، وعدم الثقة في الدولة، وتشكيك وسخرية مستمرة من قراراتها ومشاريعها!. نعم.. هذه المشاعر السلبية تجاه السلطة والمسئولين لا يمكن أن تخلق علاقة سليمة وايجابية بين الطرفين تقوم على الاحترام وتحقيق المصالح المشتركة للطرفين، بل إنها في تصعيد مستمر، وتؤدي إلى ردود فعل غير مناسبة في بعض الاوقات كالهجوم الشخصي واللجوء إلى السباب والشتم كطريقة لتنفيس الغضب والإحباط.

القضايا التي اعتقد انها بحاجة إلى نقاش جدي وصريح تتركز فيما يلي: الكيفية التي يتم بها توزيع الثروات في البلد ، وما هي حدود الامتيازات والهبات التي يتحصل عليها الوزراء والمسئولين في الدولة؟. وما هي أوجه انفاق الاموال العامة، وكيف يتم صرفها من أجل حالات تتعلق بمسئولي الدولة؟. وهل الثروات في البلد ملك للمواطنين أم ملك للسلطة؟.

إذا كانت هذه الثروات ملكا للسلطة تتصرف بها وتديرها كيفما تشاء؛ فإذا لا مبرر لترديد شعارات الوطنية وحب الوطن والأمن والأمان وغيرها، ففي هذه الحالة يمثل المواطنين – وهم الاغلبية – مجرد عالة على الدولة ولا يملكون فيها حقوقهم كاملة ، وبالتالي لن تنجح الدولة في تذكير المواطنين بواجباتهم تجاه الدولة أو بتنمية حس المسئولية

الاجتماعية. وإذا كانت هذه الثروات حق مشتركاً لكل من يقيم على هذه الأرض؛ فإنه يصبح من حق المواطن معرفة كيف تدار ثرواته، وكيف يتم صرفها، وما هي الضمانات التي يتم تقديمها في سبيل عدم حصول تجاوزات في إدارة وصرف هذه الثروات، إلى جانب مراقبة الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية، وعقد صفقاتها وأدائها وتأثيرها على الدولة سواء تأثيرها على المواطن او البيئة حوله.

من القضايا الملحة أيضا غياب الكفاءات واعتماد المحسوبية، وغياب العدالة الاجتماعية بين موظفي الدولة من مختلف الوزرات والوحدات الحكومية من حيث مساواتهم في الهبات والامتيازات والحوافز التي يحصلون عليها. وبالتالي لا بد مثلا من سن التشريعات التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويعتبر ديوان البلاط السلطاني أوضح الامثلة على ذلك من حيث تمتع المنتسبين إليه بميزات تفوق أقرانهم في الوزارات الأخرى. تدهور القطاعات التعليمية والصحية برغم توفر الامكانيات المادية الجيدة ووجود كفاءات بشرية إلا اننا لم نوفق في ايجاد الترياق الملائم لوقف هذا التدهور. إلى جانب الفساد المستشري في الدولة في كل النواحي تقريبا وغياب المحاسبة والعقاب للمخالفين. وأبرز الأمثلة على ذلك: هو ما يتكشف بين فترة وأخرى عن قضايا توزيع المساكن والأراضي والتلاعب الذي يتم فيها دون معاقبة المسئولين عنها مما يشجع على الفساد ، فالعقوبات لا تعتبر رادعا إذ كانت دون مستوى الجرم المرتكب، والجزاء لابد ان يكون من جنس العمل، وإلا أعتبر مخاطرة وثمنا يمكن دفعه لارتكاب المزيد من المخالفات وتكديس الثروة والاموال. غياب الاهتمام والعدالة في تطوير المناطق والمحافظات ورفدها بالمشاريع الترفيهية والتثقيفية وربما محدودية الخدمات المتوفرة فيها.

من المهم جدا ونحن نتلمس طريقنا في قضية الحوار الوطني هو التوقف عند الشروط التي تضمن نجاحه ومن أهمها إقرار السلطة بادئ ذي بدئ برغبتها الجادة في إنجاح مثل هذا الحوار. ورغم ان السلطة قد لا ترى أنها بحاجة إلى إجراء مثل هذا الحوار كونها الطرف الأقوى في المعادلة، إلا أن هذا الحوار لا يحقق فقط مطالب المواطن؛ ولكنه ضروري لاستقرار السلطة وتقويته محليا وخارجيا. يبقى التخوف من عدم التزام الاطراف المشاركة بالشفافية والصراحة قائما خاصة في مجتمع يحتفي بشكل كبير بالترويج الإعلامي والدعائي لأنشطته الوطنية ويهدر في سبيلها اموال الدولة ومواردها حتى قبل تحقق أي هدف منها بشكل ملموس.

وإذا ما أتينا لدور مؤسسات المجتمع المدني فإننا نجد أنها تتحمل مسئولية إدارة مثل هذا الحوار مع السلطة، ولكن بغياب هذه المؤسسات أو وجودها بصورة شكلية؛ فإن الأفراد لن يجدوا من يحمل صوتهم ومطالبهم ليناقشها بشكل قانوني وعقلاني. اللجان التطوعية ولجان حقوق الانسان مثلا وغيرها لا يجب ان تكون مرتبطة بالحكومة، ولا يجب أن يكون العاملين فيها ممن تربطهم مصالح مشتركة مع السلطة؛ مما قد يؤدي إلى تضارب المصالح فلا بد من استقلالية هذه المؤسسات ومن يقوم بإدارتها. وحين نقول باستقلالية هذه المؤسسات فإنه يجب التذكير ان اقصاء الناشطين فيها سواء بالتجاهل الإعلامي أو بالإقصاء الوظيفي والاجتماعي لا يجب أن يمر مرور الكرام، ولا بد من ضمانات تحمي الحقوق الشخصية للناشطين والحقوقيين.

وفيما يتعلق بدور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق وإدارة الحوار

الوطني فإن توجيه مثل هذا السؤال أساسا يلقي بظلال قاتمة على دور وسائل الاتصال التقليدية. فما الذي يجبر المهتمين إلى اللجوء الى وسائل التواصل الاجتماعي والصحف الالكترونية لمناقشة مثل هذه القضايا؟. أليس لأن الوضع الإعلامي لا يوفر مساحة مشابهة لإجراء مثل هذا الحوار؟. أليس لأن قرارات وزارة الإعلام عملت طيلة السنوات الماضية على تقييد وسائل الاتصال المحلية التقليدية فيما يجب أن تنشره وما يجب أن تتغاضى عن نشره؟ إذا كيف نتوقع نجاح أي حوار وطني إذا كانت هناك قيود ما زالت تمارس على اهم وسائل الاتصال والحوار ذاتها؟

ومن جهة أخرى، فإن وسائل التواصل الاجتماعي قد تساهم بالفعل في الدعوة إلى الحوار الوطني ووضع أجندته وأولوياته وتوعية المواطنين بقضايا اساسية مهمة في المجتمع. ولكن يبقى السؤال إلى اي مدى يمكن ان تلتزم هذه الوسائل بالحوار الجاد والهادف دون أن تسقط في فخ التراشق والصراع اللفظي والإساءة والشتم؟. ويؤسف القول أنه ليست جميع الفئات المشاركة في هذه الحوارات قادرة على الالتزام باحترامها، والاحتفاظ برصانتها ولغتها المعتدلة في التبليغ عن أهدافها، وليست جميعها تتميز بالوعي والنضج والمعرفة والقدرة على إدارة حوار على مستوى وطني ، خاصة حين تتداخل الشائعات والقيل والقال مع الحقيقة، ومن ثم تنتشر في فضاءات واسعة حقائق رمادية تترك تأثيرا سلبيا مضاعفاً. وبالتالي أجد ان التواصل الشخصي على مائدة واحدة وجهاً لوجه هو أفضل السبل لمناقشة قضايانا ومشاكلنا.

التنمية والتقدم في السلطنة: بين الحلم والحقيقة[15]

د.حمد الغيلاني[16]

ما أجمل الأحلام، وما أروع الأوهام إن كانت تسدي لك واقع بهياً، ومستقبلا ورديا، منفصما ومنفصلا عن ما تعيشه وتعايشه من حقيقة، وما أشد ألم الواقع وما ينذر به في المستقبل إن كان قائما على كشف التزييف والترقيع والأوهام، وإظهار الوجه الحقيقي لما نحياه لا ما نتمناه وفق أسس علمية سليمة، وحقائق لا تعرف التسويف والتحريف والتغليف. إن الحقيقة ليس لها علاقة بالتفائل والتشاؤم، وليس لها علاقة بالألوان البيضاء والسوداء وغيرها، كما أن التزييف لا يقدم لك واقعا أجمل ولا مستقبلا أرقى، والحقيقة رغم مرارتها؛ إلا أنها لو أُخذت بعين المتأمل الباحث عن الحق، والعامل من أجل البناء والرقي؛ لكانت هي الأجدى ولا ريب.

إن المتأمل بعين الحياد والواقعية لما يعيشه عالمنا العربي الاسلامي من انتكاسات وانكسارات، وتشرذم وتبعية وانغلاق، بل وحروب ودمار وانهيار، ومع تشابه واقع عالمنا العربي من الخليج إلى المحيط في كل تفاصيله الاجتماعية والثقافية والسياسية والاعلامية وغيرها؛ فإنه من الأجدى أن نلتفت إلى أنفسنا قليلا، وأن نُزيل عن وجوهنا الألوان والاصباغ الصناعية الوهمية المضللة التي ترسم لنا المثالية والتقدم والرقي والانفتاح والتسامح والخصوصية وغيرها من المصطلحات

(15) نُشر في العدد التاسع، 27مارس/آذار 2014

(16) كاتب وباحث.

والكلمات التي تؤكد انفصالنا عن الزمان والمكان، وعن واقعنا وواقع العالم من حولنا، ونعود لنكتشف أننا لسنا مختلفين عن بقية الكائنات البشرية المتواجدة من حولنا أو على وجه البسيطة، وأننا نعاني من نفس ما تعانيه المجتمعات من حولنا والمجتمعات الأخرى في الوطن العربي الكبير والعالم أجمع، بل أننا لا نقل عنهم تأخرا ورجعية في كثير من مجالات الحياة المختلفة.

إن الانفصام عن الواقع أشد ألما من الاندماج والتعمق فيه؛ لأن الصدمة قد تكون أشد حين نرى أنفسنا في المستقبل ودون أي مقدمات ونحن نعيش نفس الواقع الذي يعايشه غيرنا الآن، أو عندما نكتشف أننا ما زلنا في فترة التيه، وأننا ندور حول أنفسنا، أو أن العالم المتحضر قد سبقنا بسنوات ضوئية، وأننا قد أهدرنا أوقاتنا وثرواتنا بالتغني في أوهام الماضي وتجميل الحاضر والمستقبل.

أسس التقدم معروفة ولا تحتاج إلى مزيد عناء، وبناء الدولة المدنية الحديثة التي تقوم على قواعد راسخة ثابتة ومتينة معروفة أيضا وفي المقابل، فإن أسس الدولة الهشة المتداعية معروفة أيضا، وهي لا تقوم على التغني بالماضي العريق، ولا التقدم المزعوم، ولا التفرد الموهوم، وإنما لها جوانب قانونية وسياسية واجتماعية وثقافية وعلمية واجتماعية ودينية واقتصادية متعارف عليها، كما أن هذه الجوانب وفي كثير من مجالاتها يمكن تحليلها وقياسها عمليا وفق معطيات وأرقام وحقائق، يُستخلص منها مدى قرب أي دولة من التقدم أو التخلف، وهنا يجدر بنا الانتباه إلا أنه ليس بالإمكان مطلقا وتحت أي ظرف قيام دولة مدنية حديثة متقدمة على أسس واضحة وصريحة من التخلف إن لم يكن

جميع المجالات المذكورة آنفا مهما حاولنا الهروب عن الواقع في عالم التجميل والامنيات الوردية.

ولعل أهم الجوانب التي تحتاج منا مراجعة وتحليل وتدقيق الجوانب القانونية والدستورية التي تقوم عليها الدولة المدنية الحديثة هو تمكين السلطنة من حرية التعبير والعدالة الشاملة والمساواة، والجوانب الثقافية والاجتماعية والدينية والتعليمية والاعلامية التي تعتمد على التعددية الفكرية وترسيخ قيم المحبة والإخاء والتسامح، ونبذ الفكر الإقصائي المتطرف الذي ينبش في الماضي، ويعمّق الفرقة والخلاف، وينشر الأحقاد والفتن بين أبناء الدين والوطن، كما أن الجوانب الاقتصادية بما تحويه من مجالات شتى زراعية وصناعية وسياحية ومائية، وخطط واستراتيجيات للتنمية تحتاج منا إلى مراجعة أيضا، بالإضافة إلى القضايا الأخرى التي تدخل في إطار بناء الدولة المدنية الحديثة ومنها خطط التعليم والتعمين والتوظيف ومحاربة الفساد وغيرها، وكل تلك الجوانب الأخيرة تعتبر مؤشرات ملموسة يمكن قياسها والتحقق منها، وفق أرقام وبيانات ومعطيات معروفة.

إن إعادة النظر في واقعنا الحالي، وتقييمه وفق أسس علمية شاملة تشمل الجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية يتطلب تضافر العديد من الأشخاص والمؤسسات، ويتطلب جهدا كبيرا يشارك فيه باحثون وخبراء مختصون، ومؤسسات رسمية ومدنية، حيث يتم من خلاله مناقشة جميع القضايا المتعلقة ببناء الدولة الحديثة، ويُتطرق خلاله الى تقييم جميع الطرق والوسائل واللوائح والقوانين والأفراد والمؤسسات، ومدى ملائمة كل ذلك مع تطلعات المواطن

وآماله وطموحاته نحو واقع أكثر تقدما ومستقبل أكثر اشراقا.

لقد حاولنا في الفترة السابقة وخلال العديد من المقالات إلى التطرق إلى جوانب التنمية المختلفة، وأهمها واقع التنمية البشرية العمانية وفق المقاييس والتقارير الدولية، ومدى التقدم في المجالات الزراعية والمائية والسمكية والخطط والاستراتيجيات، بالإضافة الى القضايا الفرعية مثل التعمين والتوظيف والتركيبة السكانية وغيرها كثير، وحللنا جميع ذلك وفق معطيات واقعية وأرقام وبيانات، وهنا في هذه السلسلة الجديدة من المقالات نود التطرق الى تقييم واقع الأسس العامة لبناء الدولة الحديثة في بلادنا، ومنها القانونية الدستورية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون الدخول في التفاصيل الجانبية، أو استعراض بيانات وأرقام ومعلومات بعينها حتى لا نشتت القارئ في التفاصيل، وذلك من خلال نشر مقالات تصدر تباعا في هذه المجلة، وتطرح أيضا آمالنا وطموحنا ورؤيتنا لما نحسبه حقا مشروعا ممكن الحدوث من أجل الوصول إلى ما نرجوه ونتمناه جميعا لوطننا وامتنا.

سجونُ الكلمات[17]

إبراهيم سعيد[18]

كلمة السجن

السجن مخصص للخارجين عن القانون، لكن ذلك اختصار مخلٌّ بالحقيقة، ففي السجن أيضاً آخرين، مظلومين، أو حُكم عليهم بالخطأ ربما، لم يخرجوا عن القانون، بل خطأ جعلَ مصيرهم السجن. يشعر الجميع أن العدل ليس بحاكم للسجن، وأن الظلم هو حاكمه.

السجن نفسه، كلمة السجن نفسها، الحبس الفعل، أفق مغلق، حرية مغلولة، ممنوعة من الإنوجاد، حرية ضائقة تعيش في ضيق السجن.

لا يمكن أن أسجن كلمة السجن في مفهوم جامد كمبنى السجن. في رواية (شرف) لصنع الله ابراهيم يُسجن بطل الرواية شرف لأنهُ دافع عن شرفه ضد محاولة اغتصاب رجل أجنبي وتسبب في موته.. ومع فصول الرواية الشيّقة نرى المقيمين في السجن، من المجنون إلى الموظف الكبير الفاسد، يتحول السجن إلى عالم صغير محكوم بهوى الشرطة وأهواء ومخاوف قائد السجن.. السجن عالم معزول خارج العالم المعروف.

****

(17) نُشر في العدد العاشر، 25مايو/آيار 2014

(18) كاتب وشاعر.

تحاول الأنظمة والسلطات سجن الكلمات في مفاهيم أسمنتية مغلقة، لكنها تتحطم مع الوقت تلك السجون الكلامية؛ الكلمات لا يمكن سجنها في السجن المؤبد. بالنسبة للغة تتعلق المسألة بالإشارة للمعنى، والمعنى واسع، بحر، الكلمات مجرد رمز كلامي لا يستطيع أن ينقل كل المعنى، لكنه ينقل العلامة الرمزية للمعنى، وبدون المقدرة الذهنية التي تترجم الرمز يصير الكلام ضرباً من المستحيل، واللغة أشبه بالعملاق السجين.

في رائعة جورج اوريل 1984 يقوم الحزب الحاكم بإصدار قواميس سنوية لمعاني الكلمات، يتم اختصار الكلمات واللغة والحروف، بتلك الطريقة يتحكم النظام في المفاهيم العقلية لدولة اوقيانيا ويصرح أحد العاملين في ذلك القسم لبطل الرواية وينستون سميث أنهُ في المستقبل سيصبح التفكير بالخروج على النظام مستحيلاً، لأن الفعل نفسه لن يعود له وجود فكري لغوي، وبالتالي سينتفي وجوده الموضوعي.

****

كلمة إرهاب

منذ عقد تحاول الولايات الأمريكية المتحدة تجديد حبس كلمة الإرهـاب في سجنها، ليصبح معنى الإرهـاب متعلقاً بالجماعات الإسلامية المتشرذمة في الخفاء، المختبئة في الكهوف، في ظلام الصحراء، تدبر التفجيرات والأعمال الإرهابية في الأماكن العامة؛ ومن الواضح طبعاً أن ذلك التعريف يجعل من السهل على أي شخص، ومجموعة، أن يصبح إرهابياً، لا يحتاج الأمر لأكثر من سلاح متفجر

وأهداف سهلة. أليس من الواضح أيضاً أن في ذلك السجن المفهومي إغراء لتفريخ المزيد والمزيد من تلك الجماعات؟! وتلك الكوارث؟!

قبل ذلك كان الإرهـاب يشمل أطيافاً متنوعة من منظمة التحرير الفلسطينية حتى الجيش الايرلندي، ينطبق على شخصيات شهيرة كياسر عرفات، كارلوس، نلسون مانديلا، تشي غيفارا؛ وبالنظر إلى النتائج اليوم نعرف أن كلمة الإرهاب سجينة في كل ما هو ضد السلطة الحاكمة، مثلاً فجأة يتحول الإخوان في مصر من حزب حاكم إلى منظمة إرهابية، فقط لأن السلطة الجديدة تعاديها. وكما أوضح تولستوي مرة فإن السلطة الجديدة تقوم بمصادرة الإرهاب لاستخدامها الخاص.

لا احد يطلق كلمة الإرهـاب على إلقاء القنابل القاتلة أو اطلاق الصواريخ على المدن وقتل الأبرياء بالجملة، مثلما هي عادة أمريكا الدائمة، كما في بغداد وكابول، ومؤخراً في اليمن بلعبة طائرتها القاتلة التي بدون طيّار؛ وكما تفعل اسرائيل كل سنتين في غزة.

صارت أفعال الأنظمة والسلطات القوية ضد الضعيفة فوق الإرهاب، نوعاً من تنفيذ العدالة الإلهية!! ونفس الأفعال حين يقوم بها الصغار والضعفاء ارهابا.

ما هو الشعور العالمي بعد أكثر من عشرة أعوام من تقييد الإرهاب بالإسلام، ألا يضجّ العالم من هذه الديانة التي تفرّخ الإرهابيين في كل مكان!! هل صار العالم يضيق بالمسلمين؟ على الأقل بالإرهاب الديني؟ الإسلامي؟ حتى وإن كان معظم الإرهابيين المشاهير يعيشون أو عاشوا في الغرب، ها هم المسلمون أنفسهم يقولون أن هناك إرهاب

في دينهم، هل هناك نجاح أكبر؟!

الإرهاب كلمة سجينة سياسية تستخدم كلعبة، لتبرير قتل الأعداء، داخل أذهان الجماعات صار الإسلام ديناً إرهابياً، سُجنت الكلمة وتم شحنها بمعنى محدد، والصاقها بالأهداف، ومع التركيز باستمرار على نفس المعنى، نفس الروابط الفكرية، القرابة اللغوية صارت النتيجة واضحة. هكذا أينما يحدث تفجير في هذا العالم يصبح الإسلام هو المتهم الأول، بتلقائية مقرفة..

الإرهاب مجرد مثال على كلمة سجينة بالقوة..

****

كلمات بسلاسل

يراد في هذا العالم أكثر فأكثر ربط المفاهيم بكلمات سجينة، يتم إغراق الذهن بشكل مفرط، يسبب الغثيان أحياناً، يشتكي الأسوياء منه ، نوع من السيل الإعلامي، لا يتوقف، كلما طالب أحد بتوقفه زاد، عالم غسيل المخ بالقوة، بطوفان من الإغراق الكلامي والصوري الذي يركز على نفس النقطة، ترويض العقل، ضرب الدماغ، تعزيز مبدأ اللذة والعقاب، للحصول بالقوة على النتيجة، كما تفعل إعلانات الشركات، إغراق العالم بصور البيبسي، بكوكا كولا الكلمات.

لا أحد يحسب حساباً للطبيعة، هذا كلام قديم لكن من المهم تكراره، لا يكترث أحد للطبيعة بشكل عام، وللطبيعة الإنسانية بالأخص، يظن الجميع أنهم يعرفون كيف يحكمونها بالخوف، مع ذلك فإن الطبيعة

ترتد، تشذّ، تكبر وتتجاوز، ما وراء الحدود المعروفة، تتجاوز السجن الضيق، تخرج من الإطار.

السجين جسدياً داخل السجن، أما روحه ففي أشد حالاتها انفلاتاً، ترفض السجن، تلوذ دوماً بأقرب الناس وأفضل الذكريات، ترفض أن تسجن. أحلام الكلمة أكبر من جسد الحروف.

****

أين يمضي هذا العالم الذي يبيد نفسه؟ يسجن ذاته، يكفّر نفسه داخل ايديولوجيا ضيقة، الأرض الواحدة تنقسم لأوطان، الله ينشطر لأديان، البشرية والإنسانية تنقسم لجنسيات، الأمم تنقسم لقبائل، الأديان لمذاهب وفرق، تلعب كرة النار.

الكراهية تصبح وقود العالم، الفهم يتم العبث به، يتم تفجير الحب باستمرار، التفاهم منطقة محرّمة، ومحبة البشر يتم اغتيالها، وإعدامهما عالم الأفكار يتم إخفاؤه عن الناس، لأن لا يفتضح أصل الأفعال وغرضها؛ مع ذلك فالنوايا واضحة في الأفعال، والأفعال مجرد ترجمات.

****

والآن:

ما أصل كلمة المواطن؟

معنى؟ مفهوم؟ جواز سفر؟ فكرة؟

هل المواطن كلمة سجينة لمفهوم الدولة الحديثة؟

أين الوطن؟ أهو الرقعة الجغرافية التي خططها وقسمها المستعمر؟!

أتحتاج كلمة الوطن الى قيود جديدة في سجنها؟!

الا توجد حقوق للكلمات والأفكار؟!

قانون الجنسية في سلطنة عمان: الجزء الأول[19]

سعود الزدجالي [20]

قراءة تحليلية

سنتناول في سلسلة المقالات[1] التي نكتبها لمجلة مواطن قضية الجنسية وقوانينها في سلطنة عمان، وما يتعلق بها من مفاهيم والتي من الضرورة أن تكون مفهومة؛ لإيجاد مجتمع مدني يفقه حدود المواطنة وأطرها. وسوف نقف بشيء من التحليل على ما طرأ على التشريعات العمانية بشأن الجنسية من تطوير وتغيير اقتضتهما الظروف المدنية والاجتماعية والتاريخية. كما نقف على مفهوم الجنسية في الأدب القانوني، وشروط قيام الجنسية في العرف السياسي والقانوني، ونتسائل: هل الجنسية وتنظيمها شأن خاص بالدولة؟ وما المصادر التي تجعل اختصاص الدولة بالجنسية شرعيا وواضحا؟ وما المسائل الأولية اللازمة كشروط لوجود الجنسية؟ وما القيود التي تُفرض على الدولة في تشريعات الجنسية؟. كما نقف على ظاهرة انعدام الجنسية كإشكالية، وما يتعلق بها من تفادي المشرع لهذه الظاهرة مغبة عدم الوقوع فيها؛ وهل توجد هذه الظاهرة في السلطنة واقعيا؟ وما أسبابها؟. كما ونقف على الجنسية بحكم القانون: أصلية ومكتسبة، وعلى حالات الجنسية بالتبعية بمقتضى روابط الزوجية، وما يتعلق بها من وضع المرأة العمانية

(19) نُشر في العدد الثاني عشر،18 أغسطس/آب 2014

(20) كاتب وباحث.

في التشريعات، وعلاقتها بالاتفاقيات الدولية والرؤية المدنية، ونطرح التساؤلات حول الإمكانات القانونية للدخول في جنسية سلطنة عمان وشرائطها؟ وما الآثار المترتبة على اكتساب الجنسية؟ كما نعالج قضايا استرداد الجنسية وردِّها، وعلاقتها بالأبناء القصّر على اعتبار وجود علاقة زوجية وانتهائها أو التنازل عن الجنسية بالإرادة، ونعالج بشيء من التحليل فقد الجنسية العمانية، وإسقاطها وما يتعلق به من ملابسات قانونية تلامس أمن الدولة وكيانها السياسي، وأخيرا المنازعات القانونية بشأن الجنسية وجهات الاختصاص والعقوبات.

وقبل الدخول في مفهوم الجنسية؛ يمكننا أن نتساءل: ما علاقة الجنسية بالمدنية والديمقراطية؟

إن الديمقراطية تعني- فيما تعنيه- احترامَ الآخر في انتماءاته العرقية والنوعية واللغوية وغيرها على اعتبار إنسانيته؛ فالديمقراطية آلية للارتقاء الفردي والجمعي إلى المواطنة، وفي إطارها يتراجع الخوف على الجماعات من الطائفية وسائر الانتماءات المختلفة[2]، وأبسط معاني المواطنة هو أن تكون عضوا في مجتمع سياسي أو دولة محددة. والقانون يؤسس الدولة ويخلق انتماءك بواسطة الجنسية إلى ذلك المجتمع، ويخلق المساواة بين الجميع، ويُرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة، و(رابطة الجنسية) هي المعيار في تحديد المواطن[3]؛ فالقانون بكافة مبادئه يصهر المواطنين في بوتقة واحدة وينظمهم بأسلوب إنساني أساسه الاحترام والعدل والمساواة والحرية، وعلى أساس الجنسية فقط؛ يتمتع المواطن بكافة الامتيازات التي يتمتع بها المجتمع المدني[4]. عليه يمكننا أن نضع التحديدات

العلمية لمفهوم الجنسية، ومن بينها[5]:

- أنها رابطة سياسية بين الفرد والدولة أو رابطة سياسية بمقتضاها يغدو الفرد عنصرا من العناصر المكونة، بصفة دائمة للدولة. ويركز هذا التحديد -كما نلاحظ- على الزاوية الموضوعية باحتسابها نظاما سياسيا يصل الفرد بالدولة؛ فالجنسية هنا من روابط القانون؛ لأن الدولة في الأصل تنشأ من الرابطة القانونية وروحها، وهي تُنشئ الجنسية وتُضفي عليها من روحها ووجودها.
- وتنظر طائفة أخرى إلى الجنسية باعتبار الفرد؛ فهي رابطة قانونية بين الفرد والدولة. إذ تقوم بربط الفرد بدولة ذات سيادة، ويصبح الفرد – قانونيا- من رعاياها؛ فهي نوع من الانتساب إلى الشعب المكون للدولة، وعليه فإن هذه الصفة القانونية تؤثر على قدرة الفرد في كسب الحقوق في دولة محددة تمييزا له عن الأجنبي الذي لا ينتمي إلى الدولة. وأعتقد أن توافر الشرطين: القانوني والسياسي ضرورة ملحة في إعطاء رابطة الجنسية قوتها المدنية والإنسانية.

وفي سلطنة عمان يتم التعامل مع المواطن باعتبار جنسيته العمانية في الصعيد القانوني، ولا توجد درجات في هذه الجنسية سواء أكانت أصلية أم ممنوحة؛ فلا يوجد مواطن من الدرجة الأولى، وآخر من الدرجة الثانية في إطار التشريعات. وفي هذا السياق، يجب تجنب الخلط في ما يتعلق بأنواع الجوازات؛ لأن الجواز حسب المادة (2) من قانون جواز السفر العماني الصادر بالمرسوم السلطاني (69/ 97): "وثيقة رسمية تعطيها السلطات العمانية لرعاياها الراغبين في مغادرة الأراضي العمانية، والعودة

إليها إثباتا لهويتهم إزاء السلطات المختصة". وعليه فإن أنواع الجوازات العمانية تتبع المفهوم السابق في المادة (2)، وحددتها المادة (3) بستة أنواع، وهي: الدبلوماسي، والخاص، وجواز السفر لمهمة، والجواز العادي، ووثيقة السفر المؤقتة، وتصريح المرور البري المؤقت؛[6] ولكن قد يظهر بعض الخلل التشريعي والاجتماعي؛ فإننا سنضع بقعة ضوئية على بعض الإشكالات والتحديات التي تخرق هذه المبادئ؛ ففي النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني (101/ 96) الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة)، تأتي المواد (15-17) بنصوصها كالآتي:

- الجنسية ينظمها القانون، ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون.
- لا يجوز إبعاد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة إلى السلطنة.
- المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي.
- وبالتأمل في المواد الواردة من حيث عموم معانيها؛ نجد أنها كافية إلى حد ما للحفاظ على (رابطة الجنسية) بين المواطنين دون اعتبار لانتماءات أخرى، ولتنظيم المادة (15) التي تتمثل في قانون الجنسية العمانية، علما بأن مراسيم الجنسية صدرت قبل النظام الأساسي للدولة الذي يعد بمثابة الدستور إلا أن المرسوم السلطاني الأخير،

والمراسيم حسب تسلسلها الزمني كالآتي:

1. قانون الجنسية العمانية (قانون رقم 1 لسنة 1972) بتاريخ النفاذ 27/ 4/ 19972م.
2. المرسوم السلطاني رقم (3/ 83) بقانون تنظيم الجنسية العمانية، ويتضمن تسع عشرة مادة بتفاصيلها.
3. المرسوم السلطاني رقم (5/ 86) بإجراء تعديلات في قانون تنظيم الجنسية العمانية، حيث وردت تعديلات في سبع مواد من المرسوم السابق.
4. المرسوم السلطاني رقم (58/ 93) بالتفويض في إصدار أحكام زواج العمانيين من أجانب، وتعديلات في قانون تنظيم الجنسية العمانية، حيث يتكون المرسوم من شقين: يتمثل الأول في ما يتعلق بزواج العماني بأجنبية، والآخر يتمثل في طرح ملحق جديد بشأن الجنسية العماني وإلغاء المرسوم (5/ 86).
5. المرسوم السلطاني رقم (95/ 94) بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجنسية العمانية والذي نص على تعديل البند (2) من المادة (1).
6. المرسوم السلطاني رقم (72/ 99) بتعديل قانون الجنسية العمانية.
7. المرسوم السلطاني رقم (38/ 2014)؛ بإصدار قانون الجنسية العمانية، وهو يلغي العمل بالقانون السابق (3/ 83)، وسوف

نحلل تباعا الفروق الشكلية والجوهرية بينهما.

ويمكن بإيجاز ملاحظة الآتي من خلال القانون سواء أكانت الملحوظة سلبية أم إيجابية:

1. لا توجد في السلطنة ما يمكن تسميته بظاهرة (البدون) في الظاهر الإحصائي، ولكنها موجودة في الواقع[1]، وقد توجد بعض الطلبات العالقة في وزارة الداخلية تتعلق بالمواطنات العمانيات اللاتي تزوجن من أجانب في فترات سابقة.
2. توجد مشكلة تعد مخالفة لحقوق الإنسان وهي تتعلق بالإقصاء خارج المواطنة، وقد ظهرت في المادة السابقة (الجنسية ينظمها القانون ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون)، وسوف نقف على إشكالاتها وملابساتهافي قادم المقالات.

الهوامش:

[1] للمؤلف دراسة حول تحليل قانون الجنسية العماني لجامعة هولندية (غير منشورة)

[2] هاني فحص (2011) الإسلام والديمقراطية مجلة العربي العدد 635 أكتوبر 2011م ص21

[3] سامح فوزي (2007) المواطنة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص9

[4] سعود الزدجالي (2014) المواطنة في سلطنة عمان: الإنسان في جدلية العلاقة مع السلطة. بيروت: دار الفارابي، ص151

[5] عكاشة محمد عبدالعال (2003) أحكام الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة مقارنة). دبي: أكاديمية شرطة دبي، ص15-16

[6] شرطة عمان السلطانية (2010) موسوعة القوانين الجزائية الخاصة. مرسوم سلطاني رقم (69/ 97) بإصدار قانون جواز السفر العماني، ص155-157

قراءة في قانون الجنسية العماني: الجزء الثاني[21]

سعود الزدجالي [22]

هدف هذا المقال إلى الوقوف على طبيعة الفروق الجوهرية: الشكلية والمضمونية بين المرسوم السلطاني رقم (3/ 83) بقانون تنظيم الجنسية العمانية، والذي يتضمن تسع عشرة (19) مادة بتفاصيلها، وهو المهيمن الناسخ لقانون الجنسية رقم (1/ 72) الخاص بالجنسية العمانية وتعديلاته، والمرسوم السلطاني (38/ 2014) حول إصدار قانون الجنسية الجديد، ومما تجدر ملاحظته أن المرسوم السلطاني رقم (5/ 86) نص على إجراء تعديلات في قانون تنظيم الجنسية العمانية، حيث وردت تعديلات في سبع مواد من المرسوم السابق؛ لترك تطبيق قانون الجنسية (3/ 83)، غير أننا نلاحظ العودة إلى هذا القانون مرة أخرى بعد المرسوم السلطاني رقم (58/ 93) بالتفويض في إصدار أحكام زواج العمانيين من الأجانب، وتعديلات في قانون تنظيم الجنسية العمانية ؛ حيث يتكون المرسوم من شقين: يتمثل الأول في ما يتعلق بزواج العماني بأجنبية، والآخر في طرح ملحق جديد بشأن الجنسية العمانية وإلغاء المرسوم (5/ 86) والعودة مرة أخرى إلى المرسوم السلطاني رقم (3/ 1983)، وهذا يعني أن القانون السابق دخل حيز التنفيذ مرتين في تاريخه.

ومن الإضافات الجديدة في قانون الجنسية العمانية الجديد

(21) نُشر في العدد الثالث عشر،4 سبتمبر/أيلول 2014

(22) كاتب وباحث.

(38/ 2014) تلكم التقسيمات لمواد القانون؛ بخلاف القانون السابق الذي وردت مواده العامة والتفصيلية بشكل متتابع؛ حيث يتكون القانون الجديد من خمسة فصول: جاء الفصل الأول في التعريفات والأحكام العامة في المواد (1-10)، والفصل الثاني في الجنسية الأصلية واستردادها وموادها (11-13)، والفصل الثالث في منح الجنسية وموادها (14-18)، ويليه الفصل الرابع المختص بفقد الجنسية وإسقاطها وسحبها في المواد (19-21)، ثم الفصل الخامس والأخير بالمادة الوحيدة رقم (22) المختصة بالعقوبات.

ولكي نقف على شكل القانون ومضمونه، سنحاول الإشارة سريعا إلى بعض الفروقات بين العهدين كأمثلة، ولكننا سنعاود التحليل التفصيلي لمواد القانون في المقالات تباعا حسب هدف كل مقال ومضمونه؛ فمثلا (في الفصل الأول المتعلق بالتعريفات والأحكام العامة المشار إليه آنفا؛ نجد المضامين العامة موجودة إذا تجاوزنا المصطلحات الافتتاحية في المادة (1) من القانون الجديد) والتي تعد إضافة جديدة؛ فمثلا ما ورد من نوع الاستثناء بموجب المرسوم السلطاني في المادة (3) من القانون القديم (3/ 83)؛ قد ورد في المادة (8) ولكن حسب موارد القانون وسياق فقراته؛ فالمادة (8) قد جمعت الاستثناءات في فقرة قانونية واحدة وهي تتعلق بالمنح أو الرد، حيث أن المادة (3) في القانون السابق قد اختصت بالمنح لعلاقتها بالمادة (2) من القانون ذاته وهي مادة تجنيس الأجنبي، كما أن المادة (17) من القانون السابق قد حددت المصطلحين: أجنبي و عماني، وما يقصد بهما من حيث الجنس (الذكر والأنثى) من باب التغليب في اللغة العربية.

و نجد الطريقة نفسها في ما يتعلق بالمادة (6) من القانون السابق؛ حيث تنص المادة على أن اختصاص المنح بالمراسيم السلطاني وبصورة فردية؛ فجاءت المادة (7) من القانون الجديد (38/ 2014) بجمع القضايا المتناثرة حول المنح والتنازل والرد والسحب والإسقاط. وفي القانون السابق نجد المادة (15) تتجه شطر الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالجنسية العمانية وعقوباتها وما يتعلق بهذا الجانب من تفاصيل؛ بيد أننا نلاحظ أن القانون الجديد أورد مادة عامة وكلية في الفصل الأول، وهي المادة (4) درء لأي تكرار، وهي متعلقة بعدم اختصاص المحاكم بالنظر في مسائل الجنسية. وقد نجد أحيانا فروقا حول نوع وجود جزء من مادة قانونية في القانون الجديد ضمن مادة سابقة في القديم؛ فمثلا ورد الجزء المتعلق برفض الطلب في مجال التجنيس دون إبداء الأسباب في المادة (3) في الجديد، ولكنها كانت جزئية في المادة (6) من القانون القديم، وهي متعلقة بطلب الجنسية العمانية ومنحها.

وفي الفصل الثاني الذي جاءت مـواده حول الجنسية الأصلية واستردادها؛ نجد المادة (11) في تفصيل صفة العماني، وتحديد معناه بالأصالة. وقد جاء هذا التحديد في المادة (1) في القانون القديم؛ إذ تكونت من (4) فقرات، بينما جاءت المادة الجديدة بـ(5) فقرات، حيث الفقرة (2) تعد إضافة في القانون الجديد، وهي فقرة تعالج ظاهرة انعدام الجنسية لاتقاء وقوعها بالإشارة إلى ظاهرة (البدون)، كما جاءت الفقرة (3) لمعالجة الولادة من الأم الأصلية، حيث أصبح بغير جنسية بشرط الموافقة على الزواج مسبقا. أما الفقرة (4) فهي مطابقة مضمونا مع الفقرة (2) في القانون القديم مع بعض التغييرات بسبب إضافة مواد

وحيثيات جديدة، ونستطيع القول: إن المواد القانونية في القديم (3، 6، 10، 12، 15) مواد متعلقة بقضايا الفصل الأول من قانون (2014) الجديد، وأن المواد (1، 9، 11، 14) في القديم متعلقة بالفصل الثاني من القانون الجديد المختص بالجنسية الأصلية واستردادها، وأن المواد القانونية (2، 3، 4، 5، 7) متعلقة بالفصل الثالث من الجديد المختص بالمنح، والمواد القانونية من القديم (8، 9، 10، 11، 13) علاقتها بالفصل الرابع المختص بفقد الجنسية، وإسقاطها، وسحبها، والمادة (16) من القديم مختصة بالفصل الخامس (العقوبات) من الجديد.

وقبل أن نختم هذا المقال، كان من الضرورة أن نقف على الفصل الرابع من القانون الجديد (فقد الجنسية وإسقاطها وسحبها) والذي اعتقد كثيرون بأنه إضافة جديدة في قانون الجنسية الجديد حيث اقتضته الظروف الحالية، والأمر ليس كما ظنوا وزعموا؛ حيث نجد أن المادة (9) من القانون السابق والمتعلقة بفقد العماني جنسيته درء لازدواجية الجنسية، وهي المادة (19) في القانون الجديد، كما نجد سقوط الجنسية في القديم وهو التجريد في القانون الجديد إذ تم الفصل بينهما بالمادتين (20–21) في الجديد؛ فما كان في المادة (20) من القانون الجديد يتعلق بالفقرات (2–4) من القانون القديم، وجاءت المادة (21) من الجديد مختصة بالفقرة (1) من المادة (13) من القديم المختصة بعنصر الجريمة في مجال التجنيس، وعلاقتها بالفقرة (2) من مادة القانون الجديد، وأما الفقرة (5) من القديم فإنها ترتبط بالفقرة (3) من مادة القانون الجديد، ولكن نستطيع القول إن الفقرتين (4–5) تعد إضافة جديدة. عليه فإن قضية إسقاط الجنسية أو الإقصاء خارج المواطنة ليست جديدة في القانون الجديد، وإنما الجديد أن القراء لم يطلعوا على

قانون الجنسية بسبب أن القراءة في هذه الجوانب في مجتمعنا قراءة نستطيع وصفها أنها موسمية تستجيب للتيار أو المثيرات؛ فأكثر قوانين الجنسية تجعل الحفاظ على كيان الدولة وهويتها ومصالحها ضرورة قصوى للحفاظ على أمن المجتمع من النزعات والأهواء؛ لا سيما أن النظام الأساسي يحدد مفهوم الدولة وصفتها من حيث الانتماء والهوية، ولعلي أبسط هذه القضايا في المقالات القادمة تباعا.

قراءة في قانون الجنسية العمانية: الجزء الثالث[23]

سعود الزدجالي[24]

يرمي هذا المقال إلى تحديد مفهوم العماني "أصالة" حسب تحديدات القانون وعلاقاته المختلفة؛ حيث نظمت المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 3/ 1983 بتعديلاته، الأسس التي يُحدد عليها مفهوم العماني ويتميز بها عن الأجنبي، وفق روابط الدم، والميلاد، أو القيود والحيثيات التابعة لتلك الروابط، وهي كالآتي:

– مادة (1): يعتبر عمانيا:

من ولد في عمان أو خارجها من أب عماني.

من ولد في عمان أو خارجها من أم عمانية، وكان مجهول الأب إذا لم تثبت بنوته شرعا، أو كان أبوه عمانيا، وأصبح فاقد الجنسية.

من ولد في عمان من والدين مجهولين.

من ولد في عمان، وجعل منها إقامته العادية، وكان أبوه قد ولد فيها على أن يكون الأب وقت ولادة الابن فاقد الجنسية واستمر كذلك.

نلاحظ في البنود السابقة من المادة (1) أن الرابطة الأساسية للجنسية العمانية بالأصالة هي رابطة الدم، أو بمعنى آخر يتحدد مفهوم العماني

(23) نُشر في العدد الرابع عشر،14 أكتوبر/تشرين الأول 2014

(24) كاتب وباحث.

برابطة الدم، ومحل الميلاد في أرض عمان بحدودها الجغرافية والسياسية، وحتى نستطيع أن نوجز الحالات المنصوص عليها وفق البنود السابقة؛ حري بنا أن نضع بين يدي القارئ المادة (11) في القانون الجديد، من الفصل الثاني (الجنسية الأصلية واستردادها)، والتي تتكون من الفقرات (1-5)، حتى نستطيع تفصيل هذه المواد فقها شرعيا وقانونيا حسب ما يتاح لنا من مساحة واستطاعة. إذ نصت المادة (11) من المرسوم السلطاني رقم (38/ 2014) على أن:

يعتبر عمانيا بصفة أصلية:

1. من ولد في عمان أو خارجها من أب عماني.
2. من ولد في عمان أو خارجها من أم عمانية، وكان أبوه عمانيا، وأصبح بلا جنسية.
3. من ولد في عمان أو خارجها من أم أجنبية، وكان أبوه عمانيا بصفة أصلية، وأصبح بلا جنسية، شريطة أن يكون زواج أبويه قد تم بالموافقة المسبقة من الوزارة.
4. من ولد في عمان أو خارجها من أم عمانية، ولم يثبت نسبه شرعا لأب.
5. من ولد في عمان من أبوين مجهولين.

ويمكن إيجاز الحالات التي ينص عليها القانون بتعديلاته بشأن الجنسية الأصلية بالآتي:

الحالة الأولى: الميلاد في عمان من أب عماني، وقد اتفق القانون

السابق واللاحق على صياغته كما هو واضح من الفقرة الأولى من القانونين، وإنما تثبت الأبوة أو النسب وفق الأسس الشرعية الواردة في قانون الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 32/ 2997م في الفصل الثاني (النسب والأحكام العامة)، ويأتي تفصيلها كالآتي:

- المادة (70): لا يثبت النسب إلاّ بالفراش، أو بالإقرار، أو بالبينة.

الفرع الأول الفراش:

- المادة (71):

أ- الولد للفراش إذا مضى على عقد الزواج أقل مدة الحمل، ولم يثبت عدم إمكان التلاقي بين الزوجين.

ب- يثبت نسب المولود في العقد الفاسد، إذا ولد لأقل مدة الحمل من تاريخ الوطء، ومثله الوطء بشبهة.

- المادة (72): أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها سنة.

والعقد الفاسد له مفاهيم مختلفة حسب أصول فقهاء الشريعة، ولكن ما يعنينا في هذا المقام الالتقاء بين الزوجين؛ مما يمكّن الحمل، ويمت بالنسب لصاحب الفراش، وقد راعى المشرع العماني مصلحة المولود، وحقوق المرأة، ورفع الضرر، وهي قاعدة كلية في الشريعة الإسلامية تصاحب في كثير من الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية والمعاملات والعقود، وتتناسب مع ميثاق حقوق الطفل في المادتين:

- المادة 7:

1 – يسجل الطفل بعد ولادته فورا، ويكون له الحق منذ ولادته في الاسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان الحق في معرفة والديه وتلقى رعايتهما.

2 – تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقا لقانونها الوطني، والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولاسيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك.

– المادة 8:

1 – تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته، بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره القانون، وذلك دون تدخل غير شرعي.

2 – إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته.

الفرع الثاني: الإقرار

وقد جاء نصا في المادة (73) في بندين، وهما كالآتي:

البند (أ): الإقرار بالبنوة ولو في مرض الموت يثبت به النسب بالشروط الآتية:

1. أن يكون المقر له مجهول النسب
2. أن يكون المقر بالغا عاقلا

3. أن يكون فارق السن بين المقر وبين المقر له يحتمل صدق الإقرار
4. أن يصدق المقر له متى كان بالغا عاقلا المقر.

البند (ب): الاستلحاق: إقرار بالبنوة صادر عن رجل بالشروط المذكورة في الفقرة السابقة.

كما راعى المشرع العماني الإقرار من طرف المرأة المتزوجة أو المعتدة؛ لكن بشرط التصديق من الزوج أو بإقامة البينة على ذلك، وفق المادة (74) ونصها: "إذا كان المقر امرأة متزوجة أو معتدة؛ فلا يثبت نسب الولد من زوجها إلا إذا صدّقها أو أقامت البينة على ذلك" وكما سبق أن أشرنا أن غالب التشريعات بشأن النسب تغلّب مصلحة المتضرر، برفع الحرج والضرر عنه، كما جاءت المواد الآتية:

مادة (75): إقرار مجهول النسب بالأبوة أو الأمومة يثبت به النسب إذا صدقه المقر عليه، أوإذا قامت البينة على ذلك متى كان فارق السن يحتمل ذلك.

مادة (76): الإقرار بالنسب في غير البنوة والأبوة والأمومة لا يسري على المقر عليه؛ إلا بتصديقه أو إقامة البينة.

مادة (77): لا تسمع الدعوى من ورثة المقر بنفي النسب بعد ثبوته بالإقرار الصحيح.

الفرع الثالث: نفي النسب باللعان؛ وعليه تسقط كافة التبعات الشرعية والقانونية، وقد جاء في مادتين هما:

مادة (78) وهي تجيز للرجل أن يلجأ إلى القسم الشرعي لإثبات

واقعة الزنا، ونفي الفراش، والذي على إثره ينتفي النسب. وقد حدد البند الأول من المادة (79) مدة الطعن في النسب واللجوء إلى اللعان بشهر من تاريخ الولادة، أو العلم بها؛ شريطة أن لا يكون قد اعترف بأبوته له صراحة أو ضمنا، وتقدم دعوى اللعان خلال شهرين من ذلك التاريخ، وينتفي النسب باللعان، ويمكن الرجوع عنه إذا كذّب الرجل نفسه. وأعتقد أن مسألة اللعان وهي مسألة فقهية تحتاج إلى مراجعة فقهية دقيقة في ضوء وجود أساليب طبية جديدة؛ للكشف عن نسب المولود بالإثبات أو النفي.

عليه، فإن الحالة الأولى لإثبات المولود العماني، وتمييزه عن الأجنبي تتحدد بقانون الأحوال الشخصية الذي فصل ثبوت النسب الشرعي للمولود القاصر أو البالغ داخل السلطنة أو خارجها، وقد حدد قانون الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (66/ 1999م) طرائق تسجيل المواليد، وتوثيق واقعة الميلاد وفق المواد الواردة في الفصل الثالث من القانون، وهي المواد (13-21) حيث تلخص كافة الإجراءات المتعلقة بتسجيل المواليد داخل السلطنة أو خارجها، وما يتعلق بإصدار وثيقة الميلاد، وتحديد مسؤولية الإبلاغ، والبيانات التي يجب أن يشتمل عليها واقعة الإبلاغ، أو ما يتعلق بالعثور على مولود حديث مع مراعاة قانون الأحوال الشخصية الذي فصلنا الحديث عنه في كل هذه الجوانب.

عليه فإن ثبوت النسب لأب عماني كاف للحصول على الجنسية العمانية بالأصالة وفق البند الأول من المادة، التي ميزت العماني عن غيره.

الحالة الثانية: تتعلق هذه المرة بالأم العمانية، وحقوقها من حيث أصالتها في المواطنة العمانية؛ فيكتسب أولادها المواطنة العمانية على اعتبار أمرين:

الأول: جهالة الأب أو عدم ثبوت النسب بالاعتبارات السابقة التي فصلناها في الحالة الأولى.

الثاني: فقدان الأب للجنسية العمانية؛ فيعتد في هذه الحالة بجنسية الأم مراعاة لمصلحتها ومصلحة أبنائها، ويعد ذلك تميزا واضحا في القانون العماني للجنسية؛ إذ تتم المساواة ودرء التمييز بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وهذا يعني أن اختلال النسب في الحالة الأولى يسوغ الانتقال إلى الحالة الثانية.

بيد أننا نلاحظ أن القانون الجديد قد حذف قيد الجهالة للأب من هذه المادة، وأفرد لها مادة خاصة؛ لتصبح الفقرة نصا كالآتي: (من ولد في عمان أو خارجها من أم عمانية، وكان أبوه عمانيا، وأصبح بلا جنسية)، وهذا يعني أن المولود في عمان من أم عمانية؛ ووصفها مبهم في الفقرة من حيث أصالة جنسيتها، أو أنها قد اكتسبت الجنسية لاحقا بسبب الزواج أو غيره؛ فبما أنها عمانية حين ولادة طفلها؛ فإن هذا المولود عماني أصالتها بسبب جنسية الأم، وجنسية الأب السابقة المفقود؛ ففقد الأب لجنسيته لا يمنع الولد منها.

الحالة الثالثة: وهي مضافة في القانون الجديد، وتتعلق بمن ولد في عمان من أم أجنبية؛ ولكن بإضافة قيدين:

1. أن الأب كان عمانيا بصفة أصلية، وأصبح بلا جنسية؛ أي فاقد

الجنسية دون تحديد لنوع الفقد.

2. أن الزواج بين أبويه قد تم بموافقة مسبقة من الجهة المعنية، وأعتقد أن إضافة القيد الثاني ضرورة قانونية سدا للذرائع.

الحالة الرابعة: فهي تتعلق بميلاد الولد من أم عمانية؛ ولكن النسبة الشرعية بأحد اعتبارات قانون الأحوال الشخصية لم تثبت؛ فالجنسية العمانية لأم المولود يؤدي إلى ثبوت جنسيته العمانية، لأسباب منها:

1. أن الأب عماني، ولكن لم تثبت إليه نسبة شرعية؛ فيبقى الاحتمال قائما.

2. أن الأم العمانية، وإن لم يكن هناك أب حقيقي ثابت النسب إليه كافية؛ لحماية المولود من فقدان جنسيته.

3. أن الميلاد في الأراضي العمانية يعضد الاحتمال الأول بشأن جنسية الأب غير المعلوم.

الحالة الخامسة: يعد الميلاد في الأراضي العمانية مع جهالة الأبوين أمرا مسوغا؛ لمنح المولود المواطنة العمانية وحفظا لحقوقه الإنسانية؛ لأنه ولد في منطقة الجنسية الجغرافية، ويعد الميلاد فيها دليلا كافيا على انتماء أبويه إليها مع افتراض الجهالة أو تحققها.

الحالة السادسة: تراعي ميلاد كلٍّ من الابن والأب في عمان؛ ولكن الأب لسبب من الأسباب فقد الجنسية العمانية واستمر الفقدان، فإن الابن تبعا لذلك يستحق الجنسية العمانية باعتبار أمرين هما: الولادة، والإقامة في السلطنة. وهذه الحالة منصوص عليها في القانون السابق

نصا: (من ولد في عمان وجعل منها إقامته العادية، وكان أبوه قد ولد فيها على أن يكون الأب وقت ولادة الابن فاقد الجنسية واستمر كذلك)؛ لأن القانون الجديد كان أكثر مراعاة للجوانب الإنسانية من السابق.

نستنتج مما سبق:

1. أن البند الأول من المادة الأولى راعى حقوق المولود باعتبار انتسابه إلى أب عماني، بغض النظر عن جنسية الأم ورغبتها، وذلك في القانونين السابق والحالي.

2. أن تغليب مصلحة المولود، ورفع الضرر عنه كان حاضرا في كافة البنود التي فصلناها.

3. أن الحالة الأخيرة راعت ميلاد كل من الابن والأب فاقد للجنسية في أراضي السلطنة، حتى يستحق الابن أن يكون عمانيا بعد الإقامة في أراضيها وهو في القانون السابق، وتم حذفها بعد استيعابها في بنود القانون الجديد.

4. لم يراع القانون حق الأرض أو الدولة كأساس لاكتساب المواطنة الأصلية دون النظر إلى رابطة الدم وجنسية الأبوين؛ إلا ما يتعلق بجهالة الأبوين، أو مراعاة تبعية للرابطة النسبية.

وقد بين قانون الأحوال المدنية في الفصل الثالث من المواد (13-21) كافة الإجراءات المتعلقة بقيد الأطفال في السجل المدني سواء أكان ميلادهم داخل السلطنة أم خارجها، أو كان الطفل شرعيا معلوم الأبوين أو كان معثورا عليه، ويكون قيده حسب اللائحة المرافقة لقانون

الأحوال المدنية ووفقا للشريعة الإسلامية. كما بين القانون الأشخاص الذين تقع عليهم مسؤولية الإبلاغ عن المواليد حسب المادة (16) التي نصت على أن: الأشخاص المكلفين بالإبلاغ عن الميلاد هم:

1. أب المولود إذا كان حاضرا.
2. من حضر الميلاد من الأقارب البالغين الأقرب درجة إلى المولود.
3. من يقطن مع الأم في مسكن واحد من الأشخاص البالغين.
4. الطبيب الذي أجرى الولادة أو غيره من المرخص لهم بالتوليد.
5. مديرو المؤسسات كالمستشفيات ودور الـولادة والسجون والمحاجر الصحية وغيرها من الأماكن التي تقع فيها الولادة.
6. الشيخ أو رشيد المنطقة.
7. الأم.

ولا تقع مسؤولية الإبلاغ على أي من الأشخاص الواردة بالبنود المشار إليها إلا في حالة عدم وجود من يسبقه في الترتيب، ولا يقبل الإبلاغ من غير المكلفين به.

مجتمع بلا معارضة[25]

محمد العجمي [26]

يصاحب تشكل الجماعة الوليدة عادة تيّاران يتنازعان حول الكيفية التي يجب أن تُدار بها الدفة في المسيرة الطويلة لهذه الجماعة؛ تيّار ينزع نحو ضرورة المحافظة على المكتسبات وتراث الآباء الأوائل المؤسسين كسبيل للحفاظ على وحدة الجماعة وتماسكها، وتيار ينزع نحو ضرورة التغيير وعدم التوقف عند أية قواعد عامة أو خاصة من شأنها أن تبطئ المسيرة، وتجمّد طموح الإنسان المتبدّل لتحقيق ذاته. ومن تصارع هذين التيارين تتطوّر المفاهيم والممارسات والفعاليات داخل المجتمع. وخلال ذلك تظهر أنماط معينة للفعل الاجتماعي؛ تحدّد معالم الفعل السياسي والثقافي والتفاعلات الداخلية؛ بحيث يصطبغ المجتمع وخلال مرحلة زمنية معينة بمجموعة من المميزات التي تميّزه عن غيره. وإلى هذا الحد؛ فإن الدولة تسير مسيرة طبيعية تتفاعل فيها السلطة مع النمطين المحافظ الإصلاحي، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن السلطة بطبيعتها محافظة، فالنمط الإصلاحي بمجرد أن يحوز على السلطة؛ فإنه بعد مدة يصبح محافظا، وهكذا مع النمط المحافظ الذي ينتقل ليطالب بالإصلاح والتغيير. كما لو أن الإصلاح متعلق بالدرجة الأولى بفاقدي السلطة.

ويأخذنا هذا الحديث إلى الحالة غير الطبيعية والتي تصيب الجماعة

(25) نُشر في العدد الحادي عشر، 20يوليو/تموز 2014

(26) كاتب، وباحث في القضايا الفكرية والفلسفية.

بالجمود بحيث يتوقف الصراع بين تيارات المجتمع المحافظة والإصلاحية. وما يحصل في هكذا ظرف حضاري أن يتفق الطرفان على المشاركة في السلطة لصالحهما بحيث يبقون على السيطرة لئلا تفلت منهم وتنتقل إلى جهات أخرى، وهكذا يصبح كل من المحافظين والإصلاحيين في صف واحد في مواجهة خصم جديد يحاول أن يجد موطئ قدم له؛ ولكن لا يستطيع بسبب هذا التحالف الخفي الذي تجند له وسائل الإعلام والإنتاج للإبقاء عليه، وهنا يصبح الحديث عن مجتمع بلا معارضة.

عندما نتحدث عن مجتمع بلا معارضة؛ فنحن نشير إلى جهود المفكر الألماني الأمريكي النقدي هيربرت مركوزه الذي كان من أوائل الذين مارسوا النقد على المجتمع الصناعي في سيرورته نحو دمج كل نقد من شأنه أن يصنع التغيير؛ يدمجه ضمن ماكينة الإنتاج بما يحافظ على النظام القائم. فالسلطة الناعمة التي أفرزتها الليبرالية الصناعية استطاعت وبذكاء منقطع النظير أن تستوعب كل الصدمات بمرونتها المفرطة، بحيث أصبحت المعارضة مجرد شكل إضافي يجمل صورة الديمقراطية لا أكثر بدون أن يكون هناك نية عملية لإحداث التغيير في النظام القائم. فأنتجت الإنسان ذو البعد الواحد على حد تعبير مركوزه. وهو ذلك الإنسان الذي أصبح مجرد آلة تستهلك منتجات المجتمع الصناعي تحت ضغط سلطة المجتمع السياسية والإعلامية.

ما يفعله المجتمع الصناعي حسب مركوزه؛ أنه يُعلي من شأن التهديدات الخارجية للإبقاء على القوى المسيطرة على النظام، ويبرّر آلة العنف والحرب لفرض السلام، ويقمع الفرد من أجل زيادة التقدم

والإنتاجية. كل ذلك يتم عبر القوة الهائلة الفكرية والمادية والتي يكتسبها المجتمع كنتيجة للتقدم الصناعي والتكنولوجي، فتصبح سيطرة المجتمع على الفرد أعظم، ويتم القضاء على التطور الحر للملكات والحاجات الإنسانية، ومن هنا يبدأ تخدير النقد. التقدم التقني؛ وفق كلام مركوزه؛ يرسخ دعائم نظام كامل من السيطرة والتنسيق، ويوجّه الحياة خالقا أشكالا للتقدم تبدو منسجمة بين السلطة والمعارضة. ولا يعود هناك مبرر للمعارضة والنقد، إذ يضع المجتمع الصناعي العراقيل في وجه التغير الاجتماعي، وتندمج قوى المعارضة في النظام القائم وتصبح الإرادة العامة هي المعبرة عن روح المجتمع، والتي ستسحق وراءها كل الأصوات الشاذة.

وإذا كان المجتمع الصناعي من النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين؛ حسب رأي مركوزه؛ مجتمعا ديناميكيا منتجا للأفكار وصانعا للتغيير؛ فإنه قد تحول بعد ذلك إلى مجتمع صامت يجرّم التغيير، حيث جرى دمج طبقتي البورجوازية والبروليتارية، وما عاد الصراع القديم بينهما يصنع أي حراك اجتماعي، فأصبحت هناك مصلحة قوية توحد خصوم الأمس بهدف الحفاظ على المؤسسات. وباختصار؛ التقدم التقني والصناعي يجعل المجتمع أقوى ويستطيع مواجهة الفردانية التي تهدده، فيحرص على أن يكون الأفراد يحملون روحا واحدة هي الروح الكلية للمجتمع. فلا تكون هناك أية معارضة عملية على أرض الواقع.

الخطورة في أن يكون المجتمع بلا معارضة تتجلى في الرؤية الأحادية التي ستوجّه المجتمع إلى مسار محدد يكون فيه الخلاص. وستختفي

تلك الديناميكية التي هي ما يوصل المجتمع إلى بر الأمان وإلى الريادة، إذ تساعده على أن يبتكر حلولا عملية لمشاكله الكثيرة. الأحادية ستؤدي بالمجتمع إلى الركود الحضاري، إذ سيلعب النسق الاجتماعي دوره في تكبيل كل محاولة لإبداع رؤية جديدة تضيف مفهوما جديدا أو بعدا مخفيا إلى حركة المجتمع. والنسق الاجتماعي هنا يشير إلى التعاضد بين السلطة والمال داخل المجتمع. ما تقوم به المعارضة هو الحفاظ عليه والتأكد منه والتحفيز لديناميكية المجتمع المتمثلة في قدرته على تجاوز الأزمات والمنعطفات بما يجعله أقوى وأكثر حضورا وإبداعا وتأثيرا. لا يكون المجتمع فاعلا بدون وجود المعارضة، لأن الحراك الذي يصنع الفاعلية يأتي من التنافس وبذل أقصى ما في الوسع لإحراز القوة، فإذا اختفى التنافس قلّ القلق ومعه تنخفض قابلية الإنسان للإبداع والإنتاج.

مصطلح المعارضة سياسي بالدرجة الأولى وهو يشير إلى جماعة معينة تمارس الضغط على السلطة السياسية لصالح انتزاع بعض المكاسب؛ غير أن هذا المعنى مما يجب أن نلحّ على إعادة إنتاجه ليدل على مجمل العملية النقدية في المجتمع. فالنقد هو المفهوم الأشمل الذي سيمد أية معارضة سياسية بالمحتوى الفكري الذي يبرر استمراريتها ويجعل موقفها أقوى. النقد مقوم للاعوجاج، ومنور للطريق، وفاتح للآفاق. مفعول النقد أهم من مفعول المعارضة، ذلك أن المعارضة مع الزمن تتحول هي الأخرى إلى مؤسسة مثلها مثل النظام regime، وبالتالي يسهل استهدافها وإضعافها، أما النقد فهو الحركة الداخلية لكامل المجتمع، وهو الذي سينتج المعارضات المختلفة وجماعات الضغط. فالنقد مصنع الأفكار التي تتغذى عليها المعارضة، بل وحتى

النظام نفسه؛ وخصوصا إذا كانت لديه تلك الروح المرنة التي تجعلها يستبق الأحداث فيستجيب للنقد بأن يصلح نفسه قبل أن يأتي طرف آخر ليصلحه بالقوة. وتقع الكارثة عندما يكون النقد نفسه هو المستهدف، وهذا ما يهتم به مركوزه ويسلط الضوء عليه؛ أي عندما يروِّض النظام الكلي بالمجتمع ماكينات النقد المتمثلة في العقول التي تنتج النقد، فإما أن يضمها تحت جناحه وتصبح وجها آخر له، أو يقصيها عن مسرح التأثير نهائيا بوسائله الرهيبة.

الحفاظ على النظام مسألة تثير نوعا من الإرباك الذي يجعل أية معارضة لا تحصل على الجماهيرية الكافية، بحيث وعبر آليات معينة تحدث عنها مركوزه؛ ينجح النظام في احتواء جزء من هذه المعارضة وإقصاء ما يستعصي على الاحتواء. وهذا الإرباك متعلق بشكل أساسي في الرغبة الفطرية للبشر في حب الهدوء والأمان والاستقرار، فبما أن النظام يوفر ذلك؛ فما الداعي للمعارضة؟! هذا من جهة، وفي الجهة المقابلة يتحول النظام من مفهومه التجريدي ليتمأسس داخل الدولة ويفرض ديمومته عليها بل ويحل محلها في أحيان كثيرة، ما يجعل طموح المعارضة في التغيير ضيقا وتائها في أزقة النظام المعقدة والمتشابكة. النظام يثير الإرباك من جهة أن المعارضة المتوجهة إلى إصلاح النظام يمكن سحب المشروعية من تحتها بوضعها في فوهة المدفع أمام المجتمع الذي لن يرحمها. فالنظام يستمد مشروعيته من مشروعية الدولة، وضعفه سينعكس تلقائيا على الدولة، فلا تستطيع المعارضة استمداد أية مشروعية عندما تركز على نقد النظام.

لهذا أجد أن استبدال مؤسسة المعارضة السياسية بحركية النقد

الاجتماعية في غاية الأهمية، بحيث يحفّز النقدُ المجتمعَ ليبدع الوسائل والأساليب التي بها يجعل الدولة أكثر تمايزا وانفصالا عن النظام، ولا يخرج النظام عن كونه جهازا تنفيذيا أو مجموعة أجهزة تنفيذية تحقق مصالح المجتمع وآماله في الدولة. إن إحداث التغيير في المجتمع أهم بكثير من تغيير النظام، ومن هنا يكون النظام أكثر استجابة لطموحات المجتمع وحركيّته. ولكن تبقى هناك مشكلة في غاية الأهمية ومن شأنها أن تشل قدرة المجتمع على الاستجابة للنقد وتحريك المفاهيم والأفكار داخله، ألا وهي ثنائية الوحدة والكثرة داخل المجتمع، وسأسلّط عليها الضوء في هذه المقالة، ولكن بعد أن أشير إلى نقطة مهمة يشير إليها هيربرت مركوزه وهي فكرة الانغلاق السياسي داخل المجتمع تحت وطأة مختلف أنواع الرقابة التي يفرضها النظام الكلي على المجتمع.

يتحدث مركوزه في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد" عن المجتمعات الصناعية والسائرة في طريقها لتكون صناعية، ويقصد به الإنسان مستلب الإرادة عن طريق إشباع حاجاته أو معظمها كونها حاجات مبرمجة وفق نظام الإنتاج. ويمكن بسهولة أن نعكس آراءه حتى على المجتمعات النامية التي تتبع النموذج الرأسمالي. إذا التزامن بين رأسمالية السوق وبيروقراطية الدولة يجعل أشكال السيطرة تتكرر في معظم المجتمعات سواء المتقدمة أو السائرة في طريق التقدم. فما الذي يحدث في هذه المجتمعات؟

يفرض الإنجاز الذي يحققه المجتمع الصناعي تمويه المقدمات حسب تعبير مركوزه، فلا يعود لتلك المبررات التي فجرت الطاقات وحركت الهمم في البداية ذلك الحضور مع تحقق الأهداف الأولى.

فمركوزه يقرر أن مسائل الحريات والحقوق التي كانت هي الدافعة نحو التغيير؛ هذه المسائل يتم تفريغها من مضمونها حيث تتحول إلى مؤسسات وتنخرط بذلك في المجتمع. وهكذا تتجرد المعارضة القديمة من وظيفتها النقدية بعد أن يتم إشباع حاجات الأفراد شيئا فشيئا. بل إن مفهوم الحرية نفسه يتبدل ويتغير من المعنى الدال على العمل والكدح لأجل لقمة العيش إلى معنى أكثر توافقا مع الحاجات الفردية. فالإنسان لم يعد أسير عمل يستنزف كامل حياته، بل أصبح لديه متسع من الوقت يعيش مع نفسه، أي يخفف من ضغط الحاجات عليه. فالرقابة التي يفرضها المجتمع الصناعي ليست رقابة على العمل، وإنما رقابة على الحاجات، فالنظام هو الذي سيحدد ماذا يحتاج الأفراد، والنطاق الذي يستطيعون إشباع حاجاتهم فيه.

دعوى ضرورة الانشغال بالإنتاج وديمومته وزيادته ستكون على حساب الوقت الحر الذي يمارس فيه الإنسان ثقافته وفكره والترفيه عن نفسه، وهكذا يميل المجتمع الصناعي إلى النزعة الكلية الاستبدادية عن طريق تحكمه في الحاجات باسم مصلحة عامة وهمية. وهي نزعة تتمظهر في شكل نظام نوعي للإنتاج والتوزيع يتوافق مع تعدد الأحزاب والصحف ومع فصل السلطات وفق رأي مركوزه، وتصبح السلطة السياسية أداة التعبير والتنفيذ لماكينة الإنتاج بالمجتمع الذي سيتم النظر إليه ككتلة واحدة يجب أن يتوافق وينتظم وفق حركة الإنتاج ونظامه. ويجب بالتالي مراقبة الأفراد للتأكد من أن عجلة الإنتاج لن تتوقف أو تتباطأ. فمركوزه يرى أن النتيجة المترتبة على التقدم ليس سيطرة المجتمع على الطبيعة وحسب بل وعلى الإنسان نفسه. إذ تعيد حركة التصنيع توجيه الحاجات وتضييقها وتوجيهها بما يمتص كل الخيارات

والحلول البديلة ويذيب أي معارضة على أرض الواقع أو محاولة لجر الإنسان باتجاه نفسه، فهو يظل يناضل من أجل أن يعيش.

باسم العمل والأجر اليومي والأسرة يتم ابتزاز الإنسان لئلا يتمرد على نظام الإنتاج القائم، ولا طريق للمجد يمكن المشي فيه إلا بما يسمح به النظام الكلي، فوحده من يمنح المجد والجاه، بل وحتى إذا قرر إنسان أن يتمرد؛ فيجب عليه أن يتمرد ضمن النظام، فمعارضته يجب أن يباركها النظام وإلا فيجب أن تموت. المجتمع الصناعي هو مجتمع تعبئة الشاملة الناتج من امتزاج مجتمع الرفاه مع مجتمع الحرب كما يقول مركوزه، فقد قضي على العوامل المهددة وجرى السيطرة على عناصر الاضطراب. وفي ظل نظام من التحالفات العسكرية والاتفاقيات الاقتصادية؛ تتلاشى الفروق بين العمال والفنيين وبين النقابيين وأرباب العمل، وتغدو الرغبات لدى مختلف الطبقات متماثلة، ويتحد المتعارضين، وتتفاهم الأحزاب المتنافسة وتتقارب في السياسة الخارجية إذ تتشابه الفعاليات والبرامج الانتخابية. كل ذلك على حساب الفئات الاجتماعية التي يقف النظام على ظهرها. تتواطأ مصالح رأس المال مع النقابات حيث تتحالف النقابات مع المشاريع لتشكيل جماعة ضغط للحصول على عقود أكثر حتى لو كانت عدوة لهم كعقود التسليح والصواريخ. وهكذا فالرأسمالية توفر العقلانية التقنية للإنتاج ثم تستخدمها استخداما لاعقلانيا.

إن هذا الغرق والاستهلاك المفرط للأفراد في عجلة الإنتاج هو الشكل الجديد للرقابة في النظام الرأسمالي، وهي رقابة تتمظهر في صورة أخلاقية؛ لأنها تحافظ على التفوق وتحارب عوامل الضعف،

وهكذا يصبح من المبرر جدا إغلاق صحيفة ومنع اجتماع نقابة والتضييق على فعالية تنويرية. إن النظام الإنتاجي يحول الإنسان إلى آلة، والرأسمالية المتقدمة وإن كانت خففت التعب العضلي ولكن استبدلته بالتعب الذهني. كما إن العمل التعاوني يخلق بيئة إيجابية بين أعضاء الفريق الواحد، مما يقلل من تأثير اضطهاد نظام الانتاج لهم. وهكذا تغير الصيرورة الميكانيكية الحرية في الصميم لتصبح حركة إيقاعية لاشعورية على حد تعبير مركوزه.

ومركوزه يرى أن التغير الذي حصل في النظام الانتاجي والذي تبدى في انسجام المهن والوظائف وتغير نظرة الإنسان للآلة بوصفها جزء لا ينفصل عن الجهد البشري ما جعل من الصعوبة قياس العمل بالقطعة مثلا أو بالساعات وتبعه تغير نظام الدفع. لم يعد هناك شعور بوجود طبقة خاصة بالعمال، بل انخرط العمل في المجتمع الرأسمالي وأصبحت هناك علاقة أكثر حميمية بين العمال والمصنع. ملاك رأس المال كذلك تغير دورهم في ظل النظام الآلي، فما عادوا يمارسون دور الوكيل المسئول الذي يقف على رأس العمال ليقرعهم ويراقبهم ويضغط عليهم. بل يتحولون إلى بيروقراطيين يختفون تحت الهرمية وتسلسل العمل، وهكذا لا يجد الحرمان والحقد من هدف يتوجه إليه. وهكذا تختفي العبودية واللامساواة تحت الغطاء التكنولوجي. ومع أن النظام التكنولوجي قلل من تعب العامل ومنحه أوقات حرية يمارس فيها رغباته ولم تعد الرقابة عليه متصلة بالتهديد والقسوة؛ إلا أن العبودية لم تتغير بسبب أن النظام ما يزال يعامل الإنسان كأداة وشيء.

إن نتيجة ذلك كله هو الانغلاق الذي يأتي من الميكنة المفروضة على

المجتمع حيث تتفاعل كل العناصر فيه كالتروس ضمن ماكينة إنتاج ضخمة. فالبيروقراطيات تحرص على دمج الإنسان والحريات ضمن النظام والدولة مانعة كل تطور يؤدي إلى تغير نوعي. والأرجح أنها لن تتمكن من ذلك أمام إرادة الحياة والرغبة في رفع المستوى المعيشي. ومن هنا تظهر الحاجة الماسة للتركيز على الدور الذي يلعبه النقد في الانتقال بالجماعة من تناسق الوحدة إلى تناسق الكثرة، حيث يصبح النظام أكثر كفاءة مع تعدد الأبعاد في الفرد.

هناك نقلة تاريخية معينة يمكن أن يمر بها المجتمع تتحول فيه مسألة الحفاظ على النظام والانسجام الداخلي من تناسق الوحدة إلى تناسق الكثرة. فالجماعة في بداية تشكلها تتسم بدرجة عالية من التماثل والتناغم، إذ تدفع المهددات التي تكون كثيرة في البداية إلى تلاحم وترابط الأفراد بدافع البقاء، فيقل الشطط والتمرد تحت وطأة الخوف على الوجود، فيتنازل الأفراد عن بعض حاجاتهم لصالح قوة الجماعة. ومع رسوخ الجماعة وتفوقها تتناقص المهددات الخارجية بشكل دراماتيكي، فيزول المبرر القديم الذي يدفع الأفراد للتنازل عن حاجاتهم، فتبرز إلى السطح متطلبات جديدة يجب إشباعها وتلبيتها، وإلا فستتحول إلى عوامل خلخلة وهدم وثورة. في هذه المرحلة التاريخية تظهر الحاجة الماسة للنقلة الحضارية من مجتمع يعيش بداياته إلى مجتمع يعيش مرحلته الواقعية، وبهذه النقلة فقط سيستطيع أن يستمر في الوجود بأقل الخسائر. ولفهم ما يمكن أن يحصل نحتاج أن نفهم كيف يتكون تناسق الوحدة وكيف يتكون تناسق الكثرة ثم يمكننا أن نتحدث عن ظروف وشروط الانتقال من الوحدة إلى الكثرة.

تتفاعل المشاعر الإنسانية فيما بينها وفق أنماط خاضعة للظروف التاريخية المحيطة، فتزداد الألفة والروابط عندما يكون هناك عمل مشترك يتطلب توزيع منظم للأدوار والجهود، إذ تدفع رغبة الإنجاز داخل الجماعة للحصول على رضاها؛ تدفع الفرد ليكون أقرب من باقي الأفراد وعلى تماس واتصال قوي معهم، فيحتاج لتحمل عبء من معين عن الجماعة يكون مسؤولا عنه أمامهم. وفي ضوء هذه الألفة والمشاعر الإيجابية يتحقق للجماعة وحدة شعورية تذيب الفروقات التي قد تقع بين فترة وفترة، فيكون حل المشاكل وفض الخصومات سريع جدا، ولا يجد الأفراد متسعا من الوقت تتطور فيه حاجاتهم نحو قضايا ومتطلبات جديدة، فالكل مشغول بالقضايا المصيرية والكبيرة للجماعة التي تعيش مرحلة إثبات الذات.

وإلى جنب هذه المشاعر؛ تكون مصادر المعرفة التأسيسية عاملا مهما في تحقيق الانسجام والاتحاد، حيث تكون هذه المصادر بداية محدودة وتنتج الحد الأدنى من المعرفة الضرورية لبقاء الجماعة واستمراريتها، ولا ترد كثيرا مسائل الرفاهية وكماليات الحياة. التساؤلات المتداولة في أروقة المجتمع تكون بسيطة وأساسية ولا تتطلب غوصا في الأعماق ولا توسعا في البحث والتنقيب. وعادة ما تتسم الإجابات بدرجة عالية من الثبات والإطلاق إما لكونها من تراث الآباء المؤسسين أو من نصوص دينية تأسيسية. وهكذا تعمل نوعية الأسئلة المطروحة على تقليل مصادر المعرفة المتطلبة، ومنها يكون الانسجام والتناسق بين الأفراد عال جدا. حاجات الجماعة قليلة، وبالتالي تلبيتها لا يتطلب تشعبات كثيرة ولا كثرة احتمالات ومسالك للإشباع، وهكذا تكون الأرضية غير مؤاتية للتمرد والخروج على الجماعة.

تعمل المقدمات المعرفية كأطر عامة تقلل من فرص البحث عن مصادر جديدة للمعرفة، فلا تنمو الحاجة لهذا البحث في ظل تسالم الجماعة على هذه المقدمات، وهذه المقدمات لم يتسن الوقت بعد لفحصها واختبارها، فما تزال مقنعة للأعمّ الأغلب إن لم يكن للكل. وفي الغالب تأتي هذه المقدمات من الظروف الانتقالية من مرحلة التشرذم وعدم الاستقرار وربما الحرب والنزاع إلى مرحلة الاتحاد وحل الخصومات وتقديم الجماعة على الفرد، وفي هكذا ظروف تتسم المعرفة بالظرفية والتعميمات السريعة والقفز على التفاصيل وإهمالها وتفوق المعرفة العملية على النظرية؛ أي الأخلاقيات والجماليات والتفاعلات على النظريات والتصديقات المركبة. في ظل هذه المعرفة يكون حضور الكليات التاريخية قويا ويتم العمل بأكثر قوانين المنطق بساطة وأولية لبناء النظام المعرفي للجماعة الوليدة، وكل ذلك يقلل من الفروقات البينية لصالح الصورة الكلية الجميلة للجماعة وهي تتجاوز مشاكلها القديمة لتصنع وجودا جديدا ومعه أمل جديد بالأرض والمستقبل والأبناء.

وأخيرا يمكن فهم نسق الوحدة في الجماعة من خلال ملاحظة المنهج المصاحب لتشكلها، والمنهج هنا هو مجموع الأعراف والاتفاقات الضمنية أو الصريحة والقوانين الكلية التي في ظلها يتم فحص واختبار الأفكار الجديدة والفرضيات الناجمة من تطور حاجات أفراد الجماعة. يتضح المنهج لدى الجماعة في الطريقة التي يتم اختيار السلطة واتخاذ القرارات فيها، وفي نماذج وطرق التربية وتأهيل الكوادر التي ستخدم الجماعة وتعزز استمراريتها، وفي آلية توليد القوانين الضابطة للتعاملات والتفاعلات. ولعل أهم ميزة في المنهج بالجماعة المتناغمة

والمنسجمة هي بساطته وقلة الحالات والاحتمالات التي يتناولها ويعالجها. فلا يكاد يخرج عن إطار الأعراف والقيم المؤسسة والتي لخصها الآباء المؤسسون، فهو منهج أقل وضوحا وصرامة وهو بذلك أكثر استيعابا للفروقات، ولا يرد كثيرا في عمليات توليد الأفكار، إذ غالبا ما يكون حركة انسيابية طبيعية لا تتطلب مزيد تنظير وتقليب للمدخلات والمعطيات التي هي الأخرى تتسم بعدم التعقيد.

إن هكذا منهج يكون على درجة عالية من المرونة والميوعة، ويعتمد على مجموعة من القيم والمسلمات التي يقبلها الأفراد ويتفاعل معها تلقائيا، لذا لا يأخذ حل الخصومات وقتا طويلا ويتم استيعابها بسرعة قبل أن تتفاقم، ويكون لحضور القائد والرئيس جوا روحانيا يتواضع له الأفراد الذين يقبلون بسلطته عليهم كأب حنون. وهكذا تذوب الاختلافات بسرعة لصالح الوحدة التي تتجدد وتكون حاضرة بقوة في أدبيات التربية والإعلام وإعداد الجند، وخصوصا في المنعطفات الخطيرة للجماعة والحالات الاستثنائية التي يتم خلالها استدعاء لحظات التأسيس القديمة لتكون حالة عامة يتلبس بها الأفراد الجدد الذين لم يعيشوا لحظات البناء الأولى.

مع مرور الزمن تكتسب الجماعة صفة الكيان المؤسساتي، فبعد أن تكون قد تجاوزت بنجاح صدمات الولادة وتعثراتها؛ تدخل في مرحلة تاريخية جديدة، وهي مرحلة تتعقد فيها المطالب وتكثر التساؤلات وتتعدد مصادر المعرفة ولا يعود لدى الأجيال الجديدة نفس الروح المتقدة والمبدعة التي كانت لدى المؤسسين، وتأخذ أنماط ومناهج التفكير شكل تجمعات وتيارات داخل الجماعة الكبيرة، فيصبح

الخلاف أكثر وضوحا وحدة وأصعب في الاحتواء بالآليات القديمة التقليدية، وتظهر هنا الحاجة الملحة لتناسق الكثرة حتى تستمر الجماعة كوحدة متماسكة واضحة الحدود والمعالم عندما تتفاعل مع الجماعات الأخرى، وتتبادل التأثر والتأثير معها.

في تناسق الكثرة يصبح الدور الأكبر في تنظيم التفاعلات والحركة داخل الجماعة الكبيرة للاتفاقات والتعهدات المبرمة والقابلة للتحديث ولكنها ملزمة لجميع الأطراف. الصياغة القانونية لهذه الاتفاقات مع ما ينجم عنها من صعوبات وتعقيدات؛ تظل هي الخيار الأقل ضررا لضمان عدم تضارب المصالح وتصارع الإرادات الفاعلة. ويتم الإلتفات أكثر إلى إشباع الحاجات الفردية عبر احترام الحريات ومراعاة الحقوق للأفراد، ويتم هذا الإشباع عبر توفير الأجواء الطبيعية لنمو الحاجات فلا تكون هناك تدخلات بالقوة لفرض أجواء معينة أو الانتصار لحاجات مهينة مقابل اضطهاد حاجات أخرى. الدور الذي تلعبه السلطة في تناسق الكثرة ليس في التوفيق بين المصالح وضمان عدم تضارب المصالح؛ بل في التأكد من كل فرد قادر على أن يحقق ذاته.

المعرفة في ظل تناسق الكثرة تتسم بالتعقيد وكثرة المصادر التي يجب أن تقابل كثرة الأسئلة وتشعب الحاجات، وهذا أمر طبيعي في ظل فراغ الإنسان من هم لقمة العيش والخوف من الغوائل والمميتات. يكتسب الإنسان صفة الرخاء وترتقي ذائقته ويجنح إلى نشاطات كانت تعد من الترف والكماليات الزائدة لدى الأجيال السابقة، كل ذلك يجعله يحتك بمكونات جديدة ومعها تتولد لديه تساؤلات جديدة وهموم جديدة؛ ما يقتضي به البحث عن مصادر جديدة للمعرفة. وهكذا تكتسب المعرفة

صفة التعقيد والتعددية، ولا مفر هنا من القبول بكل المصادر ومحاولة التنسيق بينها بحيث يتم توليد مناهج متعددة للتعامل مع مصادر المعرفة المتزايدة. وهكذا يتم التخفيف من حدة التعقيد عبر تقسيم المعارف وتصنيفها وتشجيع وتحفيز التخصص والفصل بين المجالات، وتتفرع العلوم والوظائف تبعا لتعدد اهتمامات الأفراد داخل الجماعة وتنمو المناهج لتقابل الحاجة إلى الموثوقية والمصداقية في الأفكار والمعارف المتناقضة.

التربية في تناسق الكثرة تنحو لمراعاة الفروقات التي تنشأ بين مختلف التيارات داخل الجماعة، بحيث يتم ضمان أن المشتركات التأسيسية لا تتعارض مع الحاجة الفعلية للإفراد أن يحققوا أنفسهم بأن يتاح لهم بناء المدارس والمؤسسات التعليمية بما يحافظ على تمايزهم. تبقى تلك المشتركات حاضرة ولا يتم التنازل عنها تحت أي ظرف من الظروف لأنها هي المبرر والقاعدة التي تقف عليها الخصوصيات، فهي الطبقة الأسمك التي تقف فوقها طبقة الخصوصيات للتجمعات الصغيرة. في تناسق الكثرة تكون الغاية من التربية ليست في الحفاظ على وحدة الجماعة بقدر ما هي في أن الجماعة قادرة على استيعاب كل أو معظم الاختلافات والتوجهات داخلها، فليست هناك مستويات تفضيل بين التيارات والمناهج وإنما تحقيق وتأكيد. تتدخل سلطة المجموع في الحالات التي تنزع إحدى التيارات نحو تفضيل نفسها وتقديم الآخر بصفته في درجة أدنى ومستوى أقل، وهو تدخل لضمان أن روح الجماعة حاضرة في التربية. وهكذا مع كل أشكال التعليم والتدريب وإعداد الكوادر.

التعبير عن روح الجماعة يظل شائكا ومربكا؛ إذ يقع التحدي في مدى انكشاف هذه الروح وتجليها لدى مختلف مكونات الجماعة، فروح الجماعة مفردة غارقة في الإبهام كونها صلة بين مطلقات اللحظات التأسيسية وبين موضوعات الواقع المتحاورة والمتجددة. وهذا الغموض يعود إلى بساطتها الشديدة في ظل واقع شائك، كالطفل وهو يختبئ خلف والده الواقف قبالة جيش جرار، فالأمان لديه بسيط جدا بالرغم من كل التعقيدات التي يشاهدها ولا يستطيع فهمها. روح الجماعة هي الوعي المشترك بين الأفراد، والذي سيشمل النظام الكلي الذي يتصل الأفراد عبره ببعضهم البعض، فالتاريخ واللغة والدين والأرض والذاكرة الجمعية والتحديات كلها تشكل مولدات تنتج هذا الوعي المشترك، وعلى ذلك فهذه الروح محايدة لأبعد الحدود، فهي نتاج تراكم كل هذه المولدات على مدى زمن ليس بالقصير، أي أن روح الجماعة هي وعي مجموع الأفراد بأنهم يشكلون جماعة، وبالتالي تمثيل هذه الروح لا يتحقق بتجزئة المشاعر وتقسيمها، بل باعتبارها كلا واحدا بسيطا جدا. فهو مجموع الشعور العام الذي لا يوجد متحدث باسمه ولا يحتاج لمن يدافع عنه ولا يتأثر بالتقطعات والتجاذبات القادمة من خصوصيات الأفراد. بمعنى آخر؛ لو حصل أن تمرد فرد وخرج على هذا الشعور ناقما عليه؛ فإن هذا الوعي المشترك سيستوعب هذا النزق ويذيبه فيه بالاستعانة بالآليات الكثيرة للبقاء كالحوارات والتفاهمات وتوزيع الأدوار والدفاع المشترك والإنتاج التعاوني وفي أحيان معينة بالتأهيل والتوجيه.

الشيء المميز هنا أن تناسق الكثرة يستثمر الروح الكلية أولا في الحفاظ على خصوصيات الأفراد وثانيا في التأكد أن هذه الخصوصية

متولدة فعلا من مشترك الجماعة؛ فإذا كانت ليست كذلك، فيجري توجيهها لتتناغم مع المشترك. وكلمة توجيه هنا تنظر إلى كيفية تجذير وتأصيل مولدات الوعي المشترك في الأفراد قبل أن يفكروا في ممارسة خصوصياتهم. فتناسق الكثرة لا يصطدم بالروح الكلية للجماعة ولا بالخصوصيات الناتجة عنها، وينظر فعلا إلى أن الوعي المشترك قابل للتحديث والتطور بحيث في كل مرحلة تاريخية يتم الإضافة والطرح في مولدات هذا الوعي، وبما يسمح بالتطور الطبيعي للحاجات وتلبيتها. وصفة التوجيه نحو المشترك تأخذ بعين الاعتبار قدرة المشترك على استقبال واستيعاب عوامل الرفض له لكي يستطيع التأثير عليها. بمعنى آخر تتأرجح الخصوصية المتمردة بين الصدام والتوجيه وبين التأثر والتأثير، ويكون الجو العام لهذا التأرجح محفزا للمحاولة والخطأ ومفتوحا على الاحتمالات العديدة واختيار أكثرها نفعا أو وأقلها ضررا.

لا يمكن أن تكون الأساليب وأنماط الحياة القديمة صالحة في تناسق الكثرة، إذ أن قابلية مشتركات الجماعة كالتاريخ واللغة والموقف الديني للتحديث؛ تتحدد في ظل وجود رغد في العيش وضعف في تأثير المهددات على وجود الجماعة. فالنقلة التي أشرت إليها فيما سبق من تناسق الوحدة إلى تناسق الكثرة تتحدد بالظرف الحضاري والمرحلة التاريخية في تطور وعي الجماعة، فتضخم الجماعة وتمددها على الأرض، وتعقد مطالب الأفراد وهمومهم، والوفرة الحاصلة في أسباب العيش ووسائله، واختلاف الأمزجة وتنوعها، كل هذه عوامل تستدعي معرفة أي مرحلة تاريخية تعيشها الجماعة. الأزمة تقع عندما لا تعي الجماعة مرحلتها التاريخية التي تحدد أشكال الإرادة السياسية الناقلة للوعي العام الكلي من تناسق الوحدة إلى تناسق الكثرة. وهي

أزمة تتمظهر في أنماط السيطرة التقليدية غير القادرة على الاستجابة للتطور الحاصل لدى الأفراد. يحصل هناك نوع من الشرخ والانفصال بين الوعي العام الذي يتطور وينمو؛ وبين الطليعة المسيطرة على زمام الأمور والتي ترفض تحديث أساليبها وأدواتها الإدارية والإعلامية والأمنية والتعليمية لتقابل الوعي المتطور.

الجنسية العمانية: ارتباط الإنسان بالأرض أم الولاء للنظام؟[27]

نبهان الحنشي [28]

جرت العادة حين الخوض في مواضيع تتعلق بالجنسية، وعلاقة المواطن ببلده، أن يتم الاعتماد على نصوص قانونية، وتقديم تفسيرات حقوقية، تتماشى مع أي وضع، أو تتعارض معه، رغبة في تقديم صورة متكاملة وقانونية حول هذه المواضيع وتأصيلها. لكن سأعتمد هنا على رأيي الخاص وحده، بعيدا عن وجهات نظر القانونيين أو الحقوقيين، وسوف أتناول المرسوم 38/ 2014 كمواطن عادي ينتمي لهذه الأرض، وتمتد جذوره فيها إلى عمق لا حصر لتناهيه.

الجنسية موضوع واضح جدا، واضح في انتماء الإنسان لأي أرض؛ فلا مقاييس "تصفه"، ولا أدوات من الممكن استخدامها لقياس مدى "أحقيته" من عدمها. وواضح عدم أحقية أي طرف في "فك" هذا الارتباط، وواضح عدم إمكانية أي وثيقة أن تكون محل "إثبات" أو "نفي" لهذا الارتباط. ومن هنا لن أعتمد على أي سند قانوني دولي أو محلي في حديثي عن هذا المرسوم.

أولا: صدور المرسوم في هذا التوقيت بالذات، وفي الوقت الذي يتم

(27) نُشر في العدد الثاني عشر، 21أغسطس/آب 2014

(28) كاتب وناشط حقوقي.

فيه تناقل أخبار كثيرة لم تثبت صحتها حتى الآن، حول صحة السلطان قابوس وأنباء عن إصابته بمرض خطير، يرجح على أنه "سرطان الأمعاء"، مما يعني أن المرسوم معني بمرحلة لاحقة، يتم الإعداد لها بقوانين أمنية "حازمة"، لا تعطي لأي فرد عماني -سواء انتمى إلى عائلة البوسعيد "آل سعيد"، أو كان مواطنا عاديا- أي مجال ليعارض أي قرارات تصدر، أو أن يعارض اسم "السلطان" القادم؛ فمهما كان شكل التفسيرات والتوضيحات التي صاحبت وبصورة غير رسمية صدور المرسوم، إلا أننا وحين نتحدث عن "جنسية" فهذا يعني أننا نتحدث عن "علو كعب" الخيار الأمني أمام أيّ إشكالات تواجه السلطة!، وهو ما تعودناه فعلا منذ 2011م، وهو العام الذي ساهم فيه الحراك الاحتجاجي إلى ترجمة "دور المؤسسة الأمنية" على الواقع، بعدما كانت مجرد تكهنات.

ثانيا: تطرق المرسوم إلى ثلاثة مجالات متمثلة في (الفقد، والإسقاط، والسحب)، في إشارة واضحة إلى مدى السعي نحو "الحل الأمني"؛ لتدارك أي وضع أو تداع لأي أزمـة، ولذلك أتى "الفقد" متعلقا بفقدان أي عمانيّ لجنسيته تلقائيا في حالة اكتسابه أي جنسية أخرى، و"لإسقاط" العقاب المباشر لأي نشاط "سياسي مدني وحقوقي، معارض أو "فاضح" لأي انتهاكات تتعمدها السلطة، و"السحب" لأي عماني اكتسب "الجنسية" لاحقا.

ثالثا، تجاهل مجلسي "الشورى" و"الدولة" المناط بهما السلطة التشريعية (الشكلية) في عمان، وهذا التجاهل وإن كان متوقعا في وضع كهذا، إلا أنه كان مُهينا للمؤسستين -إن لم يكن صفعة لإيقاظهما

من حلم التشريعية-؛ وذلك بسبب قيام العديد من أعضائها ومنذ فترة طويلة بامتداح "العافية البرلمانية" التي عليها البلاد، والديمقراطية التي تشهدها، رغم مطالبة هؤلاء الأعضاء أنفسهم بمزيد من الصلاحيات تُمكن "الشورى" من أن يكون "برلمانا" حقيقيا، وليس مجرد شكليات.

ومسألة التجاهل تؤكد بما لا يدع للشك، أن المرسوم 38/ 2014 خطوة أمنية بحتة. وبالتالي فإنها تدحض كل التفسيرات والتأويلات اللارسمية التي صاحبته.

رابعا: تجاهل القضاء عبر تخصيص مادة في الفصل الأول من قانون الجنسية المفسر للمرسوم، وهي المادة 4:"لاتختص المحاكم بالنظر في مسائل الجنسية والمنازعات المتعلقة بها".

إن عدم وجود أي نص أو مادة لتفسير عدم السماح للقضاء في التدخل في هكذا أمر، يؤكد كذلك أن هناك نية مبيتة للتحرك الإجرائي اتجاه سحب الجنسيات، وأن هذا التحرك من الطبيعي أن يكون سياسيا بطبيعته، الهدف منه "عقابي" لا أكثر.

خامسا: المادة 20 في الفصل الرابع تعطي انطباعا مبدئيا أن المرسوم لم يصدر أو لم يتم الإضافة والتغيير فيه على المرسوم السابق (3/ 1983) إلا لهذه المادة، وهي عبارة عن نصوص تفسيرية/ إجرائية لوضعية "إسقاط" الجنسية وكيفية العقاب. وأتت المادة في نقاطها الـثلاث فضفاضة غير متبوعة بعبارات أو نصوص تفسيرية، فمثلا:

- عبارة "الانتماء لجماعات أو انتماءات أو عقائد"، من السهل جدا توسيعها لتشمل أي نشاط حقوقي وقانوني واجتماعي وسياسي، ويحمل

توجهات مخالفة "لخطط الحكومة" أو مؤسساتها، وهو أمر أصبح طبيعي جدا بعد موجة الحركات الاحتجاجية في 2011، والأصوات التي استمرت في معارضتها لعمل الحكومة وبعض قوانينها وملفات الفساد المتحفظ عليها.

– عبارة "العمل لحساب الدول الأجنبية"، فيها خطر كبير على الصحفيين والإعلاميين والحقوقيين بصورة عامة، وطريقة العقاب والثواب بمنطق "العصا والجزرة" تمثلت في شرطية التخلي عن العمل طالما طلبت الحكومة ذلك.

ومبدأ الثواب والعقاب يثبت نفسه كخيار آخر لأي عماني، في آخر نص في هذه المادة: "يجوز رد الجنسية إذا زالت أسباب الإسقاط"، وهذا ما يعني أن المسألة تتعلق "بنشاط" ضد المؤسسة الرسمية فقط؛ ولكن المادة أتت لتتحدث عن "عمان"، كما تم ذكر ذلك في كل نقاط المادة 20 – "تضر بمصلحة عمان" "طلب الحكومة العمانية" "ضد مصلحة عمان"–، وهذا الدمج الـ "غير عفوي" بين كيان إداري وظيفي كالحكومة أو النظام بأكمله، وبين الدولة أو البلد، فيه خطر مرتبط بالنصوص الفضفاضة التي سبق أن ذكرتها ، ولا يحق لأي كائن كان أن يسحب الجنسية عن أي عماني مهما كانت الدرجة الوظيفية لهذا الشخص؛ فالقوانين والعقوبات التي تتبع أي انتهاك أو جريمة كافية وبصورة لا تدع مجالا للشك إلى عقوبة أي شخص طالما "انتهك القانون" دون الحاجة إلى اللعب على وتر "الانتماء"، ولكن المرسوم أتى سياسيا بحتا مستندا على توصيات أمنية؛ لأجل تمهيد الطريق لمرحلة قادمة عبر تذليل أي عقبات وصعوبات في المرحلة الحالية، مستفيدا من

الوضع "الأمني العالمي" الذي تمرّ به المنطقة ككل، متعللا أن المرسوم في بعض جوانبه يخص كل مواطن يشترك في أنظمة إرهابية؛ ولكن ذلك لم يتم ذكره نصا في المرسوم ، كما أن المرسوم لم يتطرق مطلقا لقضايا نهب المال العام، وسرقة ثروات الوطن وخيانة المسؤولية، وهي مسألة أكثر أهمية وحساسية حين يتعلق الأمر بخيانة الأمانة المنوطة بأي مسؤول، فكيف يعاقب النظام أبناءه!!

صدور المرسوم بحد ذاته خيبة، من ناحية المضمون الذي أتى به، ومن ناحية الجهة التي صدر منها!.

ذلك أن الخيار الأمني، ما كان يُعرف عن بلد كـعمان سابقا، ورغم انتقادات العديد من القانونيين والأكاديميين والكتّاب العمانيين لخطوة سحب الجنسيات التي شهدتها الكويت قريبا، إلا أن هؤلاء التزموا الصمت حيال هذا المرسوم، بل حتى أعضاء "الشورى" و"الدولة" لم نسمع لهم صوتا ولم نقرأ لهم حرفا. وكما أن يصدر مرسوما من "السلطان" بعد 44 عاما، بهذا الشكل المخيف؛ فمن الطبيعي أن يتبعه الكثير من التكهنات حول حقيقة إذا ما صدر المرسوم من السلطان نفسه وسط "معمعة" الإشاعات المتعلقه بعلاجه وصحته، وما إذا كان المرسوم مصدره طرف آخر، هو طرف أمنيّ أكثر من كونه وطنيّ.

حرية الذاكرة العمانية[29]

علي سليمان الرواحي [30]

مقدمة:

تعتبر المتاحف و التماثيل و اللوحات التي نراها تنتشر في الكثير من بقاع العالم المختلفة، جزءاً ضرورياً لتخليد الكثير من الانجازات، و الشخصيات، والمسارات، التي ساهمت بأشكال متعددة في تحريك و تغيير المسار التاريخي العام و الخاص على حدٍ سواء. فهي بمعنى من المعاني تمثل ذاكرة المكان، مكان الأحداث و الزمان، زمان وقوعها و تأثيرها المباشر وغير المباشر، و المسارات اللاحقة التي جرت فيها الأحداث بشكل عام.

في هذا المقال سيتم التطرق للبانثيون أو مقبرة العظماء في فرنسا – كنموذج– و طريقته في تخليد الذاكرة الفرنسية بشكلٍ خاص، و الإنسانية بشكلٍ عام، وهو ما يدعونا للتطرق والتفكير في الجهة المقابلة للذاكرة العُمانيةً كما هي معروضة للرأي العام والتساؤل حول طريقة قيام الخط الرسمي الوحيد بهذه المهمة في ظل وجود اختلافات طبيعية في المسار التاريخي العماني.

(29) نُشر في العدد الثاني عشر. 16 أغسطس/آب 2014

(30) كاتب وباحث في القضايا الفكرية.

التخليد الصريح:

في البانثيون أو مقبرة العظماء بالجمهورية الفرنسية العريقة، نعثر على الكثير من النصب التذكارية والأضرحة والأسماء المنقوشة والتماثيل المنحوتة واللوحات الفنية المعقدة والمعُبّرة في نفس الوقت بين أرجاء هذا المكان المهُيب، والموغل في عُمق التاريخ الفرنسي الثوري من جميع النواحي الإنسانية والسياسية والفلسفية وغيرها.

ثمة الكثير من الأسماء التي نعرفها أو تلك التي لا نعرفها لفلاسفة وروائيين وعلماء فيزياء و غيرهم من مختلف العصور و المسارات، تجتمع تحت قبة هذا المبنى المدُهش باتساعه وجمالياته المختلفة.

تبعث لنا هذه الأسماء الكثيرة والمهمة مثل ضريح الفيلسوف الفرنسي فولتير (1694م– 1778م) والفيلسوف السويسري المولد جان جاك روسو (1721م– 1778م) وكذلك للفيلسوف هنري برجسون (1859م 1941–م)، بالإضافة لتلك التماثيل التي تعبر عن الصراع الكبير الذي وقع أثناء قيام الثورة الفرنسية (1798م– 1799م)، والتي أدت لحدوث الكثير من التغييرات الفلسفية و الحقوقية والإنسانية والسياسية وغيرها، ليس على المستوى الفرنسي بل على المستوى العالمي أيضاً، وهي تبعث لنا بالعديد من الإشارات الصريحة و الضمنية على حد سواء؛ فمن الممكن القول في مقدمة هذه الإشارات بأن الجمهوريةً الفرنسية تفتخر بتاريخها المليء بالصراعات، و المُرصع بالانجازات المُختلفة والمستمرة، شأنها في ذلك شأن العديد و الكثير من الدول، التي تُخلد هذا الصراع بوصفه حلقة ضرورية وهامة في مسار

التاريخ البشري بشكل عام. من الجهة الأخرى؛ فهي ترسل إشارات واضحة و صريحة للأجيال الفرنسية تحديداً ، و لغيرها بشكل عام بضرورة العمل الثوري في محاولة لتغيير العالم و عدم الاكتفاء بالوضع الحالي للبشرية من جميع النواحي، عن طريق إبراز وتخليد هذه النماذج التي ساهمت في نقل البشرية من موضع لآخر. ذلك أن البانثيون لا يمُثل الذاكرة الفرنسية فقط، بل يمثل الذاكرة البشرية التي خرجت من إطارها الضيق و المحدود إلى الأفق الإنساني و الفلسفي الواسع و العريض، والذي ساهم – على سبيل المثال- بشكل كبير في الإقرار بحقوق الانسان تسامياً فوق التصنيفات التقليدية الضيقة.

من نافل القول أن الكثير من اللوحات والتماثيل المعروضة هنا كانت في تلك الفترة تعتبر بمثابة أفكار فردية يعتنقها القليل من البشر فقط، و هو ما يعني بأنها كانت معُارضة للمجموع الذي يعتنق أفكاراً مغايرة، الأمر الذي يمنحنا الحق بضرورة التفكير في وجود معارضة فعلية فكرية سياسية وغيرها لكل ما هو قائم بشكل مستمر؛ لضرورة ضخ الكثير من الدماء الجديدة في مختلف المسارات الحياتية.

التخليد الخجول :

في المقابل، مقابل هذا التخليد الصريح والإشارات المختلفة التي تصل للجميع، نجد أن الكثير من الدول تقف في الطرف المقابل؛ فهي تسعى عن طريق العديد من الإجراءات المنهجية المتُبعة الى طمس الكثير من عناصر هذه الذاكرة، تلك التي تشير الى إنجازات مختلفة حدثت في أزمنة سابقة وعصور متفاوتة؛ لتُستبدل بها ذاكرة انتقائية، ربما

تختص بعائلة حاكمة معينة دون بقية الأسر الأخرى، وتخليد أسماء معينة في مقابل عدم ذكر بقية الأسماء.

تتجسد طرق التخليد الخجول كما يمارسه النظام السياسي العُماني في تسمية أسماء المدارس ببعض الأسماء التاريخية العمانية، متجاهلة بذلك إنشاء متاحف أو تماثيل أو خلق طرق أخرى تتناسب مع الوضع الثقافي للسلطنة، الأمر الذي يجعلنا أمام اتجاه من ضمن اتجاهات أخرى نستطيع عن طريقها التوغل في فهم تفكير النظام السياسي العُماني في الذاكرة الجمعية المتسعة.

إذا كانت المتاحف طريقة من طرق عرض و تخليد الذاكرة الجماعية؛ فإننا نجد أن النظام العُماني قد ساهم ببتر وحذف الكثير من الأجزاء المكونة للتاريخ والتفكير العُمانيّين، واللذين ساهما بدورهما في تشكيل التاريخ العماني المعُاصر، حيث نجد لدينا بعض المتاحف القليلة التي تركز على التاريخ الجزئي لبعض المكونات الطبيعية كما هو الحال في متحف التاريخ الطبيعي، أو متحف تاريخ القوات المسلحة، بالإضافة لبعض المتاحف الفنية التي تبنتها بعض الشخصيات والأسماء البرجوازية في البلاد؛ بهدف إيصال الكثير من الرسائل الشخصية والخاصة.

إننا بكل أسف لا نجد متاحف للعلماء، أو معارض شخصية لهم، أو لتلك الشخصيات السياسية و الثورية التي ساهمت في الكثير من الأحداث التي صنعت التاريخ العماني، بغض النظر عن اتفاق السلطة الحالية مع منطلقاتهم أوعدمها؛ فتلك الأحداث و الأفكار ليست مُلكاً لنظام سياسي معين، بل هي شأن عمومي ومن حق جميع المواطنين

معرفته، و الإطلاع عليه، وهو ما يعني أن هذا الحق تاريخي في الأساس و ليس سياسياً ولا يمكنه أن يكون كذلك؛ لكونه يرتبط بحق المعرفة الأنطولوجية التي يحملها الإنسان معه منذ مولده، وباعتباره ليس منحة من السلطة السياسية لأحد.

ثمة الكثير من الإغراء والتحفيز تمارسه المتاحف والنقوش والتماثيل المعروضة في مختلف الأماكن العمومية في المدن الكبيرة أو خارجها؛ فهي تقوم بتحفيز الرائي لها – المحلي بشكل خاص-؛ للبحث عن هذه الشخصية و انجازاتها، وخلفيتها التاريخية وسياقها العام الذي أدى لظهورها، والتنقيب ربما في الكثير من أعمالها، و التعمق فيها لفهم أهمية هذه الشخصية، و هو ما ينمي الى حد كبير الحس الوطني التاريخي و يعمق الرغبة في القيام بالكثير من الأنجازات المختلفة أو المشابهة لها. إنها بمعنى من المعاني تكون بديلاً عن السوبر ستار الرياضي و الفني و الوعظي و غيرها، مع الاحترام لكل منها؛ لتعني الالتفات لما هو جوهري و عميق في تغيير المجتمعات من زاوية فكرية لأخرى.

في حين يستطيع الزائر على المستوى غير محلي تكوين فكرة عمومية عن الكثير من الأحداث التي وقعت، بما يسمح لها بتكوين فكرة متوازنة عن الوضع المعاصر بعيداً عن العتاد الرسمي الذي يقدم صورة غير متوازنة، وغير موضوعية للكثير من هذه المكونات.

خاتمة :

ثمة أكثر من طريقة لتخليد التاريخ و الاحتفاظ به أو نشره للرأي العام، وبعض هذه الطرق خجولة و انتقائية لحد كبير و مبالغ فيه؛ فهي تضع

المتابع لها في صورة "أن لا وجود لشخصيات تاريخية، أو وطنية غيرها"؛ في حين أن التاريخ الفعلي زاخر بالكثير من هذه الشخصيات المختلفة. وفي المقابل نجد أن التخليد الصريح هو محاولة لوضع الجميع في مكان واحد، و تحت سقف واحد بوصفهم ينتمون لتاريخ الدولة المشترك، وذلك عن طريق وضع الكثير من العلامات والرموز الدالة على إنجازاتهم، و ضرورة إيصالها للرأي العام.

ينتشر التخليد الخجول والانتقائي تحت الأنظمة السياسية الأحادية، تلك التي لا ترى من الوضع السياسي و التاريخي على حد سواء إلا ما يناسبها و يتوافق مع رؤيتها الايدلوجية، والتي تقتضي بنزع "صفة المنفعة العامة" عن جميع ما عداها؛ فهي بهذا المعنى تمارس الوصاية على التفكير و تكوين الآراء بحرية تامة، عن طريق انتقاء و تجزئة التاريخ العمومي و الواسع.

سيناريوهات ما بعد السلطان قابوس[31]

خلفان البدواوي[32]

في العلوم السياسية والتاريخ السياسي العالمي للدول، يظهر أن أصعب مرحلة تمر بها الدولة هي خلال فترة إنتقال السلطة؛ ولذلك نشأت الديمقراطية، وظهرت الدساتير التي يكون فيها الشعب مصدر السلطات؛ لتؤمن هذه الفترة وتسيرها بسلاسة وضمان إنتقال آمن للسلطة دون ظهور أطماع أو حدوث صراعات بين مراكز القوى الوطنية (عسكرية أو أمنية أو دينية أو قبلية أو مناطقية أو حتى من الأسرة الحاكمة)، بهدف الوقوف في وجه مصالحهم أو الاستيلاء على السلطة.

وأبدى عدد كبير من المتابعين والمحللين السياسيين قلقا وتخوفا بالغا من إحتمالية حدوث صراع على السلطة في عمان في مرحلة ما بعد السلطان قابوس خصوصا في ظل عدم وجود آلية واضحة ودستورية وديمقراطية لإنتقال السلطة في عمان في هذه المرحلة، وما يهيئ الوضع أكثر لإحتمالية حدوث الصراع على السلطة، عدة عوامل يساهم بها النظام الحالي:

1. تركز جميع السلطات بيد السلطان قابوس لوحده؛ فهو يملك صلاحيات مطلقة تجمع بين جميع السلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية إذ لم يرسخ مفهوم الفصل بين السلطات؛ فهل من

(31) نُشر في العدد الرابع عشر، 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2014

(32) ناشط سياسي.

سيخلفه سيحكم مثله -بتركز جميع السلطات- وهو ما سيكون بشكل طبيعي مطمعا للسلطان القادم؟. فربما نجح السلطان قابوس في كسب رضا الشعب العماني؛ لتوليه جميع السلطات رغم ظهور عدد كبير من المطالب بالفصل بين السلطات؛ إلا أنها قوبلت إما بالترضية الفردية أو بالقمع (العصا والجزرة)؛ فهل سيقوم السلطان القادم بتوزيع السلطات بشكل دستوري أم سيرغب طامعا في الحفاظ على جميع السلطات مما سيخلق حالة من الفوضى الأمنية ربما لن ينجح في الحفاظ عليها إلا بحمام دم أو فساد مطلق وتوزيع إمتيازات غير عادلة لبعض القوى؛ لضمان ولائها.

2. قام الإعلام الحكومي العماني على مدار سنوات طوال بالخلط بين الوطن والسلطان قابوس وتصويرهما على أنهما فكرة واحدة، والذي ساهم بدوره في غياب المعنى الحقيقي لدولة المؤسسات، وإرتباط الدولة ومؤسساتها بفرد واحد مما سيخلق حالة من الفوضى بعد زوال الشخص.

3. عدم وجود دستور مستفتى عليه يكون الشعب فيه مصدر السلطات، ويضمن حالة الإنتقال السلس للسلطة، ويحفظ الدولة من أطماع وصراعات الإستحواذ على السلطة من مراكز القوى الوطنية سواء أكانت عسكرية أو دينية أو قبلية أو حتى من أحد أطراف الأسرة الحاكمة.

4. إنعدام الحريات السياسية، وعدم وجود مناخ سياسي يسمح للمشاركة السياسية حاليا، ويؤمن بالتعددية مما سيؤدي غالبا بعد

مرحلة السلطان الحالي إلى حالة من القمع الشديد التي ستؤدي إلى الإنفجار وحدوث حرب أهلية فيما لو ظهرت أحزاب أو تكتلات معارضة للسلطان القادم سواء أكانت من الأسرة الحاكمة أم من قبائل أخرى، وذلك لعدم وجود دولة مؤسساتية توفر بشكل طبيعي وعيا وطنيا يحفظ الاستقرار، وحق المشاركة السياسية لجميع الأطراف دون إقصاء.

5. عدم وجود تسامح حقيقي (مذهبي أو سياسي)؛ فالموجود حاليا هو فرض من السلطة لحالة توافق في المصالح، وليس تسامحا يقوم على مبادئ وأسس يخلق فيها الوئام والاعتراف بالاختلافات الطبيعية؛ فعدم وجود تسامح سياسي واضح للمتابعين في ما يتعلق بمركزية السلطة وعدم السماح لأي نشاط سياسي أو مدني من خارج إطار الحكومة، والتضييق على كل من يحاول أن يعبر عن رأيه مخالفا ومعارضا للحكومة وسياساتها، أما التسامح المذهبي الذي يروج له إعلاميا كثيرا فهو ليس تسامحا بالمعنى الحقيقي لمفهوم التسامح رغم عدم إقصاء الآخرين لكنه لا يتم الإعتراف بهم وجودا؛ فالسلطة الدينية التي هي جزء من الحكومة تتشكل خالصة من مذهب الحاكم فقط. ولقد تابع الكثيرون حالة السخط الظاهر من أصحاب المذاهب الأخرى في مواقع التواصل الاجتماعي أو غالبا في فترة رؤية هلال العيدين، وقد حاولت الأجهزة الأمنية ذات الصلاحية المطلقة والتي لا تخضع للمراقبة والمحاسبة في إستغلال الطائفية بوضوح خلال أحداث مظاهرات 2011 والتي تمركزت غالبا في مناطق سنية، وخلال قضية الدكتور طالب المعمري عضو مجلس الشورى المنتخب،

والذي حكم عليه بالسجن لمشاركته في مطالبة شعبية ضد التلوث البيئي.

6. عدم وجود ولي عهد للحكم من الممكن أن يؤدي إلى عدم قبول الشعب بالسلطان الجديد، وإحتمالية ظهور تكتلات قبلية تطمع للحصول على مراكز في السلطة تستخدم فيها عوامل إجتماعية وإقتصادية لم ينجح النظام الحالي في حلها.

7. حالة القطبية التي تعيشها عمان والسعودية بسبب المذهبية، أو الوساطات التي تقوم بها عمان مؤخرا من الممكن أن تشكل حالة من التهديد للإستقرار خاصة في عدم وجود وريث جاهز ومقبول به إقليميا أو دوليا.

وتأتي الحاجة للتفكير في مرحلة ما بعد السلطان قابوس؛ لأن الواضح للمتابعين أن السلطان بنفسه وعلى المستوى القريب لم يُظهر أي إشارات ورغبة جادة في إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية، وهذا ما يفسر وجود حالة من الالتفاف والترقيع للمطالب الشعبية، وحالة التضييق الأمني المستمر لحرية التعبير والتجمع السلمي، والتشديد على القوانين الصارمة في الإجراءات الجزائية أو القوانين العمالية، وقوانين النشر والمطبوعات، ووصل الأمر مؤخرا إلى منع وتضييق على جميع المبادرات (الثقافية) المدنية التي لم تأتي تحت إطار الحكومة (بدون رعاية أو مراقبة من الأمن) .

كما يقر بعض من الباحثين السياسيين أن المرحلة المقبلة في غاية التعقيد، ويجب الإستعداد لها مع إشراك الشعب مشاركة حقيقية في

صناعة القرار، والإستعداد للمستقبل عبر ممارسة حقوقه السياسية وحرياته المدنية؛ ليكتسب الوعي والخبرة التي تؤهله لإدارة نفسه دون الخوف من أي ضغوطات أو حدوث صراعات، والانطلاق نحو بناء دولة مدنية حديثة تسعى نحو الحداثة والتغيير والتقدم؛ لتؤمن ازدهارا ورفاها اجتماعيا واقتصاديا لجميع أطياف المجتمع.

سياسة الهدر البشري والمالي في وزارة التربية والتعليم[33]

أمل الحوسنية [34]

أثناء تصفحي لكتاب الدكتور مصطفى حجازي، والذي كان بعنوان الانسان المهدور، أدركت بأن شريحة لا بأس بها من منتمي وزارة التربية والتعليم تطبق عليهم هذه السياسة العبقرية، أو ربما أكون قد كبرت في السن، وبدأ الخرف يتسلل الى عقلي، وفي كلا الحالتين لا ضير في أن يسمع ما سيقال ويقرأ ما يكتب:

فالإنسان المهدور – كما يقول الكاتب– هو الذي تم اهماله واستبعاده والاستغناء عن فكره وطاقاته؛ على اعتبار أنه عبء أو كيان فائض عن الحاجة، وللهدر أنواع ودرجات نبدأها بالهدر العام في مجال التربية والتعليم؛ فتواضع مستوى التعليم وركاكة منهجيته هو هدر بحد ذاته للإنسان العماني وللموارد المالية على حد سواء، حيث يتم هدر وعي هذا الطفل منذ الصغر بسياسات التلقين والتبعية والانقياد التام للمعلم ثم المدير ثم المسؤول الأكبر .... الخ، وأي خروج عن هذا النمط يعد خروجا عن الأخلاق العامة في نظرهم، واثارة للقلاقل والفتن، وهي الشماعة الأزلية الملتصقة بكل فعل لا يوافق سياستهم.

ومأأن يخرج أخيرا هذا الانسان من المدرسة الى الجامعة، يصطدم

(33) نُشر في العدد الرابع عشر، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2014

(34) باحثة في قضايا التربية.

مرة أخرى بمؤسسات قائمة بلا هدف أو خطط انمائية واضحة لرفع هذه الدولة الى مصاف الدول التي سبقتنا بأشواط كثيرة، وتلك المؤسسات هي عبارة عن سلسلة من السياسات الترقيعية والتكتيكية الهادفة الى درء الضرر الحالي حتى اشعار آخر، وهذا يفسر تأخر جامعاتنا بمختلف تخصصاتها في الترتيب العالمي للجامعات.

ثم يخطو هذا الانسان خطواته العملية الأولى؛ ليقال له للوهلة الأولى كما قيل لنا: "فائض لا حاجة ولا طاقة للوزارة به"، وبعدها تبدأ سياسة التحكم الناعم مغلفة بقوانين الخدمة المدنية بترويض العقول الجامحة في نظرهم، والتي لا تتوائم مع سياسة المماطلة والتسويف القائمة على عبارات مثل "الأمور ستكون طيبة أو اكتب رسالة وسنرد عليك بعد قليل... الخ"، ومن لا تعجبهم فلسفة هدر الطاقات والكفاءات البشرية؛ قد تفرض على هؤلاء عقوبات غير مباشرة، ولا يمكن اثباتها ماديا، ومغلفة بما نحن نظنه الحظ العاثر الملتصق بنا، وبالإمكان أن أضرب أمثلة على ذلك:

عرقلة البعض منا في الترقيات بحجج ليس لنا دخل بها، أو ارسال البعض منا إلى مناطق نائية كي ينشغلوا بضررهم الخاص بدلا من العام، أو التعمد في التعامل مع المراجعين وكل من ينتمي لهذا القطاع بمنظومة من السياسات البيروقراطية العقيمة، والتي تهدف الى تشتيت المراجعين ورميهم بين المكاتب والمديريات كما يرمي أخونا ميسي الكرة بين زملائه؛ فيشعر هذا الانسان بالمهانة والكسر المعنوي ويستسلم، ويخضع لما يريدوه هم، وهذا جزء أصيل من التخطيط العام لديهم، أو يتم الأمر بتجميد أفكار البعض منا بما يسمى بتشكيل

اللجان المتخصصة لدراسة هذه الأفكار والتي لا يعرف متى وكيف وأين ستعقد، أو كسر الروح المعنوية للعاملين في قطاع التعليم، وذلك بتكريم من لا يستحق شرف التكريم وتهميش من يستحق الظهور، فانتقاء القيادات التعليمية وللأسف لا يتم بعناية فائقة ولا برؤية فاحصة، بحيث يرشح ذوي القدرات القيادية والمهارية والعلم بمجال تطوير التعليم .... بدءا من وزير التعليم وانتهاء بالمدراء والمعلمين، وإنما تتم بصورة غير مفهومة وبمعايير غير متفق عليها، أو بتغليف الوزارة بالشمع الأحمر فلا يستطيع أحد أن يخرج منها ما أو أن يدخل فيها، واذا سُمح لبعض موظفيها بالسفر للخارج لاستكمال الدراسة أو التدريب فسيعودون إليها تماما كما ذهبوا، وهذا يفسر استقالة البعض ممن أنهوا دراساتهم العليا أو نقل خدماتهم لمؤسسات أخرى يتوافر فيها الحد الأدنى من العدالة الوظيفية، وبالتالي يتم تحويلهم من شركاء مرحب بهم في صنع القرار –وهو من المفترض أن يكون– إلى كيان خارجي ضاغط على الوزارة.

وهنالك الهدر الأعظم الذي تعاني منه منظومتنا التعليمية، وقبل أن أذكره سأطرح بضعة أسئلة. ألم تلاحظ وزارة التربية والتعليم عدد الإجازات المرضية المرفوعة لها في الآونة الأخيرة؟. ألم تتسائل لماذا يفضل بعض المعلمين القيام بأي شيء باستثناء الذهاب للعمل؟. ألم تتفاجئ بحجم طلبات التقاعد المقدمة لها سنويا؟. ألم يتبادر إلى ذهنهم "لماذا مستوى الطلبة التقني في انخفاض مستمر كل عام"؟. ألم يزعجها فقدان الثقة بينها وبين شريحة كبيرة من المعلمين، وتشكيكهم الدائم بها ليل نهار في اجراءات التعيين والتوظيف والترقية والبعثات ... الخ ؟. ألم يخبرها أحد عن البطالة المقنعة المتفشية في بعض المحافظات والمعدومة في محافظات أخرى ؟.

إنه الهدر الأعظم "يا سيادة يا كرام"، والمتمثل بالتعمد – بحجة الضغط الشعبي – في ادخال الحابل والنابل إلى سلك التعليم، فأصبحت هذه المهنة العظيمة مهنة من لا مهنة له، وصحبها بعد ذلك ضعف معايير التقييم المطبقة عليهم، وهشاشة الدورات والمشاغل التدريبية المكلفين بها، والتي في بعض الأحيان لا تتعدى اليومين، ويقوم بالإشراف عليها أناس غير مؤهلين علميا ومهنيا ونفسيا، ثم سرعان ما تسمعهم في كل عام يتحدثون عن خطط جديدة لرفع مستوى المعلم، وتعزيز الدورات التدريبية وإمكانية تشكيل عدد من اللجان وغيرها من الأمور المدهشة، والتي لا نجدها إلا على الورق ولا نسمعها إلا على ألسنة المسؤولين، ولا نراها إلا في القنوات الاعلامية الرسمية العمانية.

فهاهي فنلندا مثلا، ونحن ينبغي أن نقارن أنفسنا بمن يحتلون الصدارة خاصة، وبكوننا نملك كل ما من شأنه أن يجعل المنظومة التعليمية ثروة حقيقية لهذا البلد تماما كفنلندا؛ فعلى الرغم من أنهم لا يملكون ميزانيتنا الضخمة المخصصة لهذا القطاع، على اعتبار أن القائمون على التعليم هناك اشترطوا أن يحمل المعلم مؤهل درجة الماجستير في التخصص مع رخصة تربوية متخصصة في التدريس؛ ليصبح مقبولا ومؤهلا للتدريس في المدارس النظامية إلى جانب شهادة الدكتوراه لبعض المراحل الدراسية، كما أن القائمون على التعليم هناك يولون المعلمين اهتماما خاصا؛ فلهم دور هام في وضع المناهج التعليمية، كما تم اشراكهم في عمليات التطوير التعليمية، ومنحهم استقلالية تامة في الإبداع في طرق التدريس وصياغة المنهج وفقا لقدرات الطلبة، وهذه الثقة التي أولاها القائمون على التعليم في فنلندا لم تتم إلا بعد رفع كفاءة المعلمين في المنظومة التعليمية والتأكد من امكانياتهم العلمية والعملية، والأخير لم

يتم إلا عندما خرج القائمون على التعليم هناك وتكلموا علنيا للشعب وبكل شفافية عن تدني المستوى التعليمي للبلاد، وأنهم بحاجة لظهير شعبي كي يسخروا طاقات الدولة وفق آلية محددة وضوابط رقابية سيُحاسبون عليها إن لم تتحقق في مدة زمنية محددة. وبعد المكاشفة بدأوا تحقيق هدفهم، وبعد سبع سنوات أحس الفنلنديون بتغير جيد في المنظومة التعليمية. وبعد 50 عاما أصبح التعليم من الثروات الأولى في فنلندا .

وبما أن الخطة الخمسية الثامنة تركز على تطوير نظام التعليم وفقا لمعايير الجودة، فإنني أستطيع أن أبشركم بأن هذه الخطة قد تكون معرضة للفشل؛ فهنالك ضعف في الثقة بين الـوزارة والخبرات المحلية وأصحاب التجارب التعليمية في هذا البلد، وهنالك ميل عام لعدم الاستفادة من تجاربهم والاتجاه نحو تطبيق نماذج خارجية –لما يطلق عليه اصلاح التعليم–، وهذا يقضي بالضرورة على أي نوع من أنواع الإصلاح والانفتاح لأي رأي أو أي لمحة تطويرية يحملها هؤلاء لهذا الميدان، كما أن التعديلات العامة والنظم الجديدة والخطوات الاصلاحية في التعليم ينبغي أن توضع لها خطط محكمة للتطبيق، بحيث يتم تعميمها وتطبيقها على منطقة تلو الأخرى بشكل متدرج ومراقب بصورة دقيقة، وبكل شفافية بحيث يتم تفادي الهدر المالي والبشري والزمني وهو الأهم.

فالثقة المزيفة وهدر الوعي والفكر والطاقات بهذه الطريقة الفجة سيؤدي من شأنه أن يولد لدى الانسان جحيما من الأفكار السلبية والممارسات التعسفية، والتي تم ترجمة البعض منها حاليا، وستتبلور

في الميدان التربوي مستقبلا عاجلا أو آجلا، فلا يوجد شيء أصعب في الحياة من أن تكون موجودا وغير موجود.

التفكير الديمقراطي بين الدولة والمجتمع المدني[35]

محمد العجمي [36]

كنت أتابع قبل فترة قريبة النقاشات والجدل الواسع في بعض الدول الأوروبية على خلفية مشاركة أوروبيين في الجهاد مع تنظيم الدولة الإسلامية، ولا يمكن إخفاء أن هذه الظاهرة أحدثت صدمة وهزة قوية في المجتمعات الأوروبية، فما الذي ينتظر أوروبا في المستقبل وها هم الأوروبيون يشاركون في تنظيم متطرف ما فتئت وسائل الإعلام الأوروبية تنقل عنه مشاهد الذبح والقتل لترسم في الوعي الأوروبي المستوى غير المسبوق من العنف المنظم الذي يتبناه هذا التنظيم؟ ما لفت انتباهي في هذه المتابعة مشاركة مختلف أطياف المجتمع والدولة لاستباق الأحداث ورسم خطط لمعالجة وإدماج هؤلاء الجهاديين العائدين وإصلاح منظومة التعليم التي يتلقاها أبناء الجاليات والمهاجرين. المذهل في الأمر أن هذه المجتمعات لديها من الحيوية والديناميكية ما يجعلها تتصرف بعقلانية مسؤولة وهدوء في اجتراح المعالجات الممكنة. وهذا ما قادني إلى التركيز على تساؤل مهم: أي دور يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في مساعدة الدول والحكومات في فترات الصدمات؟

(35) نُشر في العدد الخامس عشر 8 ديسمبر/ كانون الأول 2014

(36) كاتب وباحث في القضايا الفكرية والفلسفية.

عندما تقع صدمة ما من أي نوع في دولة ما فإن المجتمع بمفهومه الواسع هو من سيتحمل الجزء الأكبر من نتائج هذه الصدمة، وتبعا لمدى التنسيق بينه وبين الدولة ككيان قانوني؛ سيكون المجتمع أكثر أو أقل عقلانية وحيوية في التفاعل مع الصدمات. كلما كانت خبرة المجتمع وماضيه مع الدولة جيدة؛ كلما كانت طرقه في مواجهة الصدمة أكثر عقلانية وهدوء وطويلة النظر. الخبرة التي أتحدث عنها تتركز بالدرجة الأولى في مجسّات الشفافية والعدالة الاجتماعية التي يلاحظها المجتمع في أداء الدولة، ومع ذلك فإن المجتمع يراقب أكبر قدر يستطيعه من أداء الدولة. يكتسب المجتمع مناعة في وجه الصدمات عندما يتوافر لديه شعورا عاما بقرب الدولة من همومه ومشاكله وبإدارتها الجيدة للثروة وبقدراتها التنظيمية في حل المشكلات وإدارة المشاريع الكبرى واستباق الأحداث، بينما عندما يفقد مثل هذه الثقة في الدولة فإن الصدمات الخطيرة على شاكلة انخفاض خطير في أسعار النفط، أو أحداث شغب عارمة، أو ارتفاع مستويات التضخم أو انهيار السوق والأسهم، سيقف المجتمع أمامها حائرا مدهوشا ويتعامل مع الحدث بعشوائية وتخبط وقرارات فردية ولاعقلانية. فرصيده من الثقة لا يسعفه بأن يدير الموقف بشكل جيد. المجتمع هو الظهير الخلفي للدولة، وهو سندها الذي يمدها بالكوادر والأفكار، فالدولة التي تتعامل مع المجتمع كتابع ومجرد أرقام إحصائية، وتتجه إلى تطوير أدواتها القمعية أكثر من أدواتها لحماية الحريات، سوف تخسر هذا المجتمع، وستتحلل تدريجيا لتدخل المجتمع نفقا مجهولا يصعب التفاؤل بالخروج منه أقوياء.

في وقت قطعت بعض الدول مشوار طويلا في مجال تعزيز انسيابية العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ ما نزال نجد كثيرا من الدول ما تزال في

إطار الصدام السلبي بين الدولة والمجتمع، بينما لا تزال دول أخرى في طور تشكيل المجتمع المدني الحديث؛ ويمكن أن نضع السلطنة في هذه الفئة. لقد نمت مؤسسات المجتمع في الدول المتحضرة بشكل كبير بحيث أصبحت كثير من هذه المؤسسات في مثل أهمية وفاعلية نظيراتها ضمن كيان الدولة السياسي، بل عالجت بعض هذه الدول مشكلة الترهل في أنظمتها ومؤسساتها بالاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني، بينما لا نزال نحن في عمان لم نشكل بعد أية مؤسسات يمكن أن تتفاعل إيجابيا مع مؤسسات الدولة، وربما يقع العكس؛ حيث تعمد الدولة إلى تهميش مؤسسات المجتمع الصغيرة والوليدة عوضا عن دعمها وتقويتها لتساعدها مستقبلا في القيام ببعض الأدوار التقليدية. إن التجارب تعلمنا أن الإنسان يبدع أكثر وتتحسن نوعية إنتاجه عندما يعمل في بيئة متشبعة بثقافة الحرية والملكية، والعكس عندما يعمل تحت الإكراه أو الروتين اليومي الإجباري، ومن هنا تنجح مؤسسات المجتمع بسبب الحريات الفردية وتفشل مؤسسات الدولة بسبب الترهل وضغط البيروقراطية والهرمية.

لا يعني ذلك أن مؤسسات الدولة يجب أن تكون ضعيفة أو مشلولة، فتفريغ الدولة من محتواها المؤسساتي والقانوني سيجعل المجتمع مفتوحا بشكل عشوائي على الخارج، ما يؤدي إلى تسرب الموارد النوعية بشرية أو مادية إلى الخارج في مقابل عدم وجود أدوات لضبط الوارد الذي لن يعلم فائدته وكيفية توظيفه والتخلص منه، وأمامنا أمثلة كثيرة عندما انفتحت الكثير من الدول على اقتصاد السوق وتحرير التجارة ورفع يد الدولة عن حركة السلع، كيف أنها انتهت إلى الفشل مثل إندونيسيا والأرجنتين وتشيلي والبرازيل وروسيا في الثمانينات

والتسعينات. فالمعادلة هنا هي بالتنسيق بين الدولة والمجتمع بحيث يشكلان معا وحدة داعمة للمسيرة والريادة، فلا يطغى طرف على طرف ولا يضعف أحدهما الآخر فيفشل الجميع. يجب فهم العلاقة بين الدولة الحديثة والمجتمع المدني ككيانات تشكلت معا وتطوّرت معا؛ فلا دولة حديثة بدون مجتمع مدني، ولا مجتمع مدني بدون دولة حديثة، فكل منهما يكمل الآخر. وانفصال العقد بينهما أو ضعفه هو ما يجعل أبسط الصدمات تتضخم بسبب التعاطي اللاعقلاني معها وسوء التنسيق وتوزيع الأدوار والمسؤوليات.

على سبيل المثال؛ تزامن تطور المجتمع المدني الحديث في القرن السابع عشر بأوروبا مع حاجة الأفـراد لسلطة مركزية تحمي لهم حرياتهم، فبدأوا تدريجيا في التخلي عن إدارتهم لهذه الحريات لصالح سلطة مركزية ستسمى لاحقا بالدولة الحديثة، فاكتسبت الدولة ضمن ما اكتسبت من وظائف مسألة إدارة حريات الأفراد في المجتمع، وما إن تحيد عن ذلك أو تنتقص من هذه الحريات فسينحل ذلك العقد الذي يلزم الأفراد بالتنازل عن حرياتهم لصالح السلطة المركزية التي تفسد ولا تصلح. بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن إدارة الحريات تقتضي بالضرورة القسر وممارسة العنف، فلكي تؤدي الدولة وظائفها الأساسية فإنها تحتكر العنف وتمارسه لضبط الحريات ومنع تصادمها أو الإضرار بها. غير أن الفارق الكبير سنجده بين دولة تحتكر السلطة وتقوي أدواتها ووسائلها القمعية للإبقاء على السلطة في أيدي معينة، وبين دولة لا تحتكر السلطة وتقوي أجهزتها التوعوية والتعليمية والصحية لصالح بناء مجتمع مدني يساهم معها في ضبط وإدارة وتنسيق الحريات العامة. الدولة هي المسؤولة عن تشكيل وتشجيع مؤسسات مدنية تساعد الدولة

على التوسع والتمدد في المجتمع بحيث ستضم كفتين: مؤسسات سياسية ومؤسسات مدنية، وبتحقق التوازن بين الكفتين سيمكن الحديث عن دولة حديثة تحقق الرفاه والكرامة لمواطنيها وللمقيمين على أرضها.

تتحدث بعض أدبيات العولمة عن فكر اللادولة واقتصاد اللادولة، وهي تشير إلى الدور الكبير للمنظمات الدولية والشركات القارية والمؤسسات الرقابية العالمية في التدخل في قرارات الدول والتأثير على سياساتها؛ بل والاضطلاع ببعض أدوارها في التشريع والتنفيذ. العولمة تسهم بشكل كبير في تحلل الدولة وفق بعض نظرياتها، وما نراه أنه وحدها الدول التي حققت توازنا بين جهازيها السياسي والمدني تكون الأقدر على البقاء والتناغم مع أدوات العولمة الهائلة بما لا يقضي على الدولة أو يضعفها ككيان يحمل هوية فريدة وبشر لديهم طموحات ويستطيعون المساهمة في الحضارة البشرية. إن الصدمات المتتالية التي تصفع بها العولمةُ الدولَ القمعية تنتهي بهذه الدول إلى الفشل وإلى الإحباطات المتراكمة التي تدمر الدولة وستصبح غرضا ومطمعا لأدوات العولمة نفسها. بينما تكون الدول التي نجحت في بناء جهاز مدني على شاكلة أحزاب سياسية ونقابات مهنية واتحادات عمالية وجمعيات أهلية وكافة التشكيلات والتجمعات غير الرسمية؛ هذه الدول تكون أكثر ذكاء ومرونة واستجابة للصدمات والاختلالات المصاحبة للعولمة والتحالفات الدولية وأشكال التنافس وأنماط الصراع الدولي.

أثناء الصدمات يصاب الناس بالذهول والهلع، فيضطرون للدفاع عن حدودهم بالدخول في تجمعات أو ممارسات تحقق لهم أمانا من

الصدمة بعيدا عن الدولة. وإذا كانوا غير منتبهين وواعين ومستعدين للصدمة؛ أي صدمة؛ فستغلب عليهم ردود الأفعال. وجود مجتمع مدني واع وناضج يضمن المشاركة السياسية الفاعلة لأكبر عدد من قطاعات المجتمع، وهذا يجعل الوعي الجمعي أكثر قابلية للتنبؤ بالصدمة والاستعداد لها، وحتى في حالة فشله في التنبؤ؛ فإن المشاركة السياسية العامة ستضمن ردات فعل أكثر اتزانا ومرونة. في الحالات المعاكسة؛ كما هو الحال لدينا؛ فإن الدولة وحدها من سيتحمل تبعات الصدمة، بل وستتحمل تبعات سخط المجتمع، فهي ستحارب على جبهتين؛ ما يزيد من عبء الإدارة وثقل ومركزية القرارات.

تمثل المجالس التشريعية والبلدية المنتخبة أولى مراحل العمل المدني بالدول. وحتى بالرغم من أن هذه المجالس ما تزال جزء من بيروقراطية الدولة وجهازها السياسي، إلا أن التصاقها وقربها من الشارع والسوق وحركة الناس؛ يجعلها مؤسسات تحمل الطابعين: طابع الهرمية السياسية وطابع العمل المدني. فالدولة الجديدة والجادة فعلا في تحقيق التنمية المستدامة؛ سيتضح مدى جديتها في تأسيس المجتمع المدني من خلال رؤيتها واهتمامها بتفعيل وتنشيط المجالس التشريعية. ينظر لعضو المجلس التشريعي أو البلدي المنتخب بصفته من الكوادر الذكية والمتعلمة والناشطة التي يمد بها المجتمع الدولة ليساعدها في بناء الخطط والتشريعات ومراقبة الأداء وتقويمه، وهذا العضو يقوم بالدورين: دور العمل السياسي المتصل بوظائف الدولة البيروقراطية، ودور العمل المدني المتصل بالفعاليات ذات الطابع غير الرسمي. ولا ينفصلان هذان الدوران عن بعضهما البعض، إذ يتكاملان في أداء هذا العضو المنتخب. فنشاطه وفاعليته وأهميته في جهاز الدولة التشريعي

سيتبعه بالضرورة فاعلية وحركية داخل النشاطات المدنية، وضعف أداءه في الأول سيتبعه أيضا ضعف أداءه في الشق المدني من وظيفته.

يرتبط العمل المدني؛ الذي يؤدي إلى ولادة مؤسسات مدنية مستقلة عن السلطة السياسية؛ بشكل أساسي بالتفكير الديمقراطي بالمجتمع، فلا يمكن لأي عمل مدني أن ينجح ويتكثف ضمن شكل مؤسسي بدون وجود تفكير ديمقراطي لدى الأفراد. فعندما يكون الاستبداد بالرأي وإقصاء المختلف هو السائد؛ فستظل النشاطات المدنية دون مستوى الطموح والأفق الأبعد نظرة لتشكيل تكتلات مدنية تعنى بجانب مما يشغل الشأن العام. التفكير الديمقراطي يمثل حاضنة وقاعدة متقدمة للعمل المدني، ومتى ما توفر فهذا يعني أن المجتمع الجديد يستبق الزمن ويحرق المراحل نحو بناء مؤسسات مدنية فاعلة. التفكير الديمقراطي يتطلب توفر أجواء من الحرية والمساواة والاستقلالية لكي يكون حاضرا وفاعلا في إنجاح العمل المدني المنظم ولكي يتفاعل بشكل إيجابي مع مؤسسات الدولة القائمة إذ لا يمكن لعمل مدني أن ينجح في تشكيل مؤسسات له بمعزل عن الدولة. عندما تكون الدولة قمعية تسلطية فإنها تعمل على إفشال العمل المدني ليس عبر قتل المؤسسات فحسب، بل وشل قدرة المجتمع على إنتاج مؤسساته وذلك من خلال خنق أجواء التفكير الديمقراطي بمحاربة الحريات والتضييق على الفردانية وتحفيز الطبقية داخل المجتمع.

التفكير الديمقراطي يتطلب قدرا من قابلية الاندماج بين الأنا والآخر. هناك تحول معين يجري داخل الأنا عندما تتقمص تجربة الآخر وتضمها إليها، فالفرد يشعر بأنه قد استفاد من هذا الآخر وأنه ممتن له أن منحه هذه التجربة التي قد تكون اختصرت عليه وقتا وجهدا أو فتحت له نافذة

جديدة أو صححت لديه معلومة، ومن هنا تضيق المسافة بين الأنا والآخر ويولد بينهما مشترك معين يزيد من استعداد كل طرف للاعتراف بدور وأهمية الآخر له. ومع زيادة هذه المشتركات يكتسب الإنسان القدرة على التفكير الديمقراطي الذي ما هو سوى اعتراف بالآخر، وتطور هذه القدرة لدى الفرد يمثل نواة للعمل الديمقراطي بين التكتلات المختلفة داخل المجتمع. مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن هذا لا يكفي لولادة مجتمع ديمقراطي حقيقي، فلو فقدت المساواة مثلا؛ فلا مجال لأن تكون لدينا تجربة ديمقراطية نبني من خلالها مؤسسات مدنية حيوية وناهضة، وهكذا بالنسبة للحريات العامة واستقلالية الأفراد.

من هنا نجد أهمية وضرورة الإلتفات ومتابعة حضور التفكير الديمقراطي في الوعي المشترك للمجتمع؛ متابعة العوامل المحفزة والمنشطة وكذلك العوامل المثبطة والمعيقة. متابعة على شكل مراقبة لتشريعات الدولة وفعالياتها من جهة، ومن جهة أخرى لوسائل الإعلام ونشاطات المجتمع وما يصدر عنه من مطبوعات ومنشورات ونشاطات وأدب ودراما وبرامج. والمتابعة الجادة تقتضي القيام بما يشبه مسحا ميدانيا يركز في كل مرة على جانب من جوانب التفكير الديمقراطي. وربما يجدر بنا قبل ذلك الإشارة إلى تمظهرات وتجليات التفكير الديمقراطي بين الناس، ويمكن أن نتحدث هنا عن الشورى والحريات العامة والاستقلالية الفردية والمساواة والتسامح والعنف الأسري والمدرسي والتشهير الاجتماعي والاتهام المتبادل والإقصاء الاجتماعي والتنافس والاحتكار. كل هذه المواضيع تصلح لتكون عوامل يمكن مراقبتها لتحديد مدى حضور التفكير الديمقراطي بالمجتمع، ومن ثم الانتقال فعلا إلى معرفة جوانب الضعف التي تمنع وتحول دون ظهور مجتمع مدني فاعل.

هل نحتاج إلى مجلس أعلى للإفتاء؟[37]

محمد الشحري [38]

لا يخفى على أحد ما يدور في العالم العربي والإسلامي من حروب كلامية، انبعثت – للأسف- من أفواه بعض المحسوبين على الإفتاء ورجال الدين وبعض الدعاة ونجوم البرامج الدينية في القنوات الفضائية، وقد اختلط حديث أولئك المفتيين بالسياسة، وابتعدوا عن رسالة الإسلام الحقيقية الداعية إلى السلم والسلام واحترام النفس البشرية، وأصبح البعض ينتصر لطائفته ومذهبه، وكأنه تكريس لاستبدال الطائفة أو المذهب بالدين الإسلامي الحنيف، وحسب المشهد الذي نراه أمامنا فإن هناك أياد خارجية تضغط باتجاه توسيع الشقاق والخلاف في الجسد الإسلامي الواحد، كمقدمة لمخطط تقسيم الأوطان وتفتيت المجتمعات، وقد لا نستغرب أن نرى في المستقبل قيام إمارات مذهبية أو طائفية في المنطقة، على غرار ما فعله المستعمر البريطاني من تقسيم للقارة الهندية ومنح جزء منها للمسلمين في باكستان وجزء آخر لطوائف دينية بما فيها المسلمين في الهند الحالية.

إن الخطر المحدق بالمجتمعات العربية والإسلامية، هو الخطر المذهبي والشحن الطائفي الذي يأتي كمقدمة لإثارة البغضاء والحقد داخل المجتمع الواحد، وقد أفرز ذلك الشحن الجماعات المتطرفة التي تقتل وتذبح باسم الدين.

(37) نُشر في العدد السابع عشر، 12 يناير/كانون الثاني 2015

(38) كاتب وناشط حقوقي.

لذلك نقول: أن التعايش السلمي الذي يتحقق فعليا – ولله الحمد– في عُمان، يأتي نتيجة لطيبة الشعب العُماني، واجماع الوعاظ والدعاة على اعتدال الخطاب الديني، وتعامل النظام الحاكم بحكمة مع المذاهب الإسلامية الكريمة في السلطنة وهذا مكسب من المكتسبات الوطنية المتحققة لدينا؛ ولكن إلى أي مدى يمكن أن تصمد هذه العوامل المحافظة على السلم الأهلي أمام السعير الطائفي، ومحاولة أطراف إقليمية لفرض قناعاتها على دول الجوار. هنا نقول أنه لا يتوجب علينا انتظار التكهنات؛ لأننا نرى بأم أعيننا ما يحدث في بعض الدول من تغليب للخطاب الطائفي على المواطنة، ومن علو للمذهب على الدولة، فمن أخطاء الآخرين نتعلم الصواب، ومن عثراتهم نحصن أنفسنا ومجتمعنا، ونرص الصفوف لمواجهة الأخطار التي قد تأتي باسم المذهبية.

من هنا، نرى أن يتم انشاء المجلس الأعلى للإفتاء برئاسة سماحة المفتي العلامة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام السلطنة، على غرار المجلس الأعلى للقضاء، ليكون جامعا للمذاهب الإسلامية الكريمة في السلطنة، ويتولى هذا المجلس إصدار الفتاوي حسب المذاهب، والرد على الخطابات التي من شأنها الاساءة إلى الدين الإسلامي أو اللحمة الوطنية، ويتولى المجلس أيضا تمثيل السلطنة في المؤتمرات والندوات الدولية في المجامع الفقهية الخليجية والعربية والإسلامية، والهدف من إنشاء المجلس إضافة إلى تحقيق ما ذكرت سابقا، أن نقطع الطريق أمام المتربصين بالسلطنة وشعبها، وعدم ترك المجال لهم للحديث عن مذاهبنا ولا عن سلمنا الاجتماعي الذي يجب أن ندافع عنه ونتمسك به؛ فالخطاب الديني المعتدل الذي نسمعه الآن من علمائنا وسماحة مُفتينا، يجب أن يؤسس لقاعدة قوية ومتينة يشارك

فيها أبناء عُمان، وإذا لم نقم بذلك في هذه المرحلة التي نعيشها من التفاهم والمحبة فإننا قد لا نتكهن بما سيأتي به المستقبل، الذي نرى حاضره سوداويا في الجوار. أما إذا ركنا للأماني أو للأحلام؛ فإنها لن تحقق شيئا في مجريات الواقع، وإذا لم نقم بما يكفي من التحصينات لمواجهة السموم التي يبثها البعض ممن تحجّر ذهنه وتوقف وعيه في لحظة من التاريخ، فإننا سنصبح عرضة لتحقيق أهدافهم ومآربهم.

نقول مرة أخرى، إن إنشاء المجلس الأعلى للإفتاء، يُعد لبنة قوية في بناء الدولة المدنية، التي نرى أن السلطنة تسير عليها، والتي أرسى دعائمها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد – حفظه الله ورعاه–، والذي قاد مسيرة الوحدة الوطنية.

قراءة: الدستور التعاقدي العُماني بين الطموح وشماعة الجاهزية الشعبية[39]

محمد الفزاري[40]

يبدو مفهوم تركيز السلطات بحسب عدد من الباحثين مفهوما قائما على عدم الفصل بين السلطات التي تتولى مهام الدول المختلفة؛ بهدف سيطرة فرد أو مجموعة أفراد أو تنظيمات على الفوائد السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه السيطرة. هذا الأسلوب بحسب الباحثين يولد مخاطر كبيرة مرتبطة بعدالة الأفراد الاجتماعية، والمساس بالحريات المختلفة، وغيرها من المخاطر. ورغم أن تركيز السلطات، وعدم فصلها منبوذ بحثيا أكاديميا ولدى أعراف وثقافة الدول المتقدمة إلا أنه يشكل واقعا في طبيعة الإدارة العمانية.

التجربة السياسية العمانية منذ عام 1970 تعد واحدة من التجارب الفريدة ؛ إذ أنها بقت على دعائم أساسية لم تحد عنها على مر الأربعين سنة الماضية؛ فالسلطان قابوس منذ توليه مقاليد الحكم في تاريخ 23 يوليو 1970 وهو على رأس السلطات الثلاث "التنفيذية والتشريعية والقضائية" في الدولة – إذا استثنينا حكومة طارق بن تيمور القصيرة كأول وآخر رئيس وزراء وهي الفترة التي امتدت ما بين أغسطس 1970و ديسمبر–1971، مما يفتح تساؤلات حول مدى تطبيق مفهوم

(39) نُشر في العدد السابع عشر، 8 فبراير/ شباط 2015

(40) كاتب وناشط سياسي ورئيس تحرير مجلة مواطن.

فصل السلطات في السلطنة، والتأثيرات الحالية و المحتملة في استمرار مركزية السلطة، وأبعادها على حياة المواطن.

وعندما نتحدث عن مركزية السلطة؛ فلا يمكن أن نغفل المحاولات التي قام بها بعض المواطنين سواء أكانت بصورة فردية "مثل ما حدث مع طارق بن تيمور 1967 حين تقدم باقتراح للسلطان في إقامة مملكة دستورية"، أو بصورة جماعية "مثلما حدث في يوليو 2010 عندما تم تقديم عريضة موقعة من خمسين مواطنا تطالب السلطان بتشكيل مجلس وطني؛ لصياغة دستور جديد قوامه الشراكة والتعاقد بين الشعب والسلطان". وفي 23 فبراير 2011 أيضا، تم رفع عريضة أخرى بعد مسيرتين سلميتين تدعوان للإصلاح، وقد أطلق عليهما حينها "المسيرة الخضراء الأولى والثانية"، وقد نُظمتا من قبل مجموعة من الشباب العماني الطموح، وكانت مطالب العريضة قد تضمنت عمل إصلاحات في مجلس الوزراء ومجلس عمان بينها: المشاركة السياسية مع تعيين رئيس وزراء، وهي ذات المطالب التي تم رفعها مرة أخرى في بعض ساحات الإعتصام في ما بعد.

بعد أحداث الربيع العماني 2011، أجبرت السلطة لاستخدام عدة "كروت" متتالية؛ لتمتص غضب الشارع آنذاك. البعض منها لم يكن مدروسا بشكل جيد، وظهر الخلل بعد فترة وجيزة، وكل هذا كان نتيجة طبيعية لتلك الإصلاحات والتعديلات التي لم تكن مبادرات وأفعال من قبل السلطة بقدر ما هي ردود أفعال سريعة وإجبارية. ومع هذا يُحسب للسلطة سرعة استجابتها لجلّ مطالب "غالبية" من خرج من الشعب تقريبا والتي تمثلت حينها في مطالب معيشية ومؤقتة.

نوعية النبرة الإعلامية الجديدة كانت إحدى وأقوى تلك "الكروت" التي استخدمتها السلطة لتنويم الشارع، وارجاعه لا إراديا إلى مسكنه وحياته اليومية. ورغم تأخرها في ذلك – بعد ما أنكرت الحراك في بدايته وجابهته، لكنها استسلمت للواقع بعد ذلك وحاولت أن تستغل الموقف لصالحها – إلا أنها نجحت بشكل يحسب لجهودها السريعة نحو احتواء الوضع الراهن في البلاد.

وأهم الخطوات التي قامت بها أنها غيرت في بادئ الأمر واجهة ممثلي الإعلام في الحكومة، وأقصد هنا وزير الإعلام ورئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون. ونلاحظ أن التغييرات كانت ذكية حينها، حيث أن الوجوه التي أُستخدمت لهذين المنصبين كانتا من المحسوبين على الوسط المثقف كشابين من الوسط الأكاديمي ومميزان ولهما قبول بين عدد من المهتمين بالوضع الثقافي في البلاد، كما كان أحدهما مدونا ومعارضا لكثير من سياسات الدولة قبل أن يعتلي كرسي الوزارة، وهذا يختلف نهائيا مع السياسة المعتادة المتبعة في التعيينات الوزارية والمناصب الأخرى العليا المعتمدة على التوازن القبلي سياسيا، وبعض الأسر الثرية تجاريا. إضافة إلى ذلك، ما قامت به السلطة في وسائل الإعلام باختلافها، أنها انتهجت سياسة مختلفة ظاهريا عن السابق وأعلت راية "الرأي والرأي الآخر"، "والتطوير"، "وحوار الشباب".

ولعب المسؤول الحكومي أيضا دورا بارزا في ذلك، عندما صرح الوزير عن الشؤون الخارجية في إحدى الحوارات الشبابية المفتوحة، قائلا : "نعم الجهاز الإداري للحكومة مترهل وغير منظم، ولا يقوم بأداء الخدمة كما ينبغي". فلم تتوقف محاولات السلطة المستمرة للوصول

للشعب برسالة واحدة وهي: "نحن نفهمكم".

ومع هذا كله، لم تهتم السلطة حتى الآن لعدد من المطالب الرئيسية في أحد ساحات الإعتصام 2011. ولعل أحد أهم هذه المطالب لدى الكثير من المثقفين والناشطين والمطالبين بالإصلاح: مطلب الدستور التعاقدي، الذي يراه كثيرون الضمان الديمقراطي الأنسب لاستقرار البلد حاضرا ومستقبلا، والضمان الوحيد للبدء بقفزات إصلاحية حقيقية بعيدا عن الفقاعات الإعلامية.

أقول تجاوزا "ماذا لو وجه السلطان قابوس إلى سعادة رئيس مجلس الشورى – بما أنه رأس هرم مجلس الشورى وهو ممثل للشعب – خطابا محتواه الآتي: "هل فكرة الدستور التعاقدي يصلح تطبيقها في البلاد؟، إذا كان الجواب نعم أو لا، فلماذا؟ وما هي المعوقات وما المطلوب فعله؟". ولإضفاء الطابع الديمقراطي وإيصال رسالة للشعب مفادها "نحن نسمعكم"؛ سيوجه السؤال للشعب.

أقول: قبل إجراء أي خطوة إصلاحية، يجب أن يكون هناك اعتراف بوجود خطأ أو مشكلة – كما أسلفت–، وهذا ما حدث قبل فترة بشكل خجول لكنه "دبلوماسي" عندما صرح الوزير عن الشؤون الخارجية بترهل الجهاز الإداري للحكومة، لكنه غير كاف ولا يعطي صورة تفائلية حول رغبة السلطة بالمضي بإرادة قوية وطموح كبير نحو إصلاحات جذرية بعيدا عن الحلول "الترقيعية"، والتي تسببت في ترهل الجهاز الإداري للدولة.

نحن أمام مشكلة حقيقية وأزمة كبيرة ومطب يجب تجاوزه، بحسب

الإمكانيات الواقعية وبرؤية استراتيجية واضحة المعالم، والدستور التعاقدي حاجة وضرورة رغم كل المعوقات، وهذه الحاجة وتلك الضرورة يجب أن تُتبع بصدق وطموح من السلطة لتجاوز الأزمة.

ما المشكلة ؟

1. ثقة السلطان بمن حوله لأسباب تاريخية قديمة حتى قبل توليه الحكم، وحديثة تتزامن مع الفترة التي تلت توليه الحكم والمتسببة بوجود مركزية كبيرة في السلطة، والناتجة عن تولي السلطان الكثير من المناصب المؤثرة والحساسة في أمن البلاد نموه. أتفق مع هذه المركزية في السلطة في السنوات الأولى منذ تولي السلطان الحكم؛ بسبب الحاجة الملحة لذلك، ولمصلحة البلد آنذاك مستحضرا الحروب الداخلية، وعدم استقرار البلاد وأمية غالبية الشعب. لكن استمرار هذه المركزية حتى الآن غير مبرر نهائيا، فهي مسبب حقيقي لبطئ التنمية وتراجع الإنتاجية. وأصبحت هذه المركزية هي المغذي الأول للبيروقراطية الإدارية، وباتت تقتل روح الإبداع، وتحجم العزيمة والمبادرة لدى المسؤولين.

2. القبلية السياسية وتأثيرها على القرار السياسي وعلى ثقافة المجتمع، وهي طبقة مستفيدة من مركزية السلطة ومن الفساد بشكل عام.

3. طبقة التجار وتأثيرها على القرار السياسي، وينطبق عليها ما ينطبق على القبلية السياسية.

4. القوى الخارجية والمتمثلة في شركة (شل وتوتال وبارتكس)، وتأثيرها في القرار السياسي. إذ أن كل محاولة إصلاح ستتجه نحو التأميم للنفط، وهو ما سيشكل خطرا على مصالحها. وكما هو معلوم أن 40 ٪ تقريبا من النفط العماني تذهب عوائده للشركات الأجنبية بشكل مباشر -إذا تجاهلنا النسب الأخرى التي تعد غير مباشرة وغير مصرح بها.

5. النضج الوعي السياسي لدى الشعب واستعداده وجاهزيته لأي استحقاق سياسي ديمقراطي. يقول جورج برنارد شو منتقدا بلهجة استعلائية وقاسية هذا الضعف : "إن الديمقراطية لا تصلح لمجتمع جاهل؛ لأن أغلبية من الحمير ستحدد مصيرك". وهذا برأيي ما يجعل السلطة تتكئ عليه أمام أي مطلب إصلاحي في فصل السلطات بشكل حقيقي، ولتقويض مركزية السلطة، ولا بد من حضور التعليق الدائم الذي يبرر استمرار المركزية: "الشعب غير قادر على إدارة نفسه". ورغم واقعية السبب تقريبا، لكنه ليس السبب الوحيد كما هو واضح في الأسطر السابقة. كما أنه أيضا ليس سوى نتيجة لفشل السلطة الشمولية المركزية لعقود طويلة.

لا أحد يستطيع أن ينكر أن السلطة العمانية هي سلطة شمولية مركزية، ولعقود طويلة فرضت سيطرتها ومازالت على جميع أنشطة المجتمع المدني، وهي تضع الخطط المختلفة وتتحكم بها بشكل كامل، وتهيمن على الإعلام المقروء والمرئي والمسموع بشقيه الحكومي والخاص، وتغذي مفهوم القبلية السياسية و تراعي مصالح طبقة التجار عن طريق تقديم خدمات استثنائية لهم.

كل هذا يساهم في بناء منظومة الأفكار والقيم لدى المواطن العماني، والتحكم بنوعية وطريقة تفكيره وتشكيل وعيه، لذا فإن أي خطاب من هذه السلطة "الشمولية المركزية" حول ضعف أو عدم قدرة الشعب على إدارة نفسه، وعدم نضوجه أمام أي استحقاق سياسي لا يعد سببا مقبولا، وهو في الحقيقة اعتراف ضمني بعدم نضوج تلك المنظومة الشمولية التي أنتجت هذا النوع من الوعي في المجتمع.

كل ما ذكر أعلاه، هي أسباب قوية يجب أن تدفع السلطة لعمل إصلاح جذري، والمضي نحو الدستور التعاقدي. كما أنها في الوقت نفسه لا تزال هي ذات المعوقات أمام تطبيق هذا النوع من الإصلاح.

ولكن لماذا الدستور التعاقدي وماذا سيقدم للمواطن؟

لا أريد الإسهاب في التفاصيل القانونية حول أنواع الدساتير والفروق بينها، وليس هذا حديثي ولا مجال تخصصي، لكن ما أستطيع قوله أن الدستور التعاقدي هو نقلة نحو الديمقراطية بوسيلة أقل خطرا، وبتوافق شعبي وإرادة سلطوية تنشأ بطريقة التعاقد بين الحاكم والشعب، ويعد جسراً ينتقل من خلاله المواطنين من مرحلة التغييب والرضوخ والسكون – كما هو في دستورنا النظام الأساسي للدولة – إلى مرحلة المشاركة واتخاذ القرار السياسي عبر تأكيد حقوقه وتكريسها، وتحديد صلاحيات الحاكم والسلطات خاصة.

"وكمواطن عماني" يهمني أن يضمن هذا الدستور عدة نقاط وهي: أن يعزز مفهوم المدنية و المواطنة، باعتبارها الركيزة الأساسية التي يؤخذ

بها في الحقوق والواجبات وتوافر الفرص. كما أن يضمن أيضا وجود رئيس وزراء منتخب أو معين مبدئيا مع تداول السلطة، ويضمن إعطاء مجلس الشورى الصلاحيات التشريعية والرقابية الحقيقية، ويؤهلها نحو فرض دورها الرقابي على جميع الوزارات بما فيها ديوان البلاط السلطاني وشؤون البلاط والأمن والدفاع والشؤون الخارجية والنفط والغاز وغيرها، وبخاصة في ما يتعلق بممارساتها المالية والإدارية، ويضمن وجود محكمة دستورية، ويضمن تفعيل دور المحافظين والمجالس البلدية على مستوى المحافظات، وأخيرا يضمن بناء استراتيجية طموحة تنظم وتدفع دفة التطور في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية تدركها كافة شرائح المجتمع.

أختم حديثي بالتأكيد على أهمية إرادة السلطة، وأهمية قيمة ونوع الطموح الذي تسعى خلفه هذه السلطة في العملية الإصلاحية وعلى سرعة التنمية؛ لأن بدونه لن نمضي إلى مرحلة التأسيس للدستور التعاقدي ولو اقتنعت السلطة بأهميته. وبدون إرادة السلطة وطموحها، لو وافقت السلطة على تطبيق الدستور التعاقدي كحل ترقيعي تخديري؛ لن يتغير الوضع بل من المحتمل أن يتجه للأسوأ. ومع إرادة السلطة، ومع الطموح الكبير وبدون وجود الدستور تعاقدي، هناك نماذج مشرفة يقتدى بها في سرعة التنمية والتطور، لكنها أيضا بدون ضمانات مستقبلية واضحة.

الوطن.. من الميتافيزقيا إلى العقلانية[41]

محمد العجمي[42]

في كلمة الوطن ميتافيزيقيا كامنة تتجلى في صور كثيرة يمكن أن نلاحظها في حجم التباين الشديد في التطبيقات العملية وفي التوحد العجيب على المستوى النظري. تعني كلمة ميتافيزيقيا؛ من بين ماتحمله من معانٍ كثيرة؛ أن كلمة الوطن تحتوي مع ما تحتويه من مكونات؛ الوعي. أي أن الوطن له وعي، ويمكن ملاحظة أن هذا الوعي يتجلى في تلك الفعاليات والممارسات التي تحرك الناس ليعبروا عن حبهم للوطن، وفي الوقت نفسه لتلك المشاريع المتضاربة على النهوض بالوطن. ولكن الحقيقة التي يجب أن نشعر بها ونخلقها بأنفسنا في هذا المقام هو أن الإنسان هو الوطن، وأن هذه الميتافيزيقيا هي خاصة الإنسان التي يوزعها على كل ما لا يستطيع أن يلمسه بيده أو يضمه تحت جناحه بإحدى الحواس. وبالتالي فالوعي هو وعي الإنسان. عندما تنزل مسيرة ولاء وعرفان للوطن، أو وقفة سلمية للمطالبة بإجراءات معينة في الوطن؛ ففي الحالتين هناك محرك نابع من أعماق المجهول في الإنسان يدفعه للتفاعل مع هذا المجرد اللغوي الذي يُسمى وطن. وبما أن الحديث عن مجهول وعن وعي وعن ميتافيزيقيا؛ فلا مفر من تأويل الممارسة والسباحة مع رمزيتها وعناصرها وظروفها وشعاراتها تأويل يجعل نفس فعل التفاعل مع الممارسة هو ممارسة أخرى داخل المجتمع.

(41) نُشر في العدد التاسع عشر 14 أبريل/نيسان 2015

(42) كاتب وباحث في القضايا الفكرية والفلسفية.

كما لو أننا نريد أن نقول إن الوطن ليس بالحدود والجغرافيا، وليس بالنظام والقوانين، وليس بالبناء والمؤسسات؛ بل بمشاعر البشر المتفاعلين معه، وحركة التأويل للرمزيات الناتجة من هذا التفاعل هي تعبير عن قوة الحضور والمقاربة والاندماج مع الوطن. وأي عقلانية لاحقة أو عمليات تنظيم وتصنيف ومنطَقة للحياة في ظل الوطن ستكون مبنية على أساس متين من المفردات والرموز والتأويلات التي ستمثل التربة التي تنبت منها العقلانية. عندما نقرأ مقالا يتناول نقدا تحليليا ومنطقيا لإحدى السياسات المتبعة في الوطن؛ فنحن سنقرأه بروح متشبعة أو تكاد بميتافيزيقيا الوطن، أي بالتأويلات الكثيرة والمترابطة لمفردة وطن. وهذا سيجعل فعل القراءة ينطوي على مسارين في التفاعل مع التحليل العقلاني في المقال: مسار نندمج فيه مع البنية المنطقية للمقال، ومسار نستحضر العلاقة بين المقال وبين ميتافيزيقيا الوطن. ومن المسارين تولد قراءة أكثر فعالية ونضجا؛ تتجاوز حدود الكلمة لتمسك بالهم الذي أنتج الكلمة. بالمثل عندما نشاهد مسيرة ولاء وعرفان وتأييد؛ فهناك طبقة ظاهرة أمامنا نستطيع أن نحللها عقلا ومنطقا، ونقرأ شعاراتها وطقوسها المصاحبة، ونبدي ردة فعل ما عليالممارسة، وكذلك هناك طبقة تحتية غائرة في الروح الإنسانية التي ابتكرت في يوم من الأيام مفهوم "الوطن" وأخذت تغرسه في الأجيال عبر الزمن.

تتطلب عملية الإسقاط التي يمارسها الإنسان وهو يجعل المجردات واعية؛ انفتاحا على هذه المجردات. انفتاحا يؤدي إلى تبادل التأثر والتأثير في كل لحظة من لحظات هذا التفاعل، وأي انقطاع لأسباب معينة سيدفع بالضرورة إلى سلب الوعي عن المجرد؛ ما يجعله كائنا جامدا متشيّئا يمكن بسهولة تسليعه والمقايضة به وتبادله كبضاعة في

سوق التفاعلات الاجتماعية. لنتخيل هنا شخصا يتخلى عن قطعة أثرية نفيسة لديه ورثها من أبيه؛ فهي أكثر من مجرد شيء يباع ويشترى، ولكن مجرد أن تدخل هذه القطعة إلى السوق فإنها تفقد ذلك الوعي الذي كان يسقطه صاحبها عليها. يتجسد هذا الانفتاح الذي يركز عليه هذا المقال؛ في التعاطي والحوار مع المفهوم، وتقديم التضحيات له واستمداد القوة والمعنى منه. وفي حالة الوطن فإن هذه العلاقة التي يُسقط الإنسان خلالها ذاته ووعيه على المفهوم، ويتفاعل معه بأكثر من شكل؛ كأن يُشيِّد عليه مسكنه ويحرث أرضه ويصطاد من بحره ويصطاف في سهوله ويرتاد أمكنته ويشاهد قبور آبائه وأجداده ويداعب عليه أطفاله؛ كل هذه الأشكال لعلاقة الإنسان بالوطن تجعل هذا الوطن أكثر من مجرد أرض وسماء، بل يصبح كائنا حيا يتبادل الخطاب مع الإنسان. ولا يمكن فهم مثل هذه العلاقة إلا بصورتها الميتافيزيقية النابعة من عمق المجهول الذي ينزع الإنسانُ منه هذا الوعي الغامض.

يحدث الانقطاع عندما لا يعود الإنسان قادرا على مخاطبة هذا المجرد، ولا الإضافة إليه أو الاستمداد منه. يحدث ذلك في ظروف معينة يكون فيها هذا الإنسان قد استَنزف وعيه وروحه في قضايا ومفاهيم ومجردات أخرى. إنه لا يعود قادرا على الاستمرار في صنع الأحداث التي يترجم بها وعيه تجاه الوطن. في ظروف معينة مثل وجود تهديدات مزعجة أو وقوع صدمات نفسية أو مرور بتجارب قاسية ومنعطفات فارقة؛ في هكذا تغيرات يقلّ التفات الإنسان إلى المجرد السابق، وهكذا يتشيّء هذا المجرد ويتصنّم تحت ضغط حاجة الإنسان الماسة إلى اختصار الزمن الطويل الذي كان متاحا في مخاطبة هذا المفهوم ومحاورته، وأحيانا تحت ضغط اليأس من الحصول على أجوبة أو من اكتشاف أو

تحقيق غاية تعزز التضحية والبذل والاستمرار. وما أن يحدث الانقطاع حتى يظن الإنسان أنه اكتشف كم كان غارقا في أوهام زائفة، وأن هذه الميتافيزيقيا هي معروفة لديه تمام المعرفة وليست غامضة مطلقا، وأن هذا الوطن ما هو سوى مجموعة من المكونات المادية التي يمكن التعامل معها بمنطق الربح والخسارة، فيمكن شراؤها وبيعها شأنها شأن أية سلعة أو بضاعة. وهكذا يصبح الإنسان حدي المزاج وقطعيا في تفاعله مع الممارسات التي ترفع اسم الوطن رفضا أو تأييدا.

يترتب على ذلك أن العقلانية التي تدفع للبناء بالوطن ستكون منبتّة من أية جذور لها تجعلها مرنة بما يكفي لاحتواء الاختلافات التي تنجم من تضارب الآراء واختلاف المشارب. تسهم ميتافيزيقيا الوطن في توفير تلك المرونة التي تتشكل في صورة إحتمالات وتأويلات مفتوحة للممارسات العقلانية داخل الوطن، فلا يضيق مفهوم الوطن الممتلئ من وعي الإنسان عن استيعاب كافة المشاريع التي تعمل باسمه ولأجله، على العكس من ذلك المفهوم الجامد والحاد؛ الذي يختزل كل ذلك الزمن الطويل الذي ظهر وتطور فيه مفهوم هذا الوطن؛ في لحظة تاريخية مكثفة جدا، قد تكون لحظة ولادة حزب أو تدشين مشروع أو تشكيل حكومة أو فعالية فئوية خاصة. في تلك اللحظة تصبح كل مدلولات الوطن مادية، وأول ما يتحرك الشعور؛ يتحرك للتأكد من أن الكعكة التي تُقسَّم أو المزرعة التي تحصد سينال منها الجميع بالسواسية أو تقترب. وهكذا تختفي تلك الروح التي تجعل الوطن كبيرا متسعا. ليس مجموع الأجزاء فحسب؛ إذ يشتمل أيضا على ذلك النظام الخفي الضمني الذي يؤلف بين هذه الأجزاء.

إن ممارسة فعالية التأويل في جوهرها هي اعتراف بدور الآخر في تشكّل الوعي، ولما كانت ميتافيزيقيا الوطن معادِلة لكون هذا الوطن يحمل وعيا قادما من الإنسان؛ فإن هذا الوعي المشترك الذي ينصب في الوطن يتطلب انفتاحا ومرونة من قبل البشر الذين لا بد وأن يختلفوا، وممارسة التأويل هنا هي الوسيلة والتقنية التي تحقق هذاالانفتاح والمرونة المطلوبة. فلو دُشِّن على ظهر الوطن مشروع ما ثم فشل أو لم يحقق النجاح المأمول، فسوف تشكل هذه الميتافيزيقيا الأرضية الأمثل لأية تداولات ومناقشات ستترتب على عدم نجاح هذاالمشروع. بمعنى آخر، إن العقلانية الظاهرة في السطح لن تقود الوطن إلى الخراب في ظل تلك الميتافيزيقيا الكامنة فيه. فعل التأويل هو فعل ثقافي بالدرجة الأولى وله تقنيات وأساليب كثيرة، قد تكون جزءا من دراما تلفزيونية أو عمل مسرحي أو سينمائي أو قصيدة شعرية أو رواية أو نص تاريخي أو رقصة شعبية.

والسؤال المهم بعد كل ذلك: هل يمكن الفصل بين فعالية تراثية ثقافية وبين اعتصام حقوقي للمطالبة بحقوق عمال أو لإطلاق سراح معتقل رأي؟ في ظل ميتافيزيقيا الوطن لا يوجد فصل مطلقا، ووحده المفهوم المتصخّر والمتصلّب للوطن هو الذي يجعل هاتين الفعاليتين على طرفي نقيض.

الحرية والوعي الاجتماعي[43]

د. رجب العويسي [44]

إن الحديث عن الحرية والوعي الاجتماعي وجهان لعملة واحدة؛ وهي الوصول بالمجتمع إلى مرحلة من الرقي الفكري والنضج المعرفي والسمو الأخلاقي، فالحرية في ظل مستويات واسعة وعميقة من الوعي المجتمعي سوف تعمل في إطار متوازن قادر على تشخيص الحالة المجتمعية والانطلاق بها لمرحلة التأثير وتقديم الحلول للمشكلات والتحديات التي تواجهها المجتمعات سواء الأخلاقية منها والاجتماعية والثقافية والفكرية والتعليمية والاقتصادية وغيرها. وتستطيع الحرية في ظل الوعي تحويل الواقع السلبي إلى موجهات إيجابية من خلال ما تحمله من أطر وأدوات وآليات وما تؤمن به من منطلقات قائمة على النقد البناء والاعتراف بالرأي والرأي الآخر وحرية التعبير في ظل القانون، فالوعي يمنح الحرية مساحة أكبر للبروز والظهور والتأثير والاستدامة واقتناص الفرص وتوظيف البدائل وخلق مرحلة متفاعلة منسجمة في فهمها للحريات؛ إذ هي بالأساس حريات مسؤولة يكفلها القانون وتحميها الأنظمة والتشريعات وفق ممارسات معتدلة وأنماط فكرية متزنة واعية بقيمة حس الكلمة ونمط التعبير وآلية الوصول للحقوق وطريقة الحصول عليها وفق موجهات وأطر وطنية وتشريعية وفكرية قادرة على نقلها من سلطة الأنا إلى المجتمع ومن سلبية النظرة

(43) نُشر في العدد الثاني والعشرون 15يونيو/حزيران 2015

(44) كاتب وباحث في قضايا التنمية والتعليم.

والتفسيرإلى مساحات أوسع من التأمل والتحليل والإيجابية قائمة على الدراسات والبحوث والاستراتيجيات التنموية والإحصاءات؛ فالحرية في ظل الوعي هي حرية مسؤولة تستهدف بناء الإنسان وتعزيز العيش الكريم له ومنحه فرصًا أكبر للإنتاجية وابتكار الأدوات المناسبة لطبيعة التحدي. هذا التنوع في البدائل واستخدام أدوات أخرى في التعبير عن الحقوق والمطالبة بها سوف يضمن الاستفادة من الاختلاف وتوجيهه لصالح العمل النوعي وهي بالتالي فرصة للتصالح الذاتي والترابط المجتمعي.

إن ما يحصل من واقع بعض المجتمعات اليوم في فهمها للحرية وسعيها لتحقيقها ومناداتها بالحريات وما نتج باسم الحرية من تأجيج ثقافة الكراهية بين الشعوب وسياسة الكيل بمكيالين والعداء للحكومات وما ولّده ذلك من شيوع حالات الظلم والتشريد والفتن والحروب ودخول الجماعات التكفيرية والإرهابية على الخط واختلاط الحابل بالنابل إنما جاء نتاج الحرية المبتورة المفتقدة لجانب الوعي الذي يعزز فيها منحى الإنسانية ويظلها بثوب الأخلاق والقيم، فابتعد مسار الحرية الناتج في ظل هذا التنازع إذ الكل يقرأ الحرية وفق هواه وبما يسيّر به أهدافه ويحقق غاياته، فابتعدت الحرية عن مقصد العمل ومساره الصحيح حتى انقلبت إلى حالة من الفوضى اللامسؤولة فكانت بيئة خصبة للجرائم والتنازع والاقتتال وظهرت الممارسات التي تلوح فيها رائحة المذهبية النتنة والعصبية العرقية البغيضة، لهذا يمكننا القول بأن السبب المباشر وراء هذا التراجع في مفهوم المناداة بالحريات فيما يسمى بمصطلح الربيع العربي هو أنها حريات مسيّسة غير مضبوطة ولا تقوم على ميزان العدالة والاعتدال؛ فهي إما شرقية وإما غربية -إما أن

تكون من شيعتي وإما من عدوي، – حتى ركنت في تقديرنا الشخصي إلى مستوى البهيمية وترويج الغرائز وتزيين صورة القتل والثأر على أنها جزء من النخوة المنشودة، فلا مجال فيها للشراكة أو التصالح والمصالحة والاعتراف بحق الآخر في العيش والحياة والوجود والتعليم والصحة وبالتالي انحرف مفهوم الحرية وأجهضت حلم تصحيح الواقع وتغيير المسار وسعت لوأد المصالحة والتنمية وعززت من قتل الأبرياء وزيادة الفجوة بين الأمة الواحدة. هذا الواقع في حقيقة الأمر كان سببه أنه يفتقد في المقابل إلى أقل مستويات الوعي الذي يترسخ في ظل حكمة عقل ورقابة ضمير وشعور بالإنسانية فيأخذ بمنظور الحرية ليعلي شأن سقف المطالب المشروعة، لتصبح قائمة على حق التعايش والتمكين والحوار وحسن توزيع الثروة والعدالة الإنسانية والمساواة أمام القانون وحق الفئات الأخرى في المجتمع، لذلك لم تجد من يحميها أو يحفظ توازنها أو يوجه مسارها أو يضبط آليات عملها أو يؤصل في المجتمع ثقافتها الصحيحة التي تستهدف التنمية والاستقرار والرقي بالانسان والتحول به إلى كائن منتج يملأ الأرض أمنا وسلاما.

إن الوعي هو الطريق المؤصل للتنمية والبناء الإنساني وتعزيز الفكر الايجابي في حياة الشعوب وتصحيح الفكر السلبي الذي باتت تعاني خطره شعوب الأرض ويعمل اللاإنسانيون على ترويجه وتسويق آلياته بين الشباب باسم الدين، فالمشكلة إذاً تكمن في مستويات الوعي بالذات وفهمها والتصالح معها والوعي بالآخر (الإنسان والأرض والدولة والحكومات) ومستوى ما يحمله الفرد من قناعات نحو ما يقدم له من جهود وما يتم في سبيله من تضحيات، فوجود الوعي دليل على وضوح الأهداف ورقي الأدوات ودقة تحقيقها ووجود شراكة مجتمعية

من كل الطوائف نحو بلوغ مستويات أعلى من الرقي البشري، فيصبح التوجه إنما هو لصالح التنمية المستدامة وتأصيل منظومة قيمية أخلاقية، والمحافظة على سيادة الدولة ووحدة الوطن وكرامة الإنسان ووضع الحكومات أمام مسار مراعاة حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وتوجيه الممارسات نحو انتقاء أفضلها بما يحفظ لحمة المجتمع وتكاتف أبنائه، وبالتالي يعمل الوعي على تكوين حالة من التريث والتأني في التعاطي مع الأمور وتجنيب الاندفاع والحكم المسبق على ممارسات الطرف الآخر وكف اليد واللسان من التطاول على المصالح الوطنية العليا والعبث بمقدرات المجتمع أو التأثير على الناس بأفكار أحادية وإبراز التوجهات المذهبية، إن هذا التفاعل الإيجابي الحاصل بين الحرية والوعي الاجتماعي هو ما ينقل المجتمعات للاهتمام بالأولويات والتركيز على إيجاد فرص أكبر لنمو برامج التنمية واستدامتها والتعامل مع التحديات بكل ثقة والتخلص من النظرة الأحادية في التعاطي مع قضايا الوطن والمواطن؛ إذ ينظر للوطن في زاوية مكبرة ويتعاطى مع الممارسات بكل حكمة وثقة بقيمة الحوار والتصالح والتفاهم، فيصبح المقصد ترجمة حقيقية لمجتمع يسوده الأمان والاستقرار ويحتكم أبناؤه ضمن معايير وقيم يتقاسمون المشترك بينهم ليبنوا في ظله منظومة الثوابت التي بها يتقدم المجتمع ويتطور، والمتمثلة في أن أمن الوطن ووحدة أرضه وترابه خط أحمر لا يصح تجاوزه بأي نمط من أنماط الفكر أو أي أسلوب من أساليب الترويج، لهذا فإن أي ممارسة باسم الحرية لا ينبغي أن تتجاوز إطار المقبول مجتمعيا.

إن هذا التكامل بين الحريات والوعي يضع مجتمعات اليوم وحكومات العالم ومؤسساته التعليمية والتشريعية والقضائية والأمنية والاجتماعية

والإعلامية وغيرها أمام مرحلة صياغة جديدة لخطاب المرحلة ووضع الحريات في مسار مواز للتنمية مرتبط بكل تجلياتها فتصبح الحريات بشتى أنواعها وطبيعتها إنما تستهدف إبراز قوة الهوية الوطنية في التعامل مع كل المعطيات التي تظهر في مجتمعنا المعاصر، وبشكل يعزز في الشعوب قيمة الحرية في ظل مسؤولية والتزام وقدرتها على تعميق الحالة الإنسانية القائمة على تأكيد قيمة التعايش والعدالة وتبني استراتيجات وطنية في التثقيف والتوعية وترسيخ القدوات وثقافة العمل الحر وأن تعكس الممارسات المجتمعية روح الأخوة والوحدة الوطنية وهو أمر لا يتأتي إلا في ظل التزام بمعايير المجتمع والانضواء تحتها بعيدا عن أي تحزبات أو توجهات شخصية.

إن الحرية المسؤولة التي تحتاجها مجتمعات اليوم هي صناعة تلازمية مع الوعي والثقافة الراقية، وهي مشروع حضاري وطني عالمي طموح يرسم خريطة طريق سليمة لمسار معالجة إشكالات قضايا الحريات الدينية والأخلاقية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية والسلوكية والتفسيرات والتأويلات ووجهات النظر حولها وفق موازين الحق والعدل والمسؤولية، لذلك ينبغي أن يتعامل معها العالم بكل حيادية ويعمل على تعزيز منابرها في التشريعات والضوابط والقوانين الموجهة نحو قضايا الحريات.

النظام الأساسي للدولة:
دستور الدولة أم دستور الحاكم![45]

نبهان الحنشي [46]

تعتبر الدساتير الوثيقة الأساسية المنظّمة لعمل الدول، وتحديد علاقتها بقادتها، وتصون حراك المجتمع المدني وتشرّع لعمله، كما تكوّن وتكون كذلك خارطة طريق للقوانين التي يتم تشريعها والعمل بها، ويتم تقديمه –أي الدستور– وفق المفاهيم العامة الدولية على أنه: مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة والمبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها بدون التدخل في المعتقدات الدينية أو الفكرية، وبناء الوطن على العالمية والواضعة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة، أو هو موجز الإطارات التي تعمل الدولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشئون الداخلية والخارجية.

ومن هذا المنطلق، يصبح للدستور أهمية كبيرة في تحديد ورسم شكل الدول ومجتمعاتها، حيث إنّه المقياس الحقيقي على تقدم الأمم أو على تأخرها، وفقا لما يتضمنه الدستور من مواد وبنود؛ إمّا أن تسهم في تعزيز قيمة الفرد ومكانته مهما كان وصف هذا الفرد، والاعتماد عليه كمحرّك أساسي للقوانين والعملية السياسية والاقتصادية...إلخ، وإما أن تكون

(45) نُشر في العدد الثالث والعشرون، 13أكتوبر/ تشرين الأول 2015

(46) كاتب وناشط حقوقي.

هذه المواد والبنود نفسها مكبّلة للفرد ومقيّدة لحريّاته الفكرية والتعبيرية وممارساته الحياتية..إلخ. تناول النظام الأساسي –الدستور– للدولة، يأتي من زاوية تقديم تجربة دستورية معاصرة وحديثة وحيّة، هذه التجربة تتناول في عموميتها النظام الأساسي –الدستور– وكيفية تطبيقه والعمل به، مع توضيح كيفية "وضعه وتصميمه". بالتالي المقال لا يمثل نقدا بقدر ما يعتبر مجرد قراءة تستند على "حقوق" الفرد أكثر من استنادها على المقارنات "السياسية" بين دساتير بلدان أخرى. مع الإشارة مسبقا، إلى عُمان، ومسماها السياسي "سلطنة عمان" نظامها ملكيّ، ويتمتع فيها السلطان بالسلطة المطلقة، وهي من ضمن الدول القليلة جدا في العالم المصنفة على أنّ نظامها السياسي "ملكيّة مطلقة".

النظام الأساسي (الدستور) للدولة:

تم العمل بالنظام الأساسي –الدستور– للدولة على إثر المرسوم السلطاني 101/ 1996، حيث تكوّن من 81 مادّة تم توزيعها على سبعة أبواب، مع التنويه إلى بعض التعديلات التي طالت النظام الأساسي للدولة، مثلما حدث وفق المرسوم السلطاني 99/ 2011 مثلا، والذي تمحور حول صلاحيات مجلس الشورى والدولة وهيئة الشورى الجديدة التي عليها الآن. ولن نعمل هنا على تقديم تفصيل كامل للنظام الأساسي بقدر ما سنحدد النقاط التي سنهتم بذكرها وحصرها، وإضافة الملاحظة التي نوّد أن تكون مرادفة لها. على أن يتم تحديد الحديث عن القصور في النظام الأساسي في ثلاثة جوانب وهي:

– كيفية وضع الدستور.

- سوء التطبيق/ التنفيذ لبعض المواد.

- انتهاك المؤسسة الأمنية له.

- وضع الدستور:

النظام الأساسي -الدستور- تمّ وضعه بصورة فردية، من قبل السلطان قابوس نفسه (يحكم عمان منذ 1970 خلفا لأبيه السلطان سعيد بن تيمور وبعد انقلابه عليه في العام نفسه)، وهذا ما يؤكد على ضرورة القيام بتحديث أو تعديل، أو حتى كتابة دستور جديد، لما أهمله النظام الأساسي سابقا، من تجاوز "الرؤية الشعبية" وتجاهل تطلعات المجتمع وآماله وآراءه في كيفية إدارة العملية السياسية للبلد ورسم هيكليتها، ولما تضمنه الدستور من تجاوزات تعتبر لا إنسانية في معناها الأعمق، عبر تحصين السلطان لنفسه واستئثاره بسلطات الدولة، مثل رئاسة الوزراء والمالية والدفاع والخارجية والمجلس الأعلى للقضاء..إلخ.

في باب "رئيس الوزراء" تحديدا في بند "رئيس الدولة"، قدّم السلطان نفسه في المادة 41 في عدة مناصب على رأسها رئاسة الدولة، وصان نفسه بعدم انتقاده في كل الحالات والمناصب التي يتولاها. كما وصف لنفسه المناصب التي يتحكم بها إلى اليوم مثل الدفاع والخارجية والمالية، في المادة 42 في الباب نفسه، كما أنّه هو المشرّع للقوانين والأنظمة عبر المراسيم التي يصدرها كل عام حول الشؤون المحلية الداخلية أو المعاهدات الخارجية. بوجه عام، فإن الباب الرابع وما تضمنه بند رئيس الدولة، يعتبر "تأسيسا" لعمل "دكتاتوري"، ذلك أنّ السلطان هو وحده من أعطى لنفسه الحق في تملّك المناصب كافة

وتوزيع نفسه عليها أو توزيعها عليه، دون الرجوع إلى السطلة التشريعية -البرلمان "مجلس عمان" المتكون من مجلسي الشورى والدولة، مجرد ديكور سياسي ولا يستطيع التشريع ولا إضافة أو التعديل على القوانين- أو دون الرجوع لأي لجان مختصّة في وضع الدساتير. وهذا بحدّ ذاته يشكّل ضررا على المواطن، كما حدث في عام 2012 على سبيل المثل، في توجيه عدد من التهم مثل: الإعابة في ذات السلطان "إهانة السلطان"، والنيل من مكانة الدولة! إلى عدد من الناشطين الحقوقيين والسياسين والكتّاب والمدونين. ذلك أنّ السلطان هو نفسه رئيس الوزراء والمشرّع لقوانين الحكومة وأنظمتها وآلية عملها، بالتالي أي انتقاد لعمل الحكومة أو قراراتها، هو انتقاد للسلطان نفسه، ونيل من هيبة الدولة!. وهذه الازدواجية شكلت وستشكل على المستقبل المنظور والمأمول كذلك، مشاكل لا حصر لها، إن ظلّ العمل السياسي للحكومة هو مجرد مراسيم تصدر من السلطان نفسه، مع غياب أي رقابة عليها، وغياب "لجنة" تقوم بدور الإصلاح السياسي والحكومي بصفة دورية وفق أدوات المراقبة والقياس التي ستتاح لها حين تتشكل!

ولمنع الضرر إيّاه، لا بدّ أوّلا من إعادة صياغة مواد الباب الرابع، خاصة فيما يتعلق بالسلطان ورئيس الدولة، فطالما أن السلطان مستمر في مهمته كرئيس للدولة وبعض المناصب الوزارية ومشرّع للقوانين، ليس من حقّه الاعتراض على أي انتقاد يطال مراسيمه أو قرارات حكومته خاصّة في ظلّ الاخفاقات الاقتصادية التي تضمنت الرؤية الاقتصادية 2020! على سبيل المثال لا الحصر. كذلك، لا بد من استحداث منصب رئيس الوزراء، عبر اتباع طريقة آمنة، على سبيل المثال أن يتم تعيينه في أوّل مرحلة من السلطان بالتوافق مع أعضاء "البرلمان"، ثم

العمل على اتباع طريقة الانتخاب والترشيح من قبل البرلمان نفسه، مع تحديد فترة زمنية لكل حكومة مع إمكانية اختيار الرئيس لوزرائه وفق الكفاءة والخبرة والعمل، وتمكين "البرلمان" من محاسبة الحكومة والمساهمة في وضع الخطط وتشريع القوانين -لا بد من الإشارة هنا إلا عدم فاعلية المادة 48 من بند رئيس الوزراء في الباب الرابع-. ولكنّ هذا للأسف فيما يبدو أنّه لن يحدث على المدى القريب طالما السلطان هو المتحكم والمتنفذ الوحيد بالقرار السياسي في البلاد. (لا بد من الإشارة أنّ السلطان منع قيام أيّة أحزاب سياسية في البلد، ولا وجود لمؤسسة برلمانية بالمفهوم العام المتعارف عليه).

للعودة للأمام قليلا، والنظر إلى الباب الأول: الدولة ونظام الحكم، في المادة الـــ6، نجد أنّ السلطان يرسم لنفسه حضورا حتى بعد رحيله -أي مماته- عبر تحديده لاسم السلطان القادم، وهو ما يعني عمليا شغور منصب "ولاية العهد" طالما كان -أي قابوس- على قيد الحياة، وهذه الخطوة لها ما لها وعليها ما عليها من تداعيات لاحقة، مهما كان السلطان يحاول من خلال مضمون المادة 6 أن يرسم خارطة طريق آمنة لانتقال السلطة واستقرار الوضع السياسي، إلا أنّ الولاءات دائمة التغيّر، ومن وقع عليه اختيار السلطان الحالي لأن يكون السلطان التالي لربما لا يحقق توافق الأسرة المعنيّة بالسلطة، وهو بالأحرى ما يجب توقعه مباشرة في حال مرور الـــ3 أيّام التي تم تحديدها في كـــ مهلة للأسرة الحاكمة كي تختار سلطانا فيما بينها.

وهذا ما يعود بنا إلى قاعدة أساسية وضرورية وهي: الملك لا يحكم، والحاكم لا يملك!.

- سوء التطبيق/التنفيذ لبعض المواد:

تضمنت المادة الـــ9 من الباب الأوّل: "يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة"، وهذا بحدّ ذاته يعدّ تسويفا في حق المواطن، عبر:

المفاهيم العامة الواسعة، وغياب خطوات التطبيق والتنفيذ لها.

القرار للآن هو قرار فردي بامتياز يتعلق بالسلطان نفسه.

كما أنّه لا يحق للسلطان وهو يضع الدستور أن يحدّد دور المواطن، في حين أنّه يجب أن يتم تحديد دور السلطان وسلطاته وسياساته من قبل المواطن عبر المؤسسات التي تمثله مثلا، أو عبر اللجان التي يتم تشكيلها من أعضاء "نخبة" في حالة الرغبة في التحوّل التدريجي مثلا لتمكين السلطة التشريعية من "تشريع القوانين ومراقبة الأداء الحكومي".

كما أنّ المبادئ السياسية في المادة 10 من الباب الثاني، أتت بمفاهيم عامة وغير مفصلّة كغيرها من موّاد النظام، خاصة في النقاط المتعلقة بـــ :"إرساء أسس صالحة لترسيخ أسس دعائم الشورى، وإقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة!" (ما هو مذكور في نص النظام الأساسي) الدستور)). فالأسس الصالحة يتم وضعها وتحديدها في بنود وقوانين واضحة ومنظمة، ليس عبر "مزاجية" السلطان نفسه في إصدار مرسوم واستبداله بعدها بغيره، وفي كلا الحالتين لا يمثل المرسوم إلا وجهة نظره الخاصة في معنى "الشورى". كما أن النظام الإداري السليم يتطلب وجود شخصيات "إدارية" نزيهة مطّلعة على

الشأن المحلي والوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن، على أن يتم اختيار هذه الشخصيات وفق ما تقدمه من رؤى وبرامج عمل في النهوض باقتصاد البلد وتفعيل سياساتها الداخلية، وهذا ما لا يحدث للأسف لتسلط السلطان وحده وتنفذه، واختياره شخصيا لهذه الشخصيات أو عبر "المسؤولين المقربين منه".

أما المبادئ الاقتصادية في المادة 11 من الباب الثاني، تناقض مفهوم الحريّة الاقتصادية في ظلّ وجود احتكار متوسع في السوق المحلي في عدد من القاطاعات، وأغلبية هذه الاحتكارات تعود لمسؤولين في الدولة أو لتجّار قريبين من الدولة، وهو ما نشهده عبر سنّ قوانين لا تخدم إلا كبّار التجار مثل قانون العمالة الوافدة وتقييد رب العمل بمواصفات معينة للعامل الذي يأتي به، أو براتب معين للعامل العماني بغض النظر عن مدى ربح المؤسسة هذه، وهو ما يعني عمليا قتل المشاريع الصغيرة لتهيئة الطريق للمشاريع الكبيرة للسيطرة والتوسع. كما أنّه ليس هناك قوانين ملزمة لمسؤولي الدولة بالمحاسبة حسب قانون "من أين لك هذا؟"، وهو ما يفسر اطمئنان المسؤول عادة في استغلال نفوذ منصبه لمصلحته الخاصة عبر تأسيسه لأعمال خاصة له تدرّ له الربح، أو تأسيس شركات يكون ربحها هو ما تجنيه من جيب الحكومة من المشاريع الصغيرة التي يتم تسجيلها بأرقام كبيرة ومهولة!.

كما نحدد نقطة أخيرة وهي مسألة القضاء على سبيل المثال، كيف يكون القضاء مستقلا – حسب المادة 60 من الباب السادس التي تتضارب مع المادة –66 والمجلس الأعلى له برئاسة السلطان نفسه!! وكيف يكون "لا سلطان على القضاء" – حسب المادة 61 من الباب

السادس– والسلطان له الحق في عزل القضاة وتعيينهم!!.

كل هذه النقاط وغيرها مما تجاوزناه، تعاني من سوء في التطبيق والنفيذ والعمل بها، مما ينتج عنه ضرر بالمواطن ومصلحة المواطن، وكما يتضح لنا فعلا، أن اسم المواطن أتى في السياق بما يخدم تأسيس النظام فقط، لا بما يحقق نظاما دستوريا حقيقيا من الممكن الاعتماد عليه في الفترات اللاحقة في تنظيم العملية السياسية بين الحاكم والمحكوم!.

– انتهاكات المؤسسة الأمنية:

أحد أكبر التحديات التي تواجه أيّ دستور، هو تداخل عمل المؤسسات، لذلك عملية التنظيم والفصل وتحديد المهام والمسؤوليات من الضروريات التي تحفظ الدستور من أيّ انتهاك لاحقا، وتسهم في استقرار أوضاع أيّ بلد مهما شهد نوعا من العصف السياسي المتمثل في انتقال سلطة أو أزمات اقتصادية. لكنّ ما حدث في عمان للأسف، هو قيام "السلطة الأمنية" ممثلة بـــ مكتب الأمن السلطاني وجهاز الأمن الداخلي (المخابرات) إلى اختراق موّاد النظام الأساسي للدولة، وخاصة في المواد 18–24 لـــ الحقوق والواجبات العامة في الباب الثالث، وهذا الانتهاك الذي تمثل في اعتقال المواطنين واختطفاهم وحجزهم في أماكن سريّة مجهولة، تمّ تتويجه بمرسوم سلطاني 96/ 2011، تمثل في تعديل وإضافة عدد من المواد في قانوني الجزاء العماني والإجراءات الجزائية، ففي الجزاء العماني تم تعديل المادة 137، وذلك للتصدي لأي حراك حقوقي عبر منع المظاهرات السلمية، بحجة الإخلال بالنظام العام، وهو ما يعتبر منعا لحرية التعبير وتكريسا

لسياسة القمع لأي صوت احتجاجي على سياسات الحكومة وقراراتها، وهو ما شهدنا آثاره خاصة في 12 يونيو/ حزيران 2012 حين تم اعتقال مجموعة من الكتّاب والناشطين من وقفة احتجاجية سلمية بعيدة تماما عن المنشآت الحكومية أو الطريق العام، ورغم ذلك تمّ تلفيق التهم للمعتقلين بعرقلة السير والإخلال بالنظام العام!.

أما في قانون الإجراءات الجزائية في النصوص المستبدلة في الأرقام (42و48و53و63)، فهو أكبر انتهاك لنظام الدولة الأساسي، حيث شرّعت نصوص هذه المواد لسلطة الضبط اعتقال أيّ مواطن، ووضعه في الحجز.

كما لا بد من الإشارة، إلى أن "مكتب الأمن السلطاني" و"جهاز الأمن الداخلي" هما المؤسستان المتحكمتان في عمل المؤسسات الأخرى، أي أنهما الذراعان اللتان يعتمد عليهما السلطان في بثّ عيونه ومراقبة عمل المؤسسات، ليس من أجل النهوض بها أو تطوير آلياتها وأفرادها، بل لضمان عدم وجود أي شخصيات في مناصب عليا تتعارض أعمالها وأفكارها مع أهواء الدولة!!! وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة وجود لجنة مختصة في البرلمان أو "الشورى"، وظيفتها مراقبة أداء المؤسسة الأمنية، مع تقليم أظافرها لضمان عدم تجاوزها لحقوق المواطن وعدم انتهاكها لموّاد الدستور لاحقا، فالمؤسسة الأمنية جزء من العمل الحكومي يخضع للمراقبة والمساءلة والإدارة كذلك من قبل الحكومة لا العكس!.

الخلاصة:

ترتبط عمان وبشدة بالمتغيّرات العالمية مهما ادعت أنها غير منحازة،

طالما أنها اقتصاديا مرتبطة بالسوق العالمي، وسياسيا خاضعة للعبة القوى الكبرى، أصبح لزاما علينا:

كتابة "دستور" جديد إن تعذّر فعليا وعمليا التعديل والحذف والإضافة على الدستور الحالي (النظام الأساسي).

إنشاء لجان مختصة تتشكل من قانونيين واقتصاديين وأكاديميين وحقوقيين وناشطين، يسهمون في صياغة مواد الدستور، ووضعها بما يحقق التكامل والتوافق.

فصل السلطات، على أن يتوافق مع ذلك تشكيل لجان مستقلة في البرلمان – بعد تحوله لسلطة تشريعية حقيقية–، تكون وظيفة هذه اللجان مراقبة السلطات (القضائية والتشريعية والتنفيذية) بالإضافة إلى مراقبة عمل السلطة الأمنية وتقنين دورها.

تفعيل منصب رئاسة الوزراء دون الحاجة إلى الاعتماد على الماة 48، بل إلغاء المادة أو أن يتم التعديل والإضافة عليها.

تحديد مهام السلطان ودوره في العمل السياسي الداخلي، مع تحديد "استحقاقه" المادي السنويّ له، وكذلك لأسرته إن لزم الأمر لذلك.

قراءة: داعش بين الواقعية الكوسموبوليتية والتنظير الإسلاموي اليوتوبي[47]

كتب: محمد الفزاري[48]

مقدمة:

في البداية قبل الخوض في القضية التي أود عرضها، أرى من الواجب علي توضيح بعض النقاط بسبب حساسية الموضوع على الفرد المسلم. حيث تعود الفرد المسلم على قراءة وسماع كل ما هو جميل وبراق عن الإسلام ونفي كل ما هو مسيء له. أيضا بدون شك بسبب ترسخ نظرية المؤامرة في أذهان معظم المسلمين، حتى أصبحوا شديدي الحساسية من كل ما هو يحمل طابع النقد ولو أتى من الداخل. وسيكون هذا بمثابة اتفاق أولي بيني وبين القارئ. وكما يتضح من العنوان، استخدمت مصطلح "الإسلاموي" بدل الإسلامي للتفريق والتمييز بين الآيدلوجيات الإسلاموية التي يتبناها خط الإسلامسياسي والدين الإسلامي. وليس الهدف هنا التقليل من شأن وقيمة الدين الإسلامي بشكل مطلق. في الحقيقة هذا ما ينادي به الكثير من المسلمين عندما يحاولون التأكيد بعدم الخلط بين حقيقة الدين الصحيح ومنتسبيه من الجماعات الإرهابية الإسلاموية بشكل خاص والإسلام السياسي بشكل عام، كما يصرحون.

وهذا المقال ليس غرضه نفي أو تأكيد وجود التطرف في الأديان والطوائف الأخرى. وليس غرضه أيضا نفي أو تأكيد وجود أجندات استخباراتية خلف أي حادثة أرهابية، وحتى خلف ولادة أي مكون إرهابي إسلاموي. لأن كلا السياقين بعيد كل البعد عن قضيتنا الداخلية المحورية. فنقد الأول لا يعالج إشكالياتنا. ومناقشة الثاني والاستسلام لفكرة وجود المؤامرة على الإسلام والدول العربية ما هو إلا إلهاء يبعدنا عن أصل المشكلة. بيد، لو افترضنا جدلا وتجاوزا، أن كل عمل إرهابي خلفه مخطط استخباراتي، لا بد من وجود مفاتيح خاصة تُستخدم لفتح أبواب تلك الأجندة. وإحدى هذه المفاتيح "التطرف الإسلاموي".

وبعيدا عن التعميم بدون شك، التحرر من الثنائية في نسق التفكير والأحادية المتطرفة في تبني المواقف وإطلاق الأحكام التي لها علاقة بالتنشئة وأساليب التربية والتعليم منذ الصغر، سواء كان في البيت أو المدرسة، يحتاجه البعض. وهذا ما لاحظته في مواقع التواصل الاجتماعي بعد التفجيرات الأخيرة في باريس. حيث للأسف سقط هذا "البعض" في مستنقع الثنائية والتحزب على مستوى قطبين، "هم" و"نحن". وبدل النظر للموضوع من جانب إنساني بسيط أخذ كلا الفريقان التطرف في أحاديته وتشكيل مواقف وإطلاق أحكام بها الكثير من التعميم. هذه الأحادية تجاوزت حتى موضوع إقصاء الآخر في زاوية معينة ضيقة، فتجدهم يملكون أحادية خطية في مسار معين لا يتنازلون عنها حتى لو كلفتهم التنازل عن مبادئهم وشعاراتهم. ومع هذا أعتقد أن الجميع كان يقول الصواب بنسب متفاوته، لأن هذه هي طبيعة الحقيقة،

(47) نُشر في العدد الرابع والعشرون، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015

(48) كاتب وناشط سياسي ورئيس تحرير مجلة مواطن.

مثلها مثل ألوان الطيف، قدر ما نراها متمايزة، تبقى متدرجة ومتصلة.

وبعد ذلك الخلاف أو الاختلاف، يعتمد على شخص المحاور، الذي حدث في مواقع التواصل الاجتماعي، سنحاول المقاربة وتحديد أهم منابع التطرف الإسلاموي من وجهة نظر شخصية، تحتمل الخطأ.

ما هي داعش؟ من هو الشخص الداعشي حسب التوصيف الجديد إعلاميا للإرهابي المتأسلم، أو المنتسب للإسلام كما يفضل البعض من المسلمين التوصيف؟ أرى أنه كائن مشوه بعقد نفسية جائت نتيجة عدة عوامل مرتبطة لا يمكن فصلها عن بعض. هذه العقد تدفع بصاحبها لأخذ منحى انفعالي لاشعوري للقيام بتصرفات غير واعية باتجاه الأسباب المكونة والمولدة لتلك العقد. وأرى أن جميع التنظيمات الإسلاموية التي ظهرت بعد الصحوة الإسلاموية تشترك في المكون نفسه. جميع منابعها متشابها التي يمكن حصرها في أربعة أسباب رئيسة:-1 استبداد حكام العرب (الاستبداد الداخلي)، -2 استبداد الغرب على الشرق (الاستبداد الخارجي)، -3 طموحات عودة الخلافة الإسلامية المقدسة المزعومة، -4 الموروث الدموي في كتب التاريخ والسنة (والقرآن حسب فهم بعض الفرق الإسلامية). وطبيعة هذه الأسباب المكونة لظاهرة داعش المتداخلة مع بعضها التي يصعب فصلها سواء على مستوى التشخيص أو العلاج، سينعكس على طبيعة المقال كما سيلاحظ القارئ.

بين الواقع الكوسموبوليتي والتنظير الإسلاموي اليوتوبي

أليس الواقع يقول إن أوروبا لم تنهض حتى ظهرت المدارس الفكرية

التي تجرأت وانتقدت الكتاب المقدس، العهد القديم والجديد، والكتب التاريخية المقدسة الأخرى، نقدا تاريخيا وفيلولوجيا؟! ورغم العواقب الكارثية التي صاحبت ذلك الخطاب على متبنيه، إلا أن تلك الصدمة آتت أكلها مع الزمن وأفرزت مدارس فكرية تنويرية أكثر إنسانية وأكثر مدنية وعلمانية وعالمية، وانعكس فيما بعد على المستوى العقل الجمعي؛ فوصل المجتمع لمرحلة الإيمان والاقتناع بحرية التعددية الدينية والمذهبية التي سبقت مرحلة ترسخ التعددية السياسية والمشاركة الديموقراطية.

ولهذا لا نتعجب لماذا لم تنجح الديموقراطية والنظم التي تدعي العلمانية في الأوطان العربية، بل في الحقيقة أدت إلى كوارث وتخلف وتراجع أكبر، على خلاف الملكيات التي سبقتها التي صنعت نوعا من النهضة على المستوى الحياتي على أقل تقدير، لو أخذنا على سبيل المثال الحالة المصرية آنذاك، وكانت من إحدى إيجابيات الاستعمار البريطاني الذي أتى -رغم أطماعه الرأسمالية- بمنهجية فكرية أكثر تمدنا كنتيجة طبيعية -كما أراها- لذلك المشروع التنويري الذي تربت عليه الأجيال في بريطانيا وبقية دول أوروبا الغربية.

وهنا يجب الإشارة إلى نقطة مهمة، ليس للتنوير علاقة بتلك الأطماع الاستعمارية كما يحاول بعض المنظرين الإسلامويين الطعن واهمين بأن هذا النوع من الطرح سيخدمهم وسيقربهم أكثر من حلمهم في مشروع الدولة الإسلامية. فالكثير يحاول أن يقف حجر عثرة أمام أي مشروع تنويري إسلامي بحجة أن التنوير لم يأت إلا بالإستعمار وكان سببا رئيسا للحروب العالمية. مع العلم أن جل ما يحيط بهم من إنجازات

على جميع الأصعدة، سواء على مستوى العلمي أو الاجتماعي، ما هي إلا نتيجة لمشروع التنوير وما تلاها بعد ذلك من مشاريع. وهذا الإنجاز يكفي شرفا لمؤسسي فلسفته لمن يريد أن يكون منصفا أولا، والاعتراف برغبة الاستفادة ثانيا؛ فليست هناك علاقة نهائيا بين ما طرحه مؤسسو التنوير والأطماع الاستعمارية وما تلاها من حروب، التي أتت كنتيجة طبيعية لحكم القوي على الضعيف، القانون الواقعي الذي يسود العالم.

وهذا القانون أيضا يجب أن تفهمه الشعوب العربية لكي لا تستغفل من قبل مستبديها، بنظرية المؤامرة وتشغلهم عن المطالبة بحقوقهم، بحجة حماية أمنهم وثرواتهم من المتربّصين. لأن الواقع يقول ما زال العربي/ المسلم يعيش خدعة المؤامرة الكونية التي يصورها الإعلام العربي الحكومي في أشكال ووسائل مختلفة من البروبجاندا، كأحد وسائل الإلهاء عن القضايا الكبرى الداخلية، والتجييش نحو فكرة وهمية غير موجودة واقعيا إلا في عقل مدبريها. وأرى أن الواقع العملي جدا مختلف؛ فقانون الغاب هو سيد الواقع، والدول القوية عتادا واقتصادا تسيطر بشكل مباشر وغير مباشر بالدول الأخرى الأضعف، وتبحث عن مصالحها حتى خارج حدودها الجغرافية، وحتى لو أدى ذلك إلى انتهاك سيادة وحرمة الآخر من الدول والأمثلة كثيرة والتاريخ يشهد. وآخر مثال على ذلك لو تناولنا الجانب الإعلامي من حقيقة الواقع، مدى النفاق الذي تعاني منه الوسائل الإعلامية الغربية نحو القضايا العربية والإسلامية! وهذا ما انتقده الكثير من المتابعين في مواقع التواصل، لكن هل هذا يعطينا الحق إنسانيا أن نصرح بكل سهولة ورضى: هذا ما اقترفته أيديهم، يأكلون مما زرعوا؟!

لذا عمليا، بدل تجييش الشعب نحو فكرة وهمية ليبقى أسيرا لها، لتأخذ السلطة راحتها متزعمة ذلك الشعب تحت وطأة الاستبداد وغياب العدالة الاجتماعية والرؤية الاقتصادية بحجة الممانعة والتصدي للمؤامرة، على الدولة الضعيفة أن تقوي نفسها من الداخل؛ فتعزيز فكرة المواطنة وقوة التعليم والإعلام وانتشار العدالة الاجتماعية ووجود رؤية اقتصادية هو أفضل دفاع وحماية لأي دولة من أي عدو متربص.

نظرية المؤامرة سمعناها اليوم، وبالأمس أيضا، في تفجيرات السعودية الأخيرة. ورغم أني لا أبرئ ساحة داعش أو إيران أو أي عمل استخباراتي آخر بالمطلق، وأقول بدون شك هناك احتمالات في ضلوعهما في التفجيرات. لكن في ذات الوقت، لولا وجود الأرض الخصبة لانتشار مثل هذه الأفكار الطائفية والإرهابية العفنة؛ لما استطاع العدو الخارجي بسهولة أن يتوغل بين النسيج السعودي، هذا لو افترضنا أن هناك عدوا خارجيا. من ينكر اللهجة التكفيرية الدونية التي يتبناها كل، وتجاوزا سأزعم هناك استثناءات، مشائخ الوهابية السلفية ضد مواطنين يحملون الجنسية نفسها والحقوق ذاتها، المواطنين الشيعة، أو الروافض كما يحلو لمشايخ الوهبية تسميتهم!

لذا في كل الاحتمالات الثلاثة الــواردة فيمن يقف خلف هذه التفجيرات، وأعني هنا: إرهاب إيراني، إرهاب داعشي، إرهاب آخر، يعود سببها جميعا هي المدرسة الوهابية التي انتجت كل هذا الحقد الداخلي والعفن الطائفي، وفرخت عناصر داعش وقبلها القاعدة وطالبان وغيرها الكثير من النباتات السامة. وبسببها أيضا، تبنت موقف العداء المتطرف من الدولة الإيرانية الصفوية، التي طبعا لا أبرئ ساحتها

أيضا في مساهمتها في هذا الخلاف الطائفي المقرف، وهذا السرطان الذي لم يذهب ضحيته إلا الإنسان المواطن. وكلي أمل ورجاء أن تذهب بسببه العروش المستبدة والعمائم والبشوت غير الإنسانية قريبا، ليأكلوا ما صنعت أَيديهِم وعقولهم المسكينة المريضة. وأولها النظام الديني والسياسي السعودي الذي أزعم أنه أصل الشرور في المنطقة، إنه زواج شيطاني لم يخلف إلا كل شر سواء على مستوى الداخل أو الخارج.

أيضا من الأمثلة المهمة على الاستبداد الداخلي والخارجي في آن واحد، ما حدث في العراق بعد سقوط بغداد. استبداد الحكومة العراقية الشيعية المدعومة من إيران على المكون السني العراقي. أيضا، لا يمكن أن نتجاهل ما قامت به أمريكا من عبث واستهتار عن طريق احتلال غاشم الذي ساعد مع الأول بتشكيل داعش بشكل مباشر كردة فعل نفسية تغذيها أفكار دينية متطرفة. وكلنا يعلم أن النسيج الذي تتكون منه التنظيمات المتطرفة مثل داعش والقاعدة وغيرها الكثير من التنظيمات هو من الطائفة السنية الوهابية أو المتأثرة بشكل كبير بهذا الفكر.

نقترب إلى الواقع العماني لنستخدمه كمقياس للتأكد من صحة ذلك الادعاء. ألم نسمع عن المواطنين العمانيين الذين غرر بهم وذهبوا للجهاد إلى أفغانستان وسوريا ولبنان. البعض منهم قتل، والبعض منهم ما زال متواجدا على أرض الجهاد، كما يؤمنون، أو رغما عنهم بعد معرفتهم لحقيقة خدعة الجهاد، والبعض الآخر تمكن من الفرار والرجوع إلى أرض الوطن وهم يشكرون الرب على تمكنهم من الفرار! هل نعلم أن الغالبية العظمى إذا لم يكن جميعم من ذهبوا للجهاد يقطنون

جغرافيا محافظة الباطنة –محافظة الباطنة متأثرة أكثر من غيرها بالفكر الوهابي–، ومتأثرون بشكل مباشر بالفكر الوهابي إما عن طريق أحد أقاربهم أو أصدقائهم من المتشددين وإما بدرس مباشرة في حلقات التطرف والتشدد وغسيل المخ في السعودية وانتشى بالفكر الوهابي! وإذا كانت هناك حالات تختلف فهي شاذة جدا.

السؤال لماذا الفكر الوهابي دون غيره؟ هل حقا الفكر الوهابي يختلف عن غيره من المذاهب والعقائد فكريا؟! وعلى الرغم أن معظم المسلمون يشتركون في الموروث الديني نفسه تقريبا إلا أن أيا من المذاهب لم يُؤصل للدم والتطرف كما فعل الفكر الوهابي. فنواقض الإسلام العشرة لمحمد عبدالوهاب تأصل للتطرف وإسالة الدماء بقلب بارد تطبيقا للدين والقرآن كما يعتقد. مع العلم أن جميع استدلالاته لهذه النواقض من القرآن!

وما زاد الطين بلة وساهم أكثر في تخلف الدول العربية الزاعمة للديموقراطية. الصحوة الإسلامية التي صاحبت قيام الدول الديموقراطية الزائفة، وأعني هنا بالزائفة أنها أختزلت الفكر الديموقراطي في صندوق أجوف يجر الناس له جرا لتلقيمه أصواتهم، وهذا بخلاف الخلفية التاريخية لولادة مفهوم الديموقراطية كما ذكرت أعلاه. حيث ساهمت الصحوة الإسلاموية في عودة الفكر الكهنوتي القروسطي من جديد، الذي يدعي الحقيقة الدوغمائية المطلقة ومحاربة خيارات التعددية الدينية والمذهبية، والمشروع الوطني ومحاولة الاستبدال به نظاما قديما عليه أكثر مما له وهو دولة الخلافة الإسلاموية أو دولة الرب بالمعنى الحرفي الدقيق. رغم أن فكرة تأسيس دولة إسلاموية ينافي فكرة العالمية

التي تذكرها الأدبيات الإسلامية أنها من أهم مميزات الرسالة المحمدية. حيث لا يمكن أن تكون عالمية إلا إذا توافقت مع الطبيعة البشرية القائمة على التدافع والديناميكية الاجتماعية بسبب الاختلاف والتعددية الذي ينتج عنه التطور الحضاري. والتوافق هذا يدفعنا للإيمان والتسليم بوجود الفهم المتابين والمتنوع للرسالة. وفكرة الدولة الإسلاموية تنافي مبدأ العالمية التي ستنحصر في ثالوث الزمان والمكان والفهم الواحد.

ولهذا ليس من المستغرب أبدا عندما نسمع خطيبا في منبر صلاة جمعة، في دولة غربية احتضنته وأنفقت عليه ووفرت له الأمان وسمحت له في بناء منبره وممارسة شعائره بكل أريحية وأعطته مساحة من الحرية لا يحلم بربع ربعها في بلده الأصلي، يقول: "نحن في دار كفر"، رغم الحياة الديموقراطية والعلمانية والتعددية الدينية والسياسية التي تحيط به وينعم به من خيراتها! وكم شهادنا في التلفاز سابقا من احتجاجات واعتصامات تحمل الطابع الإسلاموي الأصولي نفسه في دول غربية أيضا، يطالبون فيها بتطبيق شرع الله وتكفير الدولة التي آوتهم وسمحت لهم بذلك الاحتجاج!

أعود للحاضر القريب من بوابة تونس لطرح تساؤل حول أسباب نجاح الربيع العربي بشكل أكبر وأقل خسائر في الأرواح وماديا، في تونس أكثر من غيرها من الدول العربية الأخرى التي مرت بالظروف نفسها. لا يوجد شيء يأتي من فراغ؛ فأي باحث مبتدئ يستطيع بشكل واضح أن يلاحظ أن المجتمع التونسي مختلف جدا على سبيل المثال عن المجتمع المصري والليبي، من حيث نوع التعليم وفي نسبة تفشي الأمية القديمة، القراءة والكتابة، واحتكاكهم بالحضارة الغربية. والأهم

والواضح مدى عقلانية حركاتهم الإسلاموية تقريبا. فلو قارنا على سبيل المثال بين إخوان مصر وإخوان تونس فسنجد هناك بونا شاسعا فكريا وسياسيا. فعلى مستوى المجتمع نجد رجل الشارع المصري والليبي محاصرا بالفكر السلفي حتى في معاملاته اليومية، بيد أن المجتمع التونسي نجده في الغالب مجتمعا منفتحا ويميل للعلمانية أو المدنية في نسق التفكير. وهذا انعكس على مستوى مشاريعهم الإسلاموية التي تميل بشكل كبير للعقلانية وعلمانية النهج. وهذا الواقع التونسي مهد بشكل أكبر لنجاح تجربتهم وحصولهم مؤخرا على جائزة نوبل للسلام.

أليس هذا الواقع التونسي كافيا ليؤكد مدى الحاجة لوجود فكر ديني متجدد يلامس متطلبات الواقع ومواكب لركب التطور البشري خاصة على مستوى العقد الاجتماعي؟! وفي الحقيقة لا أنكر أنه ما زال المشوار طويلا أمام تونس. وكما يقول التاريخ، ليس من الضرورة أن يستمر التقدم على مستوى ثابت متصاعد، سيكون هناك تراجع أحيانا للخلف ثم الانطلاق مرة أخرى للأمام.

هذا بخلاف المشاريع الإسلاموية أو الإسلامسياسية الأخرى التي فشلت بالنهوض بعالمنا المتخلف للحاق بركب الحضارة. وهذا يعود لسبب واحد رئيس فقط هو أن كل هذه المشاريع لا تحاول علاج أصل المشكلة في الحقيقة، بل تعمد إلى العكس، في تأسيس وتأصيل فكر أعمى متخبط لا يرى أصل المشكلة، فكر يسور أصل المشكلة بجدران من التقديس. حقيقتها المطلقة الوحيدة أن الأتباع يرثون المقدس، ويقدسون الموروث، ويورّثون المقدس، كحقائق مطلقة. متجاهلين أن مرحلة بناء أي فكر جديد يلامس حاجات الواقع تسبقه مرحلة التفكيك

والنقد والهدم لجميع الركائز الفكرية المكونة للعقل الجمعي بلا استثناء، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة البناء.

وهذا يدعونا لتبني -بوضوح- موقف الحاجة الملحة للنقد التاريخي والفيلولوجي الذي يطبق على القرآن قبل الحديث والسيرة النبويّة والتفاسير، بحكم أنه المصدر الأول للتشريع الذي يحمل طابعا قطعي الثبوت عند جميع المسلمين والذي يمكن من خلاله أن تبدأ مرحلة الانطلاق والنهوض والتنور من الظلام، كما يعكسه الواقع ، بعيدا عن تنظيرات الإسلاموية اليوتوبية التي تحاول الاستئثار بالله عن الأديان الأخرى بفاشية استعلائية عن طريق فكرة خير أمة أخرجت للناس، وعن المذاهب الأخرى بشيزوفرينية مقيتة أخرى عن طريق حديث الفرقة الناجية. أخيرا أقولها بأعلى صوت: نحتاج إلى حلول ناجعة وشجاعة.

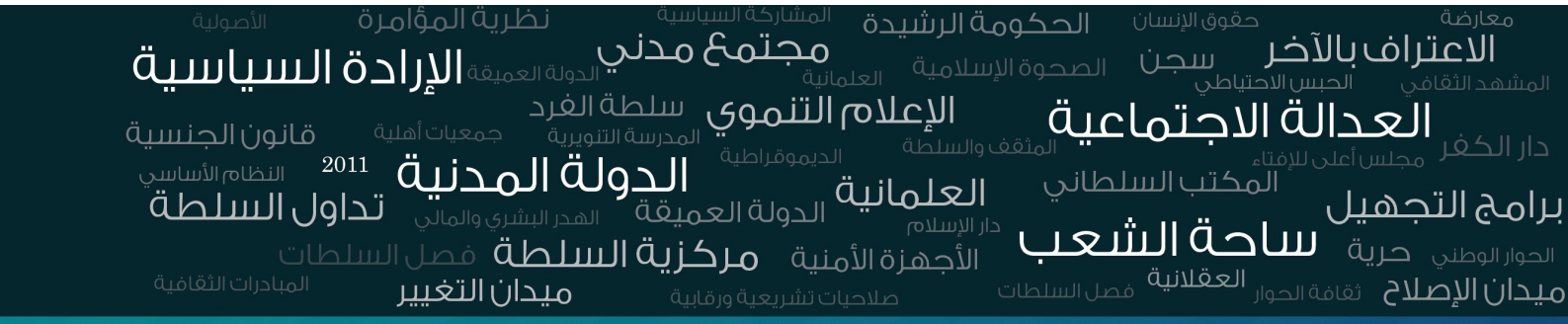

نحن، إذا كان يحق لنا أن نفتخر ونفاخر بأهم إنجازات المجلة، نزعم أن مواطن استطاعت أن تناقش الكثير من القضايا المسكوت عنها على مستوى الإعلام العماني، ورفعت مستوى سقف حرية التعبير لمستوى عال جدا مقارنة بالإعلام الحالي، مع الحرص على عدم مخالفة القوانين والأنظمة التي سنتها السلطة، والعمل بموضوعية، وإتاحة الفرصة لجميع الأطياف المختلفة المكونة للمجتمع العماني في التعبير عن رأيها بصراحة. بيد أن هذه المزاعم تبقى غير علمية إذا لم تقدم عبر دراسة موضوعية من باحثين مختصين في مجال الصحافة والإعلام. بيد أيضا، أن تلك الإنجازات لم تأت من فراغ؛ حيث آمن فريق عمل المجلة أن الحقوق دائما تنتزع ولا تمنح ولهذا عمل على انتزاع حق حرية التعبير ومناقشة القضايا المسكوت عنها منذ انطلاقة المشروع مع تقديم الكثير من التضحيات، والمتابع للإعلام العماني بشكل عام ومجلة مواطن بشكل خاص، يعرف بعضها ويجهل جلها. ومن أهم تلك التضحيات مضايقات السلطة الأمنية المستمرة بأشكال وطرق عدة وغياب الدعم المالي حتى على مستوى الإعلان بشكل مطلق.

ولأن هذا المشروع آخذ في التطور والتعمق في تفاصيل هذا المجتمع، ورغبة من فريق العمل في استخدام كافة إمكانات الوصول للأفراد وإيمانا منه بأهمية أن يصل المهم والفريد من هذا المحتوى في أيدي القراء ليبقى متاحا للنقد والتحليل والفائدة كان لابد من إطلاق مشروع النشرة السنوية المطبوعة للمجلة المرادفة للموقع الإلكتروني. وهو مشروع نشرة ورقية على هيئة كتاب، كما هو واضح بين يديك عزيزي القارئ، نأمل أنه سيسهل للجمهور التعمق في أهم ما اختاره فريق العمل من موضوعات منشورة مسبقا في موقع المجلة الإلكتروني، حتى تتاح دراستها وتحليلها وإضافتها للإنتاج العلمي والمعرفي العماني.